

جمهورية مصر العربية



البيان المالي

عن

مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥

يقدمه

هاني قدرى دميان

وزير المالية

القاهرة

يونيو ٢٠١٤

محتويات البيان المالي
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤

رقم الصفحة	
١	المقدمة
	الفصل الأول : الاطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤
١١	أولاً :- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المالية
١٢	ثانياً :- الموقف المالي والاقتصادي
٢٠	ثالثاً :- الملامح الرئيسية لمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤
٣٤	الفصل الثاني : أسس تقديرات استخدامات وموارد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ (طبقاً للتقسيم الاقتصادي)
٥٩	الاستخدامات (الإنفاق العام)
٦٢	أ - المصروفات وفقاً للتقسيم الإقتصادي
٦٥	ب - المصروفات وفقاً للتقسيم الوظيفي
١١٢	ثانياً :- حيازة الأصول المالية
١١٥	ثالثاً :- سداد أقساط القروض
١١٧	الموارد العامة
١١٩	أولاً :- الإيرادات العامة
١٢١	ثانياً :- المتحصلات من حيازة الأصول المالية
١٤٤	ثالثاً :- الإقتراض وإصدار الأوراق المالية
١٤٤	الفصل الثالث: التوازنات المالية الأساسية لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤
١٤٥	أولاً :- العجز النقدي للموازنة
١٤٦	ثانياً :- صافي حيازة الأصول المالية
١٤٧	ثالثاً :- العجز الكلي للموازنة
١٤٩	رابعاً :- إجراءات تمويل العجز الكلي للموازنة العامة
١٥١	خامساً:- مركز الدين العام المحلي والخارجي
١٥٣	الفصل الرابع : مشروع موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤
١٥٧	الفصل الخامس : العلاقات مع الهيئات الاقتصادية
١٦١	الخاتمة
١٦٧	

بسم الله الرحمن الرحيم
(إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت
وإليه أنيب)

صدق الله العظيم

السيد / رئيس جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أعرض على سيادتكم البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية الجديدة ٢٠١٤/٢٠١٥ ويتضمن أهم ملامح السياسة المالية والاقتصادية للبلاد خلال الظرف الدقيق للغاية الذى تمر به مصر على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

فقد واجه الاقتصاد المصري تحديات بالغة خلال الأعوام الثلاثة الماضية تزامناً مع مرحلة التحول السياسي وما صاحبها من صعوبات على الجانبين الاجتماعي والأمني تأثر بهما دون شك كل بيت في مصر.

إلا أن مصر أمامها مستقبل واعد بدأ بإتمام الاستحقاقات الدستورية على الصعيد السياسي بصدور دستور جديد للبلاد في شهر يناير ٢٠١٤ ثم الانتخابات الرئاسية في شهر مايو من نفس العام، وإنهاء بإجراء الانتخابات البرلمانية خلال الأشهر القليلة القادمة بإذن الله، فضلاً عن تحسن الأحوال الأمنية والإستقرار النسبى فى الشارع المصري. كما أن بناء الثقة في الاقتصاد مجدداً يحتاج بجانب كل ذلك تحقيق سلام اجتماعي مدعوم بسياسات اقتصادية تحقق معدلات نمو اقتصادي تكفى لتشغيل الداخلين الجدد لسوق العمل وتدعم توزيع أفضل للدخول والموارد المتاحة على مختلف فئات المجتمع، خاصة الفقراء والفئات الأولى بالرعاية وأصحاب الدخل الأدنى من أبناء الطبقة المتوسطة.

إلا أنه واجب علينا أن نوضح الصورة كاملة للمواطن المصري حتى يعرف طبيعة وحجم التحديات التي تواجه اقتصاد بلاده خلال هذه المرحلة بالغة الدقة، واستراتيجية التعامل معها وصولاً لنقطة الانطلاق، وهو ما يتطلب من الجميع دون استثناء العمل الجاد بل تقديس قيمة العمل دون النظر لكبير أو صغر المهام التي يؤديها، بجانب أن هناك عدد من الإصلاحات الاقتصادية الضرورية التي أصبحت حالة وعاجلة لتحقيق في النهاية استقراراً مدعوماً بإستعادة الثقة في سلامة السياسات الاقتصادية واستدامة الوضع المالي للبلاد مما يدفع عجلة النمو والتشغيل لشبابنا، وتحسين جودة الحياة للمواطن المصري.

إن المشهد الاقتصادي تنعكس مؤشراتته في معدلات تضخم مرتفعة تتراوح في المتوسط بين ١٠% - ١١%، وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي إلى حدود ٢%، وهو ما أدى إلى زيادة معدلات البطالة لتسجل ما بين ١٣% - ١٤%، وترتفع هذه المعدلات عن ٢٥% بين الشباب في الفئة العمرية من ١٦ - ٢٥ سنة.

كذلك إرتفع العجز الكلي للموازنة العامة للدولة ليصل إلى ١٣,٧% في العام الماضي ٢٠١٢/٢٠١٣، ومن المنتظر أن يقارب ١٢% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ في أحسن الأحوال، مثقلاً بفاتورتين كبيرتين للأجور والدعم، ومع ذلك لم ينعكس أثرهما بالصورة المرجوة على معدلات الفقر أو تحسن الأحوال المعيشية للمواطن بصورة مرضية. وجدير بالذكر أنه في حالة حساب العجز الهيكلي (أي باستبعاد الإيرادات والنفقات غير المتكررة) فإن نسبة العجز خلال ٢٠١٣/٢٠١٤ كانت لتسجل ١٥,٨%

من الناتج المحلى، وهو أمر بدأت الحكومة بالفعل فى اتخاذ إجراءات هيكلية للسيطرة عليه ومن أهمها إجراءات ضريبية تشمل تعديلات قانون الضريبة العقارية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨، وقرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ لإقرار ضريبة مؤقتة لمدة ثلاث سنوات بنسبة ٥% على الدخل والأرباح أعلى من ١ مليون جنيه، وكذلك إعداد مجموعة تعديلات تشريعية أخرى فى قانون الضريبة على الدخل تهدف لتوسيع القاعدة الضريبية وعدالتها وزيادة موارد الدولة من خلال تخضيع صافى الأرباح السنوية المحققة عن ناتج التعامل على الأوراق المقيدة بالبورصة المصرية وكذلك توزيعات الأرباح، ويصاحبها فى ذات الوقت إلغاء لضريبة الإضافة المقررة على بعض التعاملات الاقتصادية وكذلك إلغاء ضريبة الدمغة واحد فى الألف على التعاملات بالبورصة، وإضافة أحكام تمكن مصلحة الضرائب من وأد بعض أنواع التخطيط الضريبى الضار دون أى تأثير على القرار الاستثمارى.

وسوف تتطلب المرحلة الحالية اتخاذ إجراءات جادة للسيطرة على الدين العام من خلال خفض معدلات العجز على مدار الثلاث سنوات المقبلة، حيث تستهدف وزارة المالية خفض معدلات الدين العام لأجهزة الموازنة العامة للدولة من نحو ٩٣,٦% من الناتج المحلى كمتوقع لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ما بين ٨٠-٨٥% مع حلول عام ٢٠١٦/٢٠١٧ أخذاً فى الاعتبار تنفيذ الإستحقاقات الدستورية فى زيادة مخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمى.

وفي نفس الوقت توجد عدة ملفات سيتعين التعامل معها على مدى عدة سنوات مقبلة أهمها؛ إصلاح منظومة المعاشات، وفض التشابكات المالية بين مختلف جهات الدولة بالإضافة إلى إجراء تطوير هيكلي شامل لكافة الأصول الإنتاجية والخدمية المملوكة للدولة من خلال إطار مؤسسي متطور، لإتخاذ الإجراءات التشريعية والمؤسسية لتحسين مناخ الإستثمار.

وبناء على ما تقدم فإن تحقيق الانطلاق الاقتصادي وزيادة مخصصات الإنفاق على البعد الاجتماعي من خلال إتمام الاستحقاقات الدستورية بزيادة الإنفاق على مجالات التعليم والصحة والبحث العلمي، الممول من مصادر تمويل مستدامة، والتوسع في شبكة الضمان الإجتماعي والدعم النقدي للفئات الأولى بالرعاية وكذلك تحقيق الحماية الإجتماعية لمختلف أبناء الشعب، واستعادة الاستقرار المالي للبلاد والسيطرة على عجز الموازنة العامة، وإن كانت في ظاهرها تتطلب السير في اتجاهات مضادة إلا أنها من واقع المشهد الحالي للاقتصاد المصري تستدعي التعامل معها بالتوازي في ضوء المنطلقات التالية:-

أولاً : إحداث تغيير جذري في منهجية إدارة الإقتصاد الوطني بحيث تتم إدارته كوحدة واحدة ومن منظور كلي، وليس من منطلق إدارة قطاعات وقضايا منفصلة أو من واقع مصالح فنوية ضيقة.

ثانياً : توسيع كافة القواعد الإقتصادية وأهمها القواعد الإنتاجية (خاصة في مجال الأمن الغذائي)، وقواعد الدخول، والقواعد الضريبية لتشمل الأنشطة والدخول التي لاتخص الفقراء، وقواعد الأسواق الداخلية والخارجية، وقواعد الحماية الإجتماعية بما يحقق تحسن فى الأحوال المعيشية للمواطنين، وغيرها من المجالات التي من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة الثقة في استقرار الوضع الإقتصادى وإرساء دعائم السلام الإجتماعى.

ثالثاً : إعادة توزيع الموارد المتاحة لصالح الفقراء والفئات الأقل دخلاً من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام والتخلص التدريجي من بنود الدعم غير الفعال في مسألة تحسين الأحوال المعيشية للسواد الأعظم من شعب مصر، وعلى رأسها دعم الطاقة، وكذلك السيطرة على تسرب الدعم لغير مستحقيه من خلال العمل على الانتقال التدريجي للدعم النقدي بصورة عادلة تصون كرامة المواطن المصري وتحفظ عزة نفسه.

رابعاً : تشجيع آليات الإقتصاد الحر واحترام كافة التعاقدات وحمايتها طالما لم يشوبها فساد، مع تطوير وتقوية مؤسسات الدولة والأطر الحاكمة لتنظيم الأعمال والإستثمار وتحديثها، وإقرار التوازن بين الحقوق والواجبات لمختلف الفئات.

خامساً : لا إجراء إقتصادي إلا ويصاحبه إجراء إجتماعي يحقق قدر من الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، كما أنه لا إجراء إجتماعي إلا إذا كان محدد مسبقاً مصدر تمويله، أو أن يكون مدعوماً بإجراء اقتصادي إضافي.

سادساً : التسعير السليم لمواردنا الطبيعية وعلى رأسها منتجات المناجم والمحاجر والطاقة ومختلف مواردنا الناضبة بما يحقق ترشيد الاستهلاك والعدالة في توزيع الثروات بين أبناء الوطن، وكذا ما بين الجيل الحالي والأجيال القادمة.

سابعاً : تطبيق الأطر الحديثة في مجال إدارة المالية العامة بما يحقق كفاءة أعلى في إدارة الخزانة العامة ويرفع من عائد الإنفاق الحكومي.

وسوف تركز السياسة المالية خلال المرحلة القادمة على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية وتحقيق أكبر حماية ممكنة للفقراء والفئات الأولى بالرعاية، وتحسين الأحوال المعيشية للمواطن البسيط، وكذا الدفع بمعدلات النمو من خلال الاستثمار الحكومي والمشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص تحت مظلة شراكة (PPP)، إلا أن هذه الأمور ستتطلب توفير موارد مالية ضخمة وتدفقات مستمرة. ومع الأخذ في الاعتبار أن السيطرة على معدلات العجز بالموازنة العامة والدين العام باتت أولوية قصوى، فإنه لا

مجال لتجنب خفض الدعم الموجه للطاقة بصورة منتظمة وبآليات متعددة لا تقتصر بأى حال على التسعير وإنما أيضاً من خلال تنويع مصادر الطاقة، ورفع كفاءة إستخدامها، وتطبيق آليات للتوزيع الهادف مثل البطاقات الذكية، والعمل على زيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم من خلال تضمين الدخول الكبيرة والمعاملات الضخمة التي لا تزال تتحقق خارج المظلة الضريبية إلى داخلها، وللتأكيد؛ فإنه أمر لا يخص فقط زيادة الموارد المالية المطلوبة للإتفاق العام على مختلف المجالات، ولكنها تتصل أيضاً بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المساهمة فى توزيع الاستحقاقات والالتزامات على مختلف فئات المجتمع.

وتعتزم وزارة المالية الدفع بعدد من التعديلات التشريعية الإضافية ومنها إدخال تعديلات جوهرية على قانون الجمارك، وقانون المزايدات والمناقصات، واستكمال تطبيق منظومة الضريبة على القيمة المضافة (المطبقة حالياً بشكل جزئي)، بجانب بدء تطبيق قانون الضريبة العقارية حيث يحقق حماية كاملة للفقراء وقطاعات كبيرة من أبناء الطبقة المتوسطة. وقد أطلقت وزارة المالية عدة حلقات للنقاش حول هذه الموضوعات وكذلك تم طرح مدونة (Blog) على موقع الوزارة للتواصل حول مقترحات المجتمع بخصوص الإصلاح المالي والاقتصادي، وكان للعديد من هذه المقترحات نفع بالغ. وعلى جانب آخر، فقد بدأ العمل على تطوير منظومة المشتريات الحكومية وإدارة المخزون الحكومى ضمن إجراءات توفير النفقات.

وتستهدف وزارة المالية خفض معدلات العجز خلال العام المالي الجديد ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى نحو ١٠% - ١٠,٥% من الناتج المحلي أخذاً في الاعتبار افتراض تراجع المنح الخارجية عما حصلت عليه مصر استثناءً أثناء العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وتمويل المرحلة الأولى من الاستحقاقات الدستورية للإففاق على الصحة والتعليم بزيادة ٢٢ مليار جنيه عن العام السابق وتشمل مبلغ ١١ مليار جنيه إضافية عن الزيادة الطبيعية في الإففاق على هذين القطاعين، وتمويل أعباء تطبيق الحد الأدنى للأجور، وهو ما سيتطلب إجراءات اقتصادية هيكلية في حدود ٩٠-١٠٠ مليار جنيه خلال العام المالي القادم.

إن إعادة بناء الثقة في كفاءة الإقتصاد المصري وتدعيم سلامة السياسات الحاكمة له بحزمة إصلاحات هيكلية يمثل أهم عنصر من عناصر خروج الإقتصاد من أزمتة الحالية وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين نتيجة زيادة معدلات التشغيل ووجود موارد مالية تسمح بالإففاق على الخدمات والمرافق بصورة أفضل. وبالتالي فإن ضبط مؤشرات الإقتصاد الكلي وأهمها عجز الموازنة العامة والتضخم والميزان الجاري بميزان المدفوعات من خلال إجراءات هيكلية وجادة لم تعد ترفاً أو اختياراً؛ إلا أن الأهم من ذلك كله هو تغيير منهجية إدارة الإقتصاد القومي ومختلف مرافق الدولة ورفع كفاءتها.

إن ثقتي في قدرة اقتصاد مصر على تخطي هذه المرحلة التي باتت وشيكة على الانتهاء واستعادة الثقة فيه هي بلا حدود خاصة لتنوع القطاعات والمصادر الدافعة للنمو ووفرة عناصر الإنتاج فيه وعلى رأسها العنصر البشري، مع وجود الرغبة الصادقة المجردة لبناء وتنمية هذا الوطن العظيم من قبل أبنائه.

والله الموفق ،،،

وزير المالية



هاني قدري دميان

٣٠ يونيو ٢٠١٤

الفصل الأول

الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥

السيد / رئيس جمهورية مصر العربية

يأتى إعداد مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ كخطوة نحو تحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية من خلال توفير الإعتمادات المطلوبة لتلبية تطلعات المواطنين فى تحسين مستوى المعيشة، وخفض معدلات الفقر، وتدعيم العدالة الإجتماعية، بالإضافة إلى وضع أسس سليمة للنمو الإقتصادى الشامل، وتحقيق الإستقرار الإقتصادى والإستدامة المالية على المدى المتوسط، وتخفيف أعباء الديون وخدمتها عن الأجيال القادمة.

ويعرض هذا الجزء الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للسياسة المالية والمبادئ الحاكمة لإعداد مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، كما يعرض الإطار الإقتصادى الذى تم من خلاله إعداد مشروع الموازنة ويشمل تطورات أداء الإقتصاد العالمى، وأهم التحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى فى الوقت الراهن. ثم يعرض الملامح الرئيسية للتقديرات الإجمالية لمشروع الموازنة المعروض، بالتركيز على ما تضمنه من إنفاق لتدعيم العدالة الإجتماعية. كما يعرض هذا الجزء

أهم الإصلاحات المالية التي يشملها مشروع الموازنة والتي تعد خطوة رئيسية نحو إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتوفير موارد مالية منتظمة تمكن الدولة من تنفيذ التزاماتها في الإنفاق التنموي، وتضمن تحقيق الإستقرار المالي على المدى المتوسط.

أولاً: الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للسياسة المالية

تتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة المالية التي تم على أساسها إعداد مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ في التالي:

١ - زيادة معدلات التشغيل:

التشغيل هو خط الدفاع الحصين والأهم في محاربة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية، وهو ما يتطلب عودة تدفقات الاستثمار المحلي والأجنبي بصورة مستقرة. وهناك عدة عناصر رئيسية للدفع بعجلة الاستثمار والتشغيل إلى المعدلات المطلوبة لتوليد فرص عمل حقيقية وفوائض مالية ينتجها النشاط الاقتصادي ذاتياً تتلخص في البنود التالية:

أ- تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى المؤشرات الكلية وأهمها خفض معدلات العجز بالموازنة العامة، والميزان الجاري بميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، وتكلفة التمويل (والتي تعكس في طياتها أيضاً حجم المخاطر في الاقتصاد المصري)، مما يحقق زيادة معدلات الادخار والاستثمار. وكذلك يجب أن يتم تحقيق هذا الإستقرار من خلال إجراءات اقتصادية هيكلية مع مراعاة الاعتبارات المؤسسية الداعمة لاستقرار السياسة الاقتصادية والقدرة على توقعها.

ب - تحسين مناخ الأعمال وتحقيق بيئة مواتية للاستثمار ويشمل ذلك مراجعة التشريعات الاقتصادية والتأكد من تنقيتها وعدم وجود تضارب في طبيعتها، وحماية العقود التي تمت في السابق طالما أنه لم يشبها شائبة فساد، وهو ما يبعث برسالة هامة نحو جدية مصر في احترام تعاقدها، واتخاذ كافة الإجراءات الداعمة لسرعة استصدار التراخيص والعمل في بيئة صحية للأعمال تتسم باليسر والمنافسة العادلة والقدرة على التنبؤ.

ج - التأكيد على توفير الطاقة المطلوبة لمختلف الأنشطة بما في ذلك من تنوع مصادرها والإتجاه بقوة نحو الطاقة الجديدة والمتجددة.

د - تحقيق التوازن بين حقوق العمال وأصحاب العمل وواجبات كل من الطرفين بما يحقق الصالح العام للشعب المصري، ويدعم رفع إنتاجية العامل المصري لتواكب المعدلات العالمية بالنسبة للأجر، ومع الإهتمام بالتدريب والتأهيل.

هـ - إلغاء كافة السياسات الداعمة لتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وهي بطبيعتها غير كثيفة لإستخدام العمالة كنسبة إلى حجم استثماراتها.

و - توسيع نطاق أسواق التصدير ونوعية المنتجات المصدرة، وإلغاء أي سياسات داعمة لتصدير منتجات لا تتميز بقيمة مضافة عالية، أو بوفرة في التشغيل.

ز - التطوير المستمر للبنية التحتية وتوسعة طاقتها الاستيعابية خاصة في مجالات النقل والطاقة والصناعة وتوسعة الرقعة الزراعية وغيرها، بالإضافة إلى التوسع في استخدام آلية المشاركة بين القطاعين العام والخاص للإسراع من تنفيذ مشروعات جديدة في البنية الأساسية ورفع كفاءتها.

ح - استحداث آليات جديدة للتمويل بشكل مستمر تواكب احتياجات السوق المختلفة وتتسم بالمرونة اللازمة.

ط - تعزيز حزم التنشيط الاقتصادي السابق إقرارها والتي تنصب على رفع الاستثمارات العامة في المقام الأول بحزم موجهة للقطاعات الرائدة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي (الاتصالات - الصناعات التحويلية - السياحة - الإسكان)، وتسهم في توسعة طاقتها وقواعدها الإنتاجية من جانب وإعادة هيكلة استثمارات القطاع الخاص بها من جانب آخر لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري.

ي - زيادة مخصصات الإنفاق الإستثمارى الذى يتم من خلال الموازنة العامة للدولة بصورة مباشرة. وقد اشتمل مشروع الموازنة العامة للعام المالى الجديد ٢٠١٤/٢٠١٥ على مخصصات الاستثمارات الممولة من الخزانة بنسبة تجاوز ٣٠,٨% لتصل إلى نحو ٤٥ مليار جنيه (من ضمن جملة مخصصات نحو ٦٧ مليار جنيه)، مقابل ٣٤,٤ مليار جنيه فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وهى من أعلى معدلات الزيادة.

ك - القيام بتنفيذ مشروعات تنموية كبرى مثل مشروع تنمية إقليم قناة السويس، ومشروع ازدواج ممر القناة، ومشروعات التوسع العمرانى وهو ما من شأنه توفير فرص عمل ضخمة لأبناء مختلف المهن والصناعات.

٢ - تدعيم العدالة الاجتماعية

على الرغم من المخصصات الضخمة التي تم توجيهها على مدار العقود الماضية للإتفاق على المجالات الداعمة للبعد الاجتماعي إلا أن هذا لم ينعكس على الأحوال المعيشية للمصريين بصورة تتناسب مع حجم الإتفاق. فقد حاولت الحكومات المتعاقبة احتواء الطموحات الشعبية من زيادة في الأجور والمعاشات، ومع الحفاظ قدر المستطاع على وفرة المواد الغذائية والخدمات العامة رغم ارتفاع تكلفتها بصورة مضطردة، إلا أن هذا لم ينعكس بالشكل المأمول على جودة الحياة نظراً لعدم توافر الموارد الكافية لذلك والتي تمتصها هذه الزيادات وباقى الحتميات.

ومع اتساع فجوة العجز بالموازنة العامة لم يتم تحقيق تقدم على الجانب الاجتماعي سواء في محاربة الفقر أو تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين يتناسب مع المبالغ والمخصصات الضخمة للإتفاق على الدعم والتحويلات النقدية والبرامج الاجتماعية التي قاربت ١٠٠٠ مليار جنيه على مدار السنوات العشر الأخيرة، بخلاف ما تم إنفاقه على الصحة والتعليم والاستثمارات في البنية التحتية، لذا بات ضرورياً أن تكون هناك وقفة جادة وحاسمة في تغيير منهجية إدارة الاقتصاد القومي وفاعلية الإتفاق الحكومي

خاصة على الجانب الاجتماعي. كما أصبحت هناك ضرورة لإيجاد موارد مالية تمكن الحكومة من الوفاء بحق المواطن المصري الأصيل في تحسين أحواله المعيشية وتحقيق مظلة حماية اجتماعية كريمة توفر له الأمان.

ومن هنا فإن الحكومة تنظر إلى مفهوم العدالة الاجتماعية بمفهوم واسع وشامل يتعدى مجرد وضع حد أدنى أو أقصى لأجور العاملين في الدولة أو تنفيذ بعض برامج الدعم المختلفة، ليشمل كافة أركان سياساتها المالية والإقتصادية من حيث أولويات الإنفاق، والتوزيع الجغرافي للاستثمارات، والسياسات الضريبية المتبعة، وتحقيق العدالة في توزيع الأعباء المترتبة على تنفيذ الإصلاحات المالية، وحماية الفئات الأولى بالرعاية، وتقليل معدلات الفقر. وبشكل أكثر تحديداً فإن برامج الحكومة لتدعيم الإنفاق على البعد الاجتماعي تقوم على محورين رئيسيين بخلاف زيادة معدلات التشغيل كما سبق شرحه:

أ- توفير وتحسين الخدمات العامة الأساسية: ويشمل ذلك تحقيق تحسن مباشر وملموس في مستوى الخدمات والمرافق وأهمها الخدمات الصحية بكافة أشكالها والتعليم في مراحل وأنواعه المختلفة، والبنية التحتية خاصة مياه الشرب والصرف الصحي والإسكان والطرق والأمن العام ووسائل النقل العام بصوره المختلفة، والثقافة، وغيرها من الخدمات التي تمثل تمكين حقيقي للمواطن ينعكس على مستوى معيشته اليومية، وقدرته على الخروج من الفقر، وتحقيق التنمية البشرية بكافة أشكالها.

ب - إتباع سياسات للحماية الإجتماعية: إعادة صياغة برامج الدعم لتتحول تدريجياً إلى دعم نقدي مباشر يحقق العيش الكريم لأصاحبه، وتحسين سياسات الإستهداف لوصول الدعم لمستحقه، وذلك من خلال تطبيق برامج أكثر فاعلية وكفاءة لحماية الفئات الأولى بالرعاية، بما في ذلك تحسين مستوى معيشة أصحاب المعاشات، وذوى الإحتياجات الخاصة.

٣ - تحقيق الإنضباط والإستقرار المالى

إن هدفى إرتفاع معدلات التشغيل وزيادة الإنفاق الإجتماعى لن يتحققا دون وجود إستقرار مالى وإقتصادى على المدى المتوسط، وهو ما يتطلب إتباع سياسات مالية منضبطة ومتوازنة تضمن توليد موارد مالية متجددة ومنتظمة لإيجاد تمويل يكفي لتلبية طموحات الشعب المصري فى مستوى معيشى أفضل.

وسوف يتطلب تحقيق الإستقرار المالى إتخاذ إجراءات اقتصادية جادة وفاعلة يتحمل عبئها وجوباً جميع القطاعات دون استثناء عدا الفقراء ومحدودي الدخل وحدهم والذين ستكفل الدولة حمايتهم وتحسين أحوالهم.

وتقوم هذه الإجراءات على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتدعيم العدالة الضريبية بما يحقق وفراً وزيادة فى موارد الدولة تسمح بخفض معدلات عجز الموازنة والدين العام، بالإضافة إلى توجيه موارد إضافية كبيرة لتمويل برامج تنموية والإلتزامات المستحدثة فى الإنفاق الإجتماعى خاصة فى مجالات التعليم، والصحة، والحد

الأدنى للأجور، وزيادة المعاشات، ومضاعفة المستفيدين من معاش الضمان الإجتماعى خلال ٢٠١٤/٢٠١٥ ومراعاة زيادة هذا العدد تدريجياً فيما بعد.

وسوف يسهم إعادة مسار عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام إلى طريق الإستدامة المالية في إعادة الثقة في الإقتصاد، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى مصر، وتخفيف الضغوط على سعر الصرف، وتقليل تكلفة الإقتراض في السوق، بالإضافة إلى تخفيف أعباء خدمة الدين عن الأجيال القادمة.

وتتمثل الأسس والمبادئ التى تم مراعاتها عند إعداد مشروع الموازنة فى التالى:

١ - تنفيذ كافة الالتزامات المرتبطة بإستحقاقات الدستور وفى مقدمتها زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمى بشكل تدريجى على مدى ثلاث سنوات للوصول إلى المعدلات المستهدفة للإنفاق على هذه المجالات كنسبة من الناتج المحلى وتشمل ٣% للإنفاق على الصحة، و٤% للإنفاق على التعليم قبل الجامعى، و٢% للإنفاق على التعليم الجامعى، و١% للإنفاق على البحث العلمى، كما تشمل تغطية الالتزامات التى تم إقرارها من الحكومات السابقة مثل الحد الأدنى للأجور، وتحقيق زيادة لأصحاب المعاشات، وأجور العاملين بالدولة، مع مراعاة تصويب بعض المشاكل الهيكلية المزمنة فى هذه الزيادة.

- ٢ - مراعاة العدالة فى توزيع الإنفاق العام على مستوى الإنفاق الجارى والإستثمارى بحيث يصل إلى الفئات الأكثر احتياجاً، وتحقيق العدالة فى التوزيع الجغرافى بين المحافظات خاصة فيما يخص إتاحة المرافق والخدمات العامة.
- ٣ - عدم تضمين تقديرات مشروع الموازنة للأثر المالى لأى إجراء إصلاحى إلا بعد إقراره من مجلس الوزراء حفاظاً على مصداقية الحكومة ومراعاة الشفافية فيما تتبناه الحكومة من سياسات وإصلاحات.
- ٤ - عدم إتخاذ إجراء للإصلاح الإقتصادى إلا إذا كان مغطى بإجراءات تحقق قدر من الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية أو على الأقل إعادة توزيع جزء من هذه الإجراءات لتحسين أحوالهم المعيشية.
- ٥ - التأكد من أن أى إجراء إجتماعى لا بد أن يكون له التمويل الحقيقى بما لا يؤثر على سلامة البنيان الإقتصادى وإستقراره.

ثانياً: الموقف المالى والاقتصادى

أ - تطورات أداء الاقتصاد العالمى والأسواق الخارجية

تمثل التطورات الإيجابية للاقتصاد العالمى والتوقعات بمزيد من التحسن خلال العام القادم، بالإضافة إلى إستقرار مستوى أسعار السلع الرئيسية فى الأسواق الدولية، مؤشرات إيجابية لمناخ دولى داعم للنمو الإقتصادى فى مصر فى حالة الإستفادة الداخلية من هذه التطورات لجذب الإستثمارات ورؤوس الأموال، وزيادة حجم الصادرات المصرية، بالإضافة إلى عودة السياحة لمعدلاتها المرتفعة.

وتشير أحدث تقديرات صندوق النقد الدولى الصادرة فى ابريل ٢٠١٤ إلى أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمى خلال عامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بعض التحسن، ليسجل معدلات نمو قدرها ٣,٦% و ٣,٩% على التوالى مقارنة بمعدل نمو قدره ٣% خلال عام ٢٠١٣؛ ويرجع ذلك فى الأساس لتحسن أداء الدول المتقدمة خلال النصف الثانى من عام ٢٠١٣ وزيادة الطلب الكلى، وبدء إنحسار آثار أزمة الديون فى منطقة اليورو، بالإضافة إلى الإرتفاع الذى شهدته صادرات الدول الصاعدة. (جدول ١)

جدول (١): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عدد من الدول المختارة، بالأسعار الثابتة

(نسبة مئوية)

المنطقة/ الدولة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	فعليات					متوقع		
الإقتصاد العالمي	٢,٧	-٠,٤	٥,٢	٣,٩	٣,٢	٣,٠	٣,٦	٣,٩
الدول المتقدمة	٠,١	-٣,٤	٣	١,٧	١,٤	١,٣	٢,٢	٢,٣
الولايات المتحدة	-٠,٣	-٢,٨	٢,٥	١,٨	٢,٨	١,٩	٢,٨	٣,٠
منطقة اليورو	٠,٤	٤,٤	٢	١,٦	٠,٧	٠,٥	١,٢	١,٥
اليابان	١,٠	٥,٥	٤,٧	٠,٥	١,٤	١,٥	١,٤	١,٠
دول متقدمة أخرى	١,٠	٢,٤	٤,٥	٢,٧	١,٥	٢,١	٢,٩	٢,٩
الدول الصاعدة	٥,٩	٣,١	٧,٥	٦,٣	٥,٠	٤,٧	٤,٩	٥,٣
الدول النامية في آسيا	٧,٣	٧,٧	٩,٧	٧,٩	٦,٧	٦,٥	٦,٧	٦,٨
الصين ^{١/}	٩,٦	٩,٢	١٠,٤	٩,٣	٧,٧	٧,٧	٧,٥	٧,٣
الهند	٣,٩	٨,٥	١٠,٣	٦,٦	٤,٧	٤,٤	٥,٤	٦,٤
كومونولث الدول المستقلة	٥,٣	٦,٤	٤,٩	٤,٨	٣,٤	٢,١	٢,٣	٣,١
روسيا	٥,٢	-٧,٨	٤,٥	٤,٣	٣,٤	١,٣	١,٣	٢,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤,٣	١,٣	٦,٠	٤,٦	٣,١	٢,٧	٢,٥	٣,٠
البرازيل	٥,٢	-٠,٣	٧,٥	٢,٧	١,٠	٢,٣	١,٨	٢,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥,١	٣	٥,٥	٣,٩	٤,١	٢,٢	٣,٢	٤,٥
المملكة العربية السعودية	٨,٤	١,٨	٧,٤	٨,٦	٥,٨	٣,٨	٤,١	٤,٢
مصر ^{٢/٣}	٧,٢	٤,٧	٥,١	١,٨	٢,٢	٢,١	٢,٢	٣,٢
إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٧	٢,٦	٥,٦	٥,٥	٤,٩	٤,٩	٥,٤	٥,٥
جنوب إفريقيا ^{١/}	٣,٦	-١,٥	٣,١	٣,٦	٢,٥	١,٩	٢,٣	٢,٧

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير أفاق الإقتصادى العالمى، أبريل ٢٠١٤.

١/ تبدأ التوقعات من ٢٠١٢، وليس ٢٠١٣.

٢/ وفقاً لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة.

٣/ سنة مالية، حيث تمثل "٢٠١١" لسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

وعلى الرغم من دلائل التحسن المشار إليها، فإن مؤشرات التعافى فى الاقتصاد العالمى تواجه بتحديات ملموسة وفى مقدمتها إرتفاع مستويات الدين الحكومى فى الدول المتقدمة، وإستمرار المخاطر أمام النظام المالى العالمى، فضلاً عن توقع حدوث تراجع فى معدلات نمو بعض اقتصاديات الدول الصاعدة والتي تسهم بقرابة ثلثى معدل نمو الاقتصاد العالمى.

من جهة أخرى، وبعد أن تبنت البنوك المركزية فى الدول المتقدمة فى الفترة الماضية سياسات توسعية لمواجهة حالة التباطؤ فى معدلات النمو الاقتصادى، فإن هذه الدول تبحث الآن إمكانية الخروج من هذه السياسات مما سيكون له آثار مهمة ليس فقط على هذه الدول ولكن أيضاً على باقى الدول الناشئة والنامية خاصة بالنسبة لسياسات أسعار الفائدة وتأثيرها على جذب الإستثمارات وعلى أسعار الصرف.

أما بالنسبة لأداء أسواق السلع الرئيسية، فطبقاً لأحدث البيانات المنشورة فى تقرير آفاق أسعار السلع العالمية الربع سنوى والصادر عن البنك الدولى فى ابريل ٢٠١٤، فقد شهد مؤشر أسعار السلع العالمية استقراراً واسع النطاق خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤ نتيجة لعدة عوامل منها التغير الطفيف فى أسعار الطاقة والتي إرتفعت بـ ٠,٤% فقط مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠١٣؛ بينما انخفضت أسعار المعادن بنسبة ٢,٣% فى ضوء ضعف الطلب من الصين.

جدول (٢): أسعار السلع الأولية في التجارة العالمية

(دولار / وحدة)					
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
متوقع		فعليات			
أسعار الطاقة					
٩٩,٦	١٠٥,٠	١٠٨,٣	١٠٨,٧	١١٢,٥	٩٦,٣
خام برنت (دولار للبرميل) ^{١/}					
١٥,٠	١٥,٨	١٦,٠	١٦,٦	١٤,٧	١٠,٨
غاز طبيعي (اليابان، دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية)					
١١,٠	١١,٤	١١,٨	١١,٥	١٠,٥	٨,٣
غاز طبيعي (الاتحاد الأوروبي، دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية)					
٤,٧	٤,٥	٣,٧	٢,٨	٤,٠	٤,٤
غاز طبيعي (الولايات المتحدة، دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية)					
أسعار مواد الغذاء والسلع الأولية					
٢٦٤,٩	٢٦٥,٢	٢٧٤,١	٢٩٧,٣	٢٤٨,٢	٢٩٤,٠
القمح الأمريكي (دولار / طن) ^{٢/}					
٥٣٥,٠	٥٥٠,٠	٥٣٨,٤	٥٩١,٤	٥٤٠,٧	٤٤٩,٨
فول الصويا (دولار / طن)					
٩٠٩,٤	٩٣٢,٢	٩٧٨,٦	١,١٢٥	١,١٦٨	١,١٢٣
زيت فول الصويا (دولار / طن) ^{٣/}					
٤٢٥,٠	٤٣٠,٠	٥٠٥,٩	٥٦٣,٠	٥٤٣,٠	٤٨٨,٩
الأرز (تايلاند، ٥%، دولار / طن)					
٢٣٥,٠	٢٢٥,٠	٢٥٩,٤	٢٩٨,٤	٢٩١,٧	١٨٥,٩
الذرة (دولار / طن)					
٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٣٩	٠,٤٧	٠,٥٧	٠,٤٧
السكر (السعر العالمي، دولار / كيلو جم)					
٢,٨٠	٢,٧٠	٢,٨٦	٢,٩٠	٢,٩٢	٢,٨٨
الشاي (متوسط الأسعار العالمية، دولار / كيلو جم)					

المصدر: البنك الدولي، تقرير افق اسواق السلع، أبريل ٢٠١٤.

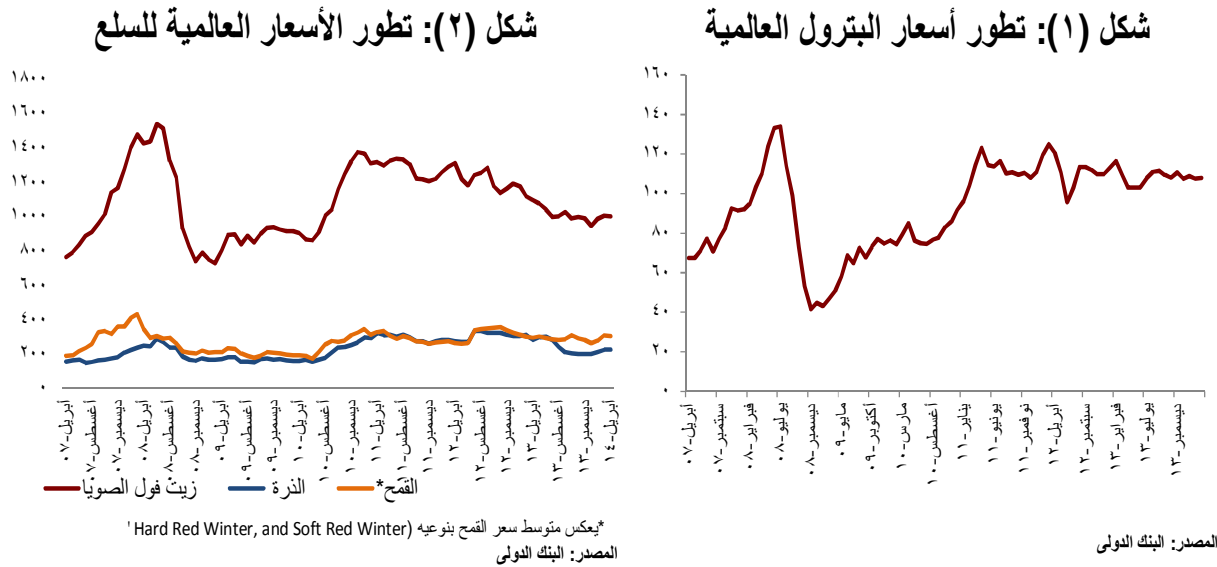
١/ تعكس الأرقام بيانات سنة مالية، حيث تمثل "٢٠١١" السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢. تم احتساب متوسط خام برنت وفقاً لأسعار خام برنت المستقبلية (Futures) بالإضافة لتوقعات صندوق النقد الدولي.

٢/ تعكس الأرقام بيانات سنة مالية، حيث تمثل "٢٠١١" السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢. تم احتساب متوسط سعر القمح (Hard Red Winter and Soft Red Winter) وفقاً لأسعار القمح المستقبلية (Futures) بالإضافة لتوقعات صندوق النقد الدولي.

٣/ تعكس الأرقام بيانات سنة مالية، حيث تمثل "٢٠١١" السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢. تم احتساب متوسط سعر زيت فول الصويا وفقاً لأسعار الزيت المستقبلية (Futures) بالإضافة لتوقعات صندوق النقد الدولي.

ومن المتوقع أن يكون هناك استقرار نسبي في أسعار السلع خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. فمن ناحية، يتوقع أن تنخفض أسعار البترول قليلاً مقارنة بالسنة الماضية على الرغم من تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية بسبب ضعف احتمال حدوث اختلالات في جانب العرض. ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن البنك الدولي، فقد سجلت أسعار البترول (خام برنت) نحو ١٠٩ دولار/برميل خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ١١٠ دولار/برميل خلال نفس الفترة من العام السابق.

يتواكب مع ذلك توقع أن ترتفع أسعار الغاز الطبيعي نسبياً خلال عام ٢٠١٤ لتسجل ٤,٥ دولار للمليون وحدة بريطانية حرارية خلال ٢٠١٤ بزيادة ٢٢% عن العام السابق لزيادة الطلب من الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة في السوق الأمريكي، على الرغم من استمرار ركود الطلب على الغاز الطبيعي في السوق الأوروبية واليابان. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الغاز الطبيعي تختلف بشكل كبير بحسب المناطق وفقاً لتكلفة الإنتاج وأسلوب النقل (جدول ٢).



من ناحية أخرى، تأثرت أسعار الغذاء العالمية تذبذباً بعدة عوامل، حيث يتوقع أن تشهد أسعار السلع الغذائية مثل القمح والذرة استقراراً في الأسعار؛ بينما يتوقع انخفاض أسعار الأرز.

كما شهد متوسط سعر القمح الأمريكى فى البورصات العالمية تراجعاً خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٣/٢٠١٤ بنسبة ١١,٦% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ليبلغ متوسط ٢٨٨ دولار/طن نتيجة زيادة المعروض بعد إلغاء روسيا وأوكرانيا لقيود التصدير وذلك رغم استمرار سوء المناخ بشكل عام خلال هذه الفترة. ومن المتوقع أن تستمر تلك العوامل فى التأثير على سعر القمح العالمى، حيث يتوقع أن يسجل متوسط سعر القمح ٢٦٥ دولار/طن خلال ٢٠١٤/٢٠١٥.

وفى الوقت نفسه إستمرت أسعار زيت فول الصويا فى التراجع حيث بلغت متوسط ٩٩٠ دولار/طن خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٣/٢٠١٤ بإنخفاض ١٦% عن نفس الفترة من العام المالى السابق بسبب زيادة المخزون العالمى مع زيادة الانتاج. ويتوقع أن يستمر سعر زيت فول الصويا فى الانخفاض إلى ٩٣٢ دولار/طن خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وذلك نتيجة لضعف احتمالية وجود اختلالات على جانب العرض.

ب – أهم التحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى

لا يزال الإقتصاد المصرى يعانى من الآثار المصاحبة لمرحلة الإنتقال السياسى وهو ما يفرض العديد من التحديات التى تتطلب مواجهة حاسمة وبذل كل الجهد دون تأجيل أو تسويق، ليس فقط بهدف العودة إلى وضع إقتصادى سابق، ولكن للإنتقال لمرحلة جديدة تحقق ما يصبو إليه المواطن من العيش الكريم والتنمية الشاملة.

وتتمثل أكبر هذه التحديات فى تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى ليصل إلى معدلات تقل كثيراً عن المستويات المطلوبة لتوفير فرص عمل للمواطنين، وإرتفاع معدلات البطالة والتضخم، وفى نفس الوقت إرتفاع عجز الموازنة العامة للدولة إلى مستويات غير مستقرة، بالإضافة إلى الضغوط على سعر الصرف مع الإعتماد خلال الفترة الماضية على موارد إستثنائية لتحقيق التوازن فى المعاملات الخارجية فى ضوء محدودية تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة ورؤوس الأموال الأجنبية والتراجع الحاد فى السياحة.

وفىما يلى أهم المؤشرات التى تعكس تطورات الأداء الإقتصادى والمالى:

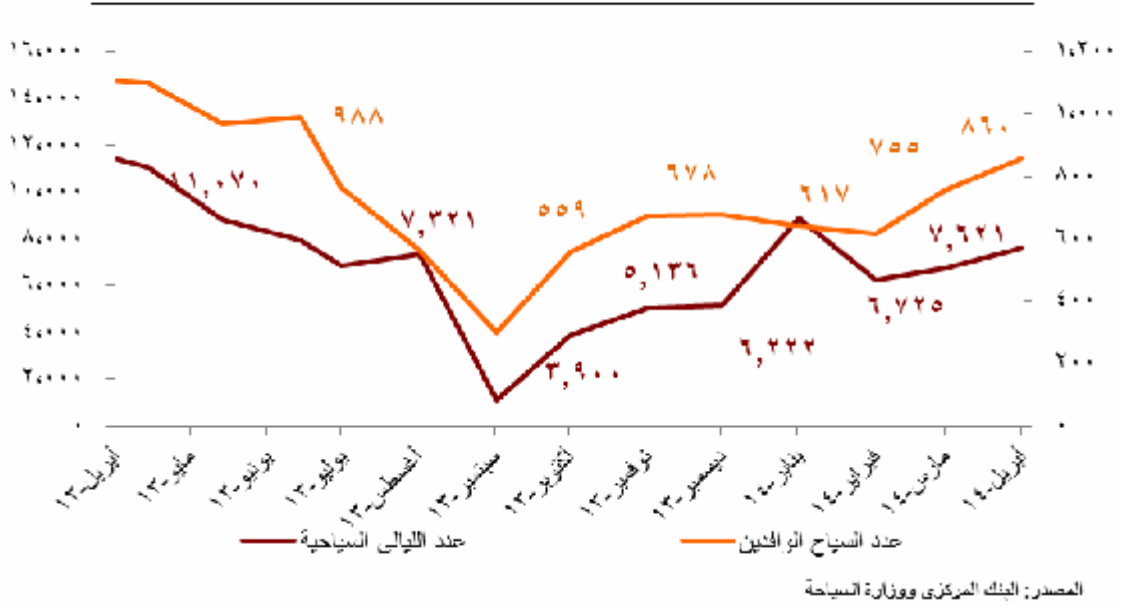
١ - إنخفاض معدلات النمو الإقتصادى

تشير بيانات النصف الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى تحقيق معدل نمو قدره ١,٢% للناتج المحلى الإجمالى وهو معدل ينخفض بشكل كبير عن الطاقات المتاحة فى الإقتصاد، وذلك تائراً بتراجع معدل النمو فى معظم القطاعات وتحقيق قطاعى الصناعات الإستخراجية والسياحة لمعدلات نمو سالبة تائراً بمراحل الانتقال السياسى وانعكاس ذلك على الأحوال الأمنية وتخوف أصحاب رؤوس الأموال من الوضع الإقتصادى على المدى المتوسط.



فقد تراجع معدل نمو قطاع السياحة بنحو ٣٠%، كما تراجع معدل نمو الصناعات الإستخراجية بنسبة ٤% (وخاصة قطاع إستخراج الغاز الطبيعي والذي تراجع بنسبة ٨,٢% مسهماً بشكل سلبي في معدل النمو المحقق خلال الفترة المشار إليها) في ضوء إنخفاض حجم الإستثمارات الأجنبية في هذا القطاع وزيادة حجم المتأخرات المستحقة للشركاء الأجانب طرف هيئة البترول. وقد بدأت الحكومة تنفيذ برنامج لسداد المتأخرات للشركاء الأجانب منذ ديسمبر ٢٠١٣، ومع تحسن الموقف المالي للهيئة فمن المنتظر عودة الإستثمارات مرة أخرى داخل القطاع خلال الفترة القادمة.

شكل (٤): مؤشرات قطاع السياحة (بالآلف)



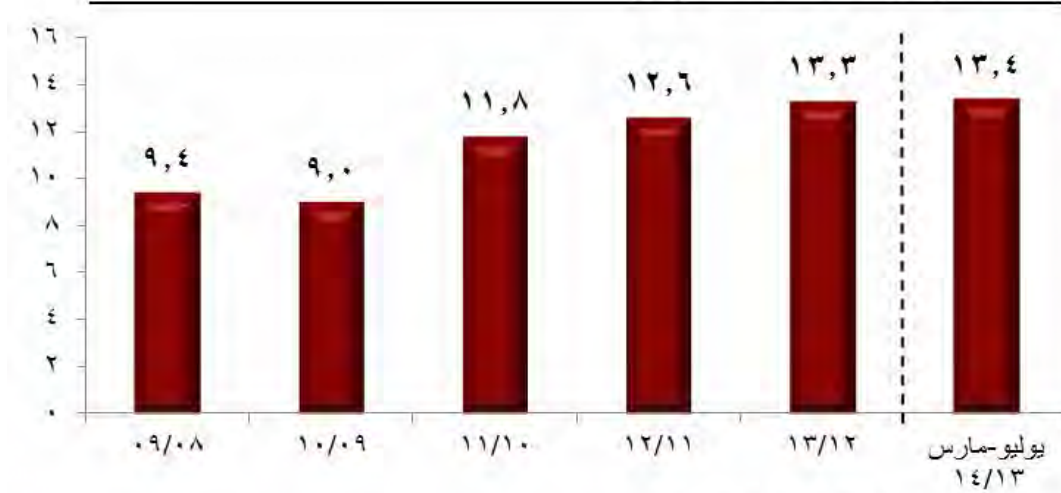
وعلى نحو آخر، يعتبر كلا من قطاعي الزراعة والحكومة العامة من أهم القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالي الجاري، حيث سجلا معدلات نمو تقدر بـ ٣,٥% و ٥,٥% على التوالي (مما ساهم في نمو الناتج المحلي بنحو ٠,٦ و ٠,٥ نقطة مئوية على التوالي)، كما شهد قطاعا الصناعات التحويلية غير البترولية والتشييد والبناء معدلات نمو تبلغ ٢,٣% و ٣,٩% (بنسب مساهمة ٠,٣ و ٠,٢ نقطة مئوية) على التوالي.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو الإقتصادي تدريجياً مع عودة الإستقرار السياسي ومعدلات الثقة في الإقتصاد المصري ليرتفع خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى نحو ٣,٢%.

٢ - ارتفاع معدلات البطالة

تعد معدلات النمو الإقتصادي الحالية متدنية وغير كافية لخفض معدلات البطالة أو إستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، حيث بلغ معدل البطالة نحو ١٣,٤% في الفترة يناير- مارس ٢٠١٤، وتتضاعف هذه النسبة بين الشباب وبمعدلات أعلى بين النساء. وعلى الرغم من توقع ارتفاع معدلات النمو بشكل تدريجي إلا أن ذلك يتوقع أن يصاحبه أيضاً انخفاض تدريجي في معدلات البطالة.

شكل (٥): معدل البطالة (%)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٣ - الارتفاع الكبير في عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام:

باستبعاد الإيرادات والمصروفات الإستثنائية خلال العام الجاري، فإنه كان من المتوقع أن يرتفع العجز الهيكلي في الموازنة العامة إلى نحو ١٥,٨% من الناتج المحلي، وهو تحد كبير يتطلب مواجهته بكل جدية نظراً لعدم إستدامته بالشكل الحالي، بالإضافة إلى آثاره السلبية على معدلات النمو والتشغيل ومستويات الأسعار وتزايد أعباء الديون على الأجيال القادمة، فضلاً عن تراجع الثقة في الإقتصاد وما يستتبعه من ضغوط سلبية على الإستثمار والتوظيف.

وجدير بالذكر أن عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة يوليو - مايو من العام المالي الجاري قد بلغ نحو ١٨٩ مليار جنيه، أو ما يعادل نحو ٩,٢% من الناتج المحلي، وهو ما يقل بنحو ١٦ مليار جنيه عن العجز المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك الإنخفاض إلى ورود موارد ومنح نقدية وعينية إستثنائية ضخمة تقدر بنحو ١١٧ مليار جنيه تقريباً. وفي المقابل إنخفاض معدلات تنفيذ الإستثمارات والحزم التنشيطية خلال نفس الفترة.

ومن المتوقع أن يبلغ العجز الكلي في نهاية العام المالي الجاري نحو ٢٤٣ مليار جنيه أي نحو ١٢% من الناتج المحلي (مقابل ١٣,٧% من الناتج في العام السابق)، وأن يصل حجم الدين الحكومي العام إلى ١,٩ تريليون جنيه أي نحو ٩٣,٦% من الناتج المحلي (مقابل ٩٣,٨% من الناتج المحلي في العام السابق)^١.

٤ - ارتفاع معدلات التضخم

بلغ متوسط معدل التضخم لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو - مايو ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ١٠,٣% مقابل ٦,٧% في نفس الفترة من العام السابق؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية إلى جانب أثر فترة الأساس من العام الماضي.

^١ التقديرات الخاصة بالعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ مبدئية حيث تم أعدادها في ضوء أفضل البيانات والمعلومات المتاحة، وقد تتغير بمعدلات متفاوتة في ضوء الختاميات والتسويات الفعلية.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن معدل النمو السنوي للتضخم المحلى المحلى شهد تراجعاً نسبياً ليسجل ٨,٢% خلال شهر مايو ٢٠١٤ وهو أقل معدل تم تسجيله منذ عام، بعد أن كان قد سجل أعلى نسبة ارتفاع له خلال شهر نوفمبر ٢٠١٣ عند ١٣%.

شكل (٦): معدل التضخم العام (لحضر الجمهورية) والأساسى* لأسعار المستهلكين، تغير سنوى (%)



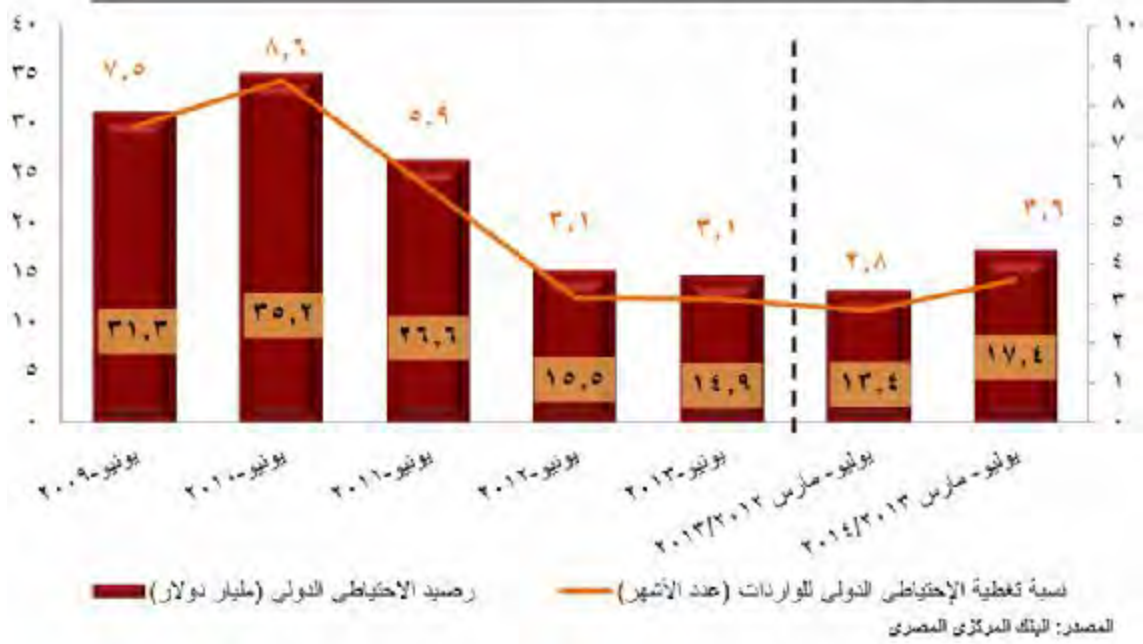
المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

* قام البنك المركزى المصرى بإصدار مؤشر التضخم الأساسى (Core Inflation) منذ يناير ٢٠٠٥، وهو مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٩,٤% من السلة السلعية للمستهلكين)، بالإضافة إلى بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتتمثل ٨,٨% من السلة السلعية للمستهلكين).

٥ - الضغوط على ميزان المعاملات الخارجية

حقق رصيد الإحتياطي الدولى من النقد الأجنبى ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ١٧,٣ مليار دولار خلال شهر مايو ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٧,٥ مليار دولار خلال الشهر السابق.

شكل (٧): رصيد الاحتياطي الدولي



ورغم ما شهده ميزان المدفوعات من تحسن ملحوظ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، محققاً فائض كلي بلغ نحو ٢,٢ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل عجز قدره ٢ مليار دولار (٠,٧% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، إلا أن ذلك يرجع إلى ورود موارد إستثنائية مساندة من دول الخليج وتحقيق الحساب الرأسمالي والمالي لصافي تدفقات للداخل بنحو ٣,٥ مليار دولار. فقد تراجع عجز ميزان المعاملات الجارية ليحقق عجزاً بنحو ٠,٢ مليار دولار، مدفوعاً بالإرتفاع الملحوظ في التحويلات الرسمية (السلعية والنقدية)، بالإضافة الى تحسن الميزان التجاري في ضوء زيادة الصادرات بمعدل يفوق الزيادة في الواردات، وذلك على الرغم من تراجع الحصيلة بالنقد الأجنبي من إيرادات السياحة بنحو ٥٧% خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي الجاري مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كذلك تجدر الإشارة إلى حصول مصر على مساعدات خارجية من دول الخليج فى صورة منح وودائع ومواد بترولية بلغت نحو ١٦,٧ مليار دولار خلال العام المالى الجارى، وهو ما يعكس أن هذا الإستقرار مؤقت لحين حدوث تحسن ملحوظ فى أداء الموارد الرئيسية للنقد الأجنبى مثل الصادرات غير البترولية، والسياحة، بالإضافة إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

٦ - طاقات كبيرة للإطلاق

ورغم كل التحديات السابق الإشارة إليها، إلا أن الإقتصاد المصرى يمتلك طاقات كامنة وقدرات هائلة على الإطلاق فى وثبات سريعة نحو التقدم وتحقيق التنمية الشاملة نظراً لما يتمتع به من تنوع فى القطاعات ومصادر النمو، وطاقات وأصول إنتاجية غير مستغلة بالشكل الكامل، وقطاع خاص أثبت قدرته على الديناميكية الكبيرة فى الأسواق الداخلية والخارجية، وموارد بشرية ضخمة يمكن لها أن تكون قاطرة النمو الحقيقية إذا ما أحسن تدريبها وإستخدامها، بالإضافة إلى الموقع الجغرافى المتميز الذى يفتح مزيد من الآفاق لمشروعات لا يمكن أن يختص بها بلد إلا مصر وهو ما يدفع بعجلة النمو الإقتصادى الشامل الذى يلقي بثماره على مختلف فئات المصريين.

كما أن الإنجازات التي تحققت على صعيد الاستحقاقات الدستورية على المسار السياسى واستعادة قدر كبير من الأمن ومضى الحكومة قدماً فى تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية والمؤسسية، سوف يسهم فى إستعادة الثقة فى الإقتصاد المصرى مما ينعكس على زيادة الإستثمارات المحلية وتدفق رؤوس الأموال من الخارج بمختلف نوعياتها، بالإضافة إلى عودة السياحة لمعدلاتها الطبيعية وبما ينعكس إيجابياً على كثير من القطاعات الصناعية والخدمية المرتبطة بها ويسهم فى زيادة معدلات التشغيل وإرتفاع دخول الأفراد بصورة حقيقية مرتبطة بإنتاج وإنتاجية فعلية.

ثالثاً: الملامح الرئيسية لمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤

فى إطار تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية السابق عرضها ومواجهة التحديات الإقتصادية الراهنة والملحة، وفى ضوء تطورات أداء الإقتصاد المصرى والعالمى وتوقعات الأداء خلال العام المالى المقبل، تم إعداد مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ليشمل الوفاء بالإلتزامات المالية الواجبة والمستحدثة وإتخاذ الخطوات الأولى نحو إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد.

ويعرض هذا الجزء الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة، وأهم برامج الإنفاق على البعد الإجتماعى، والإصلاحات المالية التى تشملها تقديرات الموازنة، مع عرض تقديرات المسار المالى على المدى المتوسط عند تطبيق الإصلاحات المالية. ويوضح الجدول التالى أهم الإفتراضات التى أتخذت كأساس لأعداد مشروع الموازنة العامة للدولة:

جدول (٣): الإفتراضات الرئيسية المستخدمة في إعداد تقديرات مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
متوقع	متوقع	فعلي	
٣,٢	٢,٢	٢,١	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي (%)
١٤,٥	١٣,٥	٩,٠	المكمش الإقتصادي (%)
١٠٥,٠	١٠٨,٣	١٠٨,٧	متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل) ^{١/}
٢٦٥,٢	٢٧٤,١	٢٩٧,٣	متوسط سعر جن القمح العالمي (دولار / جن) ^{١/٢}
٩٣٢,٢	٩٧٨,٦	١١٢٤,٩	متوسط سعر جن زيت الطعام (دولار / جن) ^{١/٢}
٤,١	٤,٢	٣,٩	متوسط السعر الفعال للضريبة الجمركية في مصر (%) ^{١/٣}
٤,٧	٣,٤	٢,٥	معدل نمو التجارة العالمية للواردات السلعية (%) ^{١/٤}
٣,٧	٣,٣	٣,١	معدل نمو الإقتصاد العالمي (%) ^{١/٤}
٣,٤٧	٣,٥٣	٣,٧٥	متوسط معدل التضخم العالمي (%) ^{١/٤}
إيضاحات:			
٢٤٠٣	٢٠٣٣	١٧٥٣	النتائج المحلي بأسعار السوق (مليار جنيه)

١/ يتم الحساب في ضوء متوسطات أسعار السوق (SPOT) و السوق الآجلة لتواريخ التسليمات المختلفة ويتم حساب هذه التقديرات بصورة دورية.

٢/ أسعار التداول بالبورصات العالمية بخلاف مصروفات الشراء الأخرى.

٣/ الضريبة الجمركية القيمة كنسبة إلى إجمالي الواردات السلعية.

٤/ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي - قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمي - في ابريل ٢٠١٤ (متوسط سنوات ميلادية).

١ - التقديرات الإجمالية لمشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤

تشير تقديرات مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى أن العجز الكلي يقدر نحو ٢٣٩,٩ مليار جنيه أو ما يعادل ١٠% من الناتج المحلي الاجمالي، وهو ما يقل عن العجز المتوقع خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ والذي من المقدر أن يكون في حدود ١٢% من الناتج المحلي، أخذاً في الاعتبار ما تم الحصول عليه من منح مالية وعينية وموارد إستثنائية أخرى ضخمة خلال العام الجاري بنحو ١١٧ مليار جنيه أو ما يعادل ٥,٨% من الناتج المحلي. وعند إستبعاد الإيرادات والمصروفات الإستثنائية خلال العام ٢٠١٥/٢٠١٤ فإن عجز الموازنة الهيكلية يصل إلى نحو ١١,١% من الناتج المحلي.

وجدير بالذكر أن مشروع الموازنة العامة للعام المالي الجديد ٢٠١٤/٢٠١٥ في مراحله الأولى عكس تحقيق عجز في حدود ٣٤٥ - ٣٥٠ مليار جنيه، وهو ما يعادل نحو ١٤,٥% من الناتج المحلي تقريباً، إلا أن مجلس الوزراء تبنى مجموعة إصلاحات هيكلية في الضرائب ودعم الطاقة وغيرها مما أسفر إلى خفض العجز على النحو المعروض. وسوف تعمل وزارة المالية أثناء العام على تخفيض مزيد من العجز من خلال العمل على محاور مختلفة مما يجنب الإقتصاد القومي تراكم مزيد من الديون التي تؤثر بلا شك على خطط التنمية المستقبلية، خاصة إذا ما ارتبطت تلك الديون بإنفاق استهلاكي.

كما تشير تقديرات مشروع الموازنة لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ أن يبلغ الدين الحكومي نحو ٢,٢ تريليون جنيه أو ما يعادل ٩٠% من الناتج المحلي الاجمالي تقريباً، حيث يصل الدين المحلي الداخلي إلى نحو ٢ تريليون جنيه أي ما يعادل ٨٣% من الناتج المحلي، ويصل الدين الحكومي الخارجي إلى نحو ١٦٩ مليار جنيه أو ما يعادل ٧% من الناتج المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة عدم القيام بإصلاحات مالية خلال العام المالي القادم فإن عجز الموازنة سيبلغ نحو ٣٤٨,٣ مليار جنيه أو ما يعادل ١٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وبحيث يبلغ الدين الحكومي نحو ٩٥% من الناتج المحلي.

ويمكن إيجاز أهم ملامح التقديرات التي سيتم عرضها بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الثاني، كالتالي:

جدول (٤): ملخص عرض الموازنة العامة للدولة

(مليار جنيه)		٢٠١٤/٢٠١٤		٢٠١٣/٢٠١٣		٢٠١٢/٢٠١٢		٢٠١١/٢٠١١		٢٠١٠/٢٠١٠		البيان
معدلات النمو عن المتوقع (%)	مشروع موازنة	متوقع	موازنة محصلة	موازنة	موازنة	قطي	إجمالي الإيرادات	إيرادات ضريبية	المنح	إيرادات غير ضريبية	إجمالي المصروفات	
٨,٣	٥٤٨,٦	٥٠٦,٦	٥٦٩,١	٥٠٥,٥	٣٥٠,٣	٣٠٣,٦	٢٦٥,٣	١٩٢,١	٢,٣	٧٠,٩	٤٠١,٩	إجمالي المصروفات
٢٦,٧	٣٦٤,٣	٢٨٧,٥	٣٥٨,٧	٣٥٨,٧	٢٥١,١	٢٠٧,٤	١٩٢,١	٢٠٧,٤	٢,٣	٧٠,٩	٤٠١,٩	إيرادات ضريبية
-٨٠,٠	٢٣,٥	١١٧,٢	٦٦,٠	٢,٤	٥,٢	١٠,١	٢,٣	٥,٢	٢,٣	٧٠,٩	٤٠١,٩	المنح
٥٧,٨	١٦٠,٩	١٠٢,٠	١٤٤,٤	١٤٤,٤	٩٤,٠	٨٦,١	٧٠,٩	٨٦,١	٧٠,٩	٧٠,٩	٧٠,٩	إيرادات غير ضريبية
٧,١	٧٨٩,٤	٧٣٧,٠	٧٤٢,١	٦٨٩,٣	٥٨٨,٢	٤٧١,٠	٤٠١,٩	٤٧١,٠	٤٠١,٩	٤٠١,٩	٤٠١,٩	إجمالي المصروفات
١٤,٦	٢٠٧,٢	١٨٠,٨	١٨٣,٨	١٧١,٢	١٤٢,٠	١٢٢,٨	٩٦,٣	١٢٢,٨	٩٦,٣	٩٦,٣	٩٦,٣	الأجور وتعميمات العاملين
١٨,٢	٣٣,١	٢٨,٠	٣٠,٢	٢٩,٤	٢٦,٧	٢٦,٨	٢٦,١	٢٦,٧	٢٦,١	٢٦,١	٢٦,١	شراء السلع والخدمات
١١,٧	١٩٩,٠	١٧٨,٢	١٨٢,٠	١٨٢,٠	١٤٧,٠	١٠٤,٤	٨٥,١	١٤٧,٠	٨٥,١	٨٥,١	٨٥,١	القوائد
٠,٢	٢٣٣,٩	٢٣٣,٣	٢١٢,٤	٢٠٤,٧	١٩٧,١	١٥٠,٢	١٢٣,١	١٩٧,١	١٢٣,١	١٢٣,١	١٢٣,١	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٢٧,٨	٤٩,١	٣٨,٤	٣٨,٣	٣٨,٣	٣٥,٠	٣٠,٨	٣١,٤	٣٥,٠	٣١,٤	٣١,٤	٣١,٤	المصروفات الأخرى
-١٤,٣	٦٧,٢	٧٨,٤	٩٥,٤	٦٣,٧	٣٩,٥	٣٥,٩	٣٩,٩	٣٥,٩	٣٩,٩	٣٩,٩	٣٩,٩	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٤,٥	٢٤٠,٨	٢٣٠,٤	١٧٣,٥	١٨٣,٨	٢٣٧,٩	١٦٧,٤	١٣٦,٦	١٦٧,٤	١٣٦,٦	١٣٦,٦	١٣٦,٦	العجز النقدي
-١٠٦,٤	-٠,٨	١٢,٨	١٢,٧	٢,٢	١,٩	-٠,٧	-٢,١	١,٩	-٢,١	-٢,١	-٢,١	صافي حيازة الأصول المالية
-١,٣	٢٤٠,٥	٢٤٣,٢	١٨٥,٧	١٨٦,٠	٢٣٩,٧	١٦٦,٧	١٣٤,٥	١٦٦,٧	١٣٤,٥	١٣٤,٥	١٣٤,٥	العجز الكلي
-١٦,٥	١٠,٠	١٢,٥	٩,١	٩,١	١٣,٧	١٠,٦	٩,٨	١٣,٧	١٠,٦	٩,٨	٩,٨	نسبة إلى الناتج المحلي

المصدر: وزارة المالية

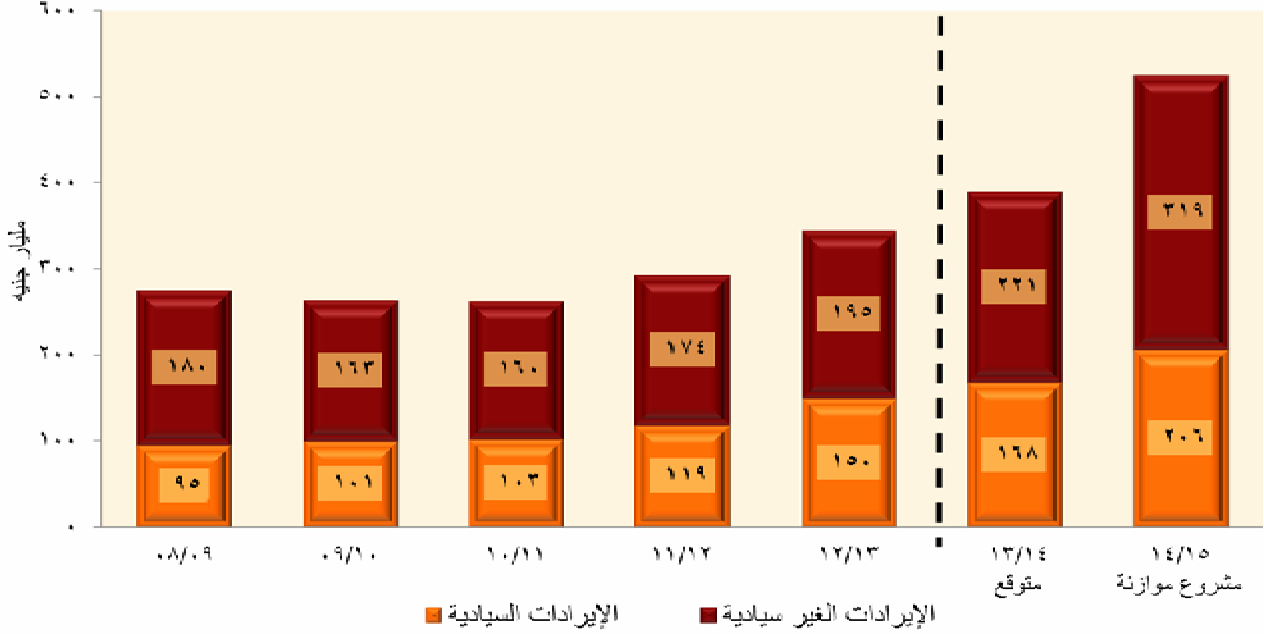
أ - الإيرادات العامة

تبلغ تقديرات جملة الإيرادات العامة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٥٤٩ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٨,٣% عن المتوقع للعام المالي الحالي وبما يعادل نحو ٢٢,٨% من الناتج المحلي. وترجع نسبة النمو المحدودة في الإيرادات العامة إلى انخفاض الموارد الاستثنائية من المنح المدرجة بمشروع الموازنة لتبلغ حوالي ٢٣,٥ مليار جنيه فقط ، وذلك مقابل منح بلغت نحو ١١٧ مليار جنيه خلال العام المالي الجاري.

وعند استبعاد المنح والموارد الاستثنائية الواردة خلال العامين فإن إجمالي الإيرادات في مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ يكون قد حقق نسبة نمو قدرها ٣٥% عن المتوقع خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات من جهات سيادية (البترول - قناة السويس - البنك المركزي المصري والضرائب على عوائد الأذون والسندات) تستحوذ على نحو ٣٨% من إجمالي الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وهو ما يعني ضرورة المضي قدماً في إتخاذ إجراءات هيكلية تساعد على إرتباط موارد الدولة بالأنشطة الاقتصادية بصورة واقعية، وتتواءم في ذات الوقت مع الاحتياجات المتزايدة لزيادة الإنفاق العام. وقد بدأت الحكومة ممثلة في وزارة المالية بالفعل بالتحرك قدماً على هذا النهج كما سبقت الإشارة.

شكل (٨): تطور الإيرادات العامة (بدون المنح) من جهات سيادية وغير سيادية



وتشير تقديرات مشروع موازنة الهيئة المصرية العامة البترول لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ارتفاع ما يؤول من الهيئة للخزانة العامة إلى نحو ١٠٧,٥ مليار جنيه بنسبة نمو ٨% عن العام السابق ومقابل دعم يبلغ نحو ١٠٠,٣ مليار جنيه، مما أدى إلى وجود صافي علاقة بين الهيئة والخزانة العامة بنحو ٧,٢ مليار جنيه في صالح الخزانة العامة (الفرق بين دعم المواد البترولية المستحق لهيئة البترول وبين ما يؤول من إيرادات من الهيئة للخزانة العامة).

وتبلغ جملة الإيرادات الضريبية في مشروع الموازنة نحو ٣٦٤ مليار جنيه (١٥,٢% من الناتج المحلي) بنسبة نمو ٢٦,٧% عن المتوقع خلال العام المالي الحالي. وتعتبر هذه النسبة منخفضة بشكل كبير مقارنة بالمعدلات العالمية، حيث يبلغ متوسط هذه النسبة نحو ٢٣% في الدول منخفضة الدخل، و٢٨% في الدول الناشئة، بينما ترتفع إلى نحو ٣٦% في الدول المتقدمة، طبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الإيرادات الضريبية يتوقع أن تظل متأثرة بإنخفاض مستوى معدلات النمو الإقتصادي عن الطاقة الكامنة في الإقتصاد. فعلى الرغم من التقديرات بزيادة معدلات النمو بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ بنحو ٥٠% عما هو مقدر تحقيقه خلال العام المالي الحالي لتصل إلى نحو ٣,٢% مقابل ٢,٢% للعام المالي الحالي، إلا أن هذه المعدلات أقل من المطلوب والممكن تحقيقه في ضوء معطيات الإقتصاد المصري.

ويأخذ مشروع الموازنة في الإعتبار الأثر المالي لتنفيذ بعض الإجراءات الإصلاحية التي تم إقرارها بالفعل في مجلس الوزراء، وهي تطبيق قانون الضريبة العقارية بزيادة متوقعة في الحصيلة الضريبية بنحو ٣,٥ مليار جنيه حيث يوجه نصف هذه الحصيلة لتنمية المحليات وتطوير العشوائيات مناصفة كما نص عليه القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨.

كما تم تقدير الأثر المالي المتوقع لتطبيق تعديلات قانون الضريبة على الدخل من خلال زيادة الحصيلة الضريبية بنحو ١٠ مليار جنيه من جراء تطبيق التعديلات المقترحة لقانون الضريبة على الدخل لتشمل أرباح ناتج التعامل وتوزيعات الأرباح وفرض ضريبة إضافية ٥% على الدخل أكثر من مليون جنيه، وهي تعديلات من شأنها توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق مزيد من العدالة الأفقية في منظومة الضرائب على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

ب - المصروفات العامة

تبلغ تقديرات جملة المصروفات العامة بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٧٨٩ مليار جنيه بنسبة ارتفاع قدرها ٧,١% عن المتوقع للعام المالى الجارى، لتبلغ ٣٢,٨% من الناتج المحلى الإجمالى. ويمثل الإنفاق على أبواب الأجور وفوائد الدين العام والدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نحو ٨١% من الإنفاق العام.

وقد سبق الإشارة إلى أن تكلفة الإلتزام بالإستحقاقات الدستورية فى الإنفاق على الصحة والتعليم، بالإضافة إلى تطبيق الحد الأدنى للأجور، وتحسين دخول الأطباء والمعلمين ونقل وتثبيت العمالة بالإضافة للزيادة فى معاش الضمان الإجتماعى يبلغ إجماليتها نحو ٥٧ مليار جنيه.

وفى ضوء الإلتزامات المستحدثة للحد الأدنى للأجور بالإضافة إلى تكلفة الإستجابة للمطالب الفئوية خلال السنوات الثلاث الماضية فقد إرتفعت مصروفات الأجور بشكل ملحوظ لتتخطى ٢٠٧ مليار جنيه بنسبة نمو ١٤,٦% عن المتوقع للعام المالى الحالى، وهو ما يمثل ضعف حجم الأجور المدفوعة فى عام ٢٠١٠/٢٠١١، أى أن الأجور الحكومية تكون بذلك قد تضاعفت خلال ثلاث سنوات، وهو مؤشر بالغ الخطورة يستوجب التعامل معه دون إرجاء. وقد تم تعديل منظومة الزيادة فى الأجور حيث تم إلغاء الإعفاء الضريبي على العلاوات الخاصة ووقف ضمها للراتب الأساسى بعد مرور خمس سنوات، بجانب وقف التعيينات بالحكومة من الأبواب الخلفية على أن تقتصر فقط على الباب الأول للأجور ومن خلال منظومة تتسم بالعدالة والشفافية، ومع ربط التعيينات الجديدة بنسبة لمن يتم خروجهم من الخدمة بالجهاز الحكومى، وهو ما سيحدث قدر من السيطرة فى هذا الشأن.

كما إرتفع حجم أعباء فوائد الدين العام ليبلغ نحو ١٩٩ مليار جنيهه بنسبة نمو ١١,٧% عن متوقع العام المالى الحالى، وهو ما يعتبر من الحتميات فى المصروفات ويأتى على حساب توجيه هذا الإنفاق إلى مجالات تنموية، حيث أصبحت مصروفات الفوائد تمثل نحو ٢٥% من إجمالى المصروفات العامة بمشروع الموازنة مقابل نحو ٢٠% فقط فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

من ناحية أخرى يقدر إجمالى دعم الطاقة (بترول وكهرباء) بنحو ١٢٨ مليار جنيهه، ويمثل دعم المواد البترولية نحو ١٠٠,٣ مليار جنيهه بعد إدراج أثر الوفرة المالى المتوقع لتنفيذ إصلاحات ترشيد دعم المواد البترولية خلال العام كخطوة أولى ضمن خطة متدرجة لخفض دعم المواد البترولية على المدى المتوسط، حيث يعتبر دعم المواد البترولية أهم مجالات الإنفاق المطلوب توظيفها فى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام نظراً لما يتسم به من عدم الكفاءة الإقتصادية وعدم الفعالية فى توجيه الدعم لمستحقه ومع ارتفاع المبالغ الموجهة له، كما أن معظم الصناعات المستفيدة منه لا تعتبر من الأنشطة كثيفة العمالة بوجه عام.

كما يبلغ دعم الكهرباء نحو ٢٧,٢ مليار جنيهه من بينها نحو ٥ مليار جنيهه تكلفة استيراد الغاز الطبيعى لإستخدامها فى توليد الكهرباء، وذلك كخطوة تسهم بقدر فى حل مشاكل انقطاع التيار ورفع كفاءة الوقود المستخدمة فى توليد الكهرباء.

بالنسبة للإستثمارات الحكومية والتي تبلغ نحو ٦٧,٢ مليار جنيهه أو ما يعادل ٢,٨% من الناتج المحلى الاجمالي، منها نحو ٤٥ مليار جنيهه ممولة من موارد الخزانه العامة والباقي فى صورة منح وقروض وتمويل ذاتى، فيهدف مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ للحفاظ على معدل مرتفع لهذه الإستثمارات لتطوير وتحديث البنية الاساسية، ولكن بما يتفق مع القدرة الإستيعابية والتنفيذية لها، بالإضافة إلى إستكمال تنفيذ المشروعات السابق البدء فيها والتي لم يتم الإنتهاء من تنفيذها بعد. وجدير بالذكر أن موازنة العام المالى الجديد ٢٠١٤/٢٠١٥ تضمنت أعلى زيادة فى تمويل الاستثمارات من موارد الموازنة العامة حيث بلغت جملة تلك الإستثمارات ٤٥ مليار جنيهه مقابل ٣٤,٤ مليار جنيهه فى موازنة العام المالى الجارى بزيادة تصل إلى نحو ٣٠,٨%.

٢ - الإنفاق الإجتماعى

تعتبر زيادة معدلات التشغيل وتوفير فرص عمل جديدة أهم وسائل تحسين مستوى معيشة المواطنين وخفض معدلات الفقر، وهو ما يتطلب تحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى لإستعادة الثقة فى الإقتصاد المصرى بما ينعكس على زيادة الإستثمارات المحلية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل الإقتصاد المصرى.

وقد سعت الحكومة من خلال مشروع الموازنة إلى تطبيق سياسات إجتماعية لتمكين المواطن المصرى من خلال تحسين وتوفير الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم، والصحة، والإسكان، ومياه الشرب والصرف الصحى، والمواصلات العامة، والكهرباء بما يضمن مستوى معيشة أفضل للمواطنين وللأجيال القادمة، ومساعدة المواطنين على الخروج من دائرة الفقر.

كما تبنت الحكومة عدداً من المبادرات لتطبيق برامج الحماية الإجتماعية التى تحقق إستهداف أفضل للأسر الفقيرة بدلاً من الأساليب التقليدية للدعم السلعى التى تتسم بعدم الكفاءة والإهدار والتسرب وعدم الوصول للفئات المستحقة للدعم. وتشمل سياسات الحماية الاجتماعية فى مشروع الموازنة توسيع قاعدة المستفيدين من معاش الضمان الإجتماعى الذى يعتبر أحد الوسائل الفعالة للدعم النقدى المباشر للأسر الفقيرة، بالإضافة إلى إستمرار برامج الدعم والحماية الاجتماعية الأخرى مثل دعم الغذاء ودعم المزارعين وغيرها (جدول ٥).

وتبلغ جملة الإنفاق الإجتماعى المباشر التى سيتم تمويلها من خلال مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٤٣١ مليار جنيه أى ما يقرب من ٥٥% من إجمالى الإنفاق العام. ويوضح الجدول التالى أهم هذه البرامج:

جدول (٥): أهم البرامج الاجتماعية التي تمولها الموازنة العامة للدولة

(مليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤
	٢٦٣,٦٤١	٣٢٧,٩٩٤	٣٨٢,٨٣٧	٤٣٠,٩٣٥
إجمالي الإنفاق على المجالات الاجتماعية	٢٦٣,٦٤١	٣٢٧,٩٩٤	٣٨٢,٨٣٧	٤٣٠,٩٣٥
معدل النمو	١٩,٥	٢٤,٤	١٦,٧	٦,٣
نسبة لإجمالي الإنفاق	٥٦,٠	٥٥,١	٥١,٦	٥٤,٦
نسبة للنتائج المحلي الإجمالي	١٦,٧	١٨,٧	١٨,١	١٧,٩
الإففاق على الصحة	٢٢,٤٩٢	٢٦,١٢٨	٣٣,٥١٤	٤٢,٤٠١
الإففاق على التعليم	٥٦,٤٠٩	٦٦,١٨٠	٨٣,٥٩٣	٩٤,٣٥٥
الدعم، منه	١٣٤,٩٦٣	١٧٠,٨٠٠	١٦٦,٣٠٨	١٧٨,٦٥٤
دعم السلع التموينية	٣٠,٢٨٢	٣٢,٥٥١	٣٠,٨٣٤	٣١,٥٥٧
دعم المواد البترولية	٩٥,٥٣٥	١٢٠,٠٠٠	٩٩,٥٩٥	١٠٠,٢٥١
دعم المزارعين	٣٧٨	٨٧٠	٢,٩٧٨	٣,٣٥٣
دعم الكهرباء	٠	٨,٥٥٠	١٣,٢٨٠	٢٧,٢٤٢
دعم نقل الركاب	١٠,٩٠٠	١,٢٣٧	١,٤٣٤	١,٤٨٨
دعم التأمين الصحي والأدوية	٤٧٣	٤٥٨	٢,٦٧٥	٨١١
دعم الإسكان	١,٥٠٠	٣٥٠	٣٠٠	١٥٠
دعم مياه الشرب	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠
بقي برامج الدعم	٤,٩٥٥	٦,٠٣٥	١٤,٤٦٣	١٣,٥٥٢
مساندة وتدعيم نظم المعاشات	٢٦,٩٩٦	٣٩,٣٤٦	٥٥,٠٦٦	٦٠,٩٠٨
معاش الضمان الاجتماعي	٢,٤٦٣	٣,٦٣٠	٣,٢٣٤	٥,٠٠٠
معاش الطفل	٤٨	٤٨	٥٣	٥٣
مساعدات اجتماعية متنوعة ^٤	٢,٤٦١	٢,٠٤٠	٨,٧٩١	٢,٠٤٧
خدمات الإسكان ومياه الشرب والصرف الصحي وغيرها	٣١٤	٢٥٧	٨,٤٦٤	٨,٤٦٤
مشروع الإسكان الإجتماعى (وزارة الإسكان)	٠	٠	٨,٠٥٢	٨,٠٥٢
صندوق تطوير المناطق العشوائية	٣١٤	٢٥٧	٤١٢	٤١٢
خدمات الشباب والثقافة والشئون الدينية	١٧,٤٩٦	١٩,٥٦٤	٢٣,٨١٥	٢٣,٨١٥

١/ يعكس الإففاق على التعليم، الصحة، مشروع الإسكان الاجتماعي، صندوق تطوير المنطق العشوائية وخدمات الشباب والثقافة والشئون الدينية تغييرات الموازنة المعدلة لحين ورود بيانات أخرى

٢/ لا يتضمن مبلغ ٩,٢ مليار جنيه يتم إنفاقه بالهبات الاقتصادية وبعض جهات الموازنة العامة خارج قطاع الصحة.

٣/ لا يتضمن مبلغ ١١ مليار جنيه يتم إنفاقه بجهات الموازنة العامة خارج قطاع التعليم.

٤/ بعد استبعاد ما يخص الإففاق على قطاعات الصحة، والتعليم، والشباب والثقافة والشئون الدينية.

وقد ترتب على إصدار دستور مصر الجديد فى عام ٢٠١٤ عدداً من الالتزامات الإضافية للتنمية البشرية التى تتحمل تمويلها الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى استحداث إجراءات أخرى سوف يكون لها تأثير على زيادة المصروفات العامة فى السنوات التالية مثل تعديل الحد الأدنى للأجور (من ٧٠٠ إلى ١٢٠٠ جنيه شهرياً)، وزيادة دخول المهن الطبية وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين، وزيادة معاش الضمان الإجتماعى ليصل إلى ٤٥٠ جنيه شهرياً، بالإضافة إلى نقل العمالة من مختلف أبواب الموازنة إلى الباب الأول وتثبيتها. وتتمثل أهم هذه المصروفات المستحدثة فى الآتى:

أ- تقضى أحكام الدستور الجديد فى المواد (١٨، ١٩، ٢٣، ٢١) بأن يتم زيادة الإنفاق العام على كل من التعليم الإلزامى إلى نسبة ٤% من الناتج القومى، والتعليم العالى ٢%، والصحة ٣%، والبحث العلمى ١% من الناتج القومى تدريجياً على مدى ثلاثة سنوات للوصول إلى هذه النسب فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧. ومن المنتظر أن يؤدى ذلك إلى زيادة المصروفات على هذه القطاعات بنحو ٢٢ مليار جنيه إضافية فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥ وبزيادة ١١ مليار جنيه عن معدلات النمو الطبيعية وبحيث تنمو بمعدلات أعلى فى السنوات التالية، خاصة مع إرتباطها بتطور الناتج المحلى الإجمالى، ليصل إجمالى الإنفاق على هذه القطاعات فى العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى نحو ٢٨٤ مليار جنيه وبزيادة نحو ١٠٠ مليار جنيه عن الزيادة الطبيعية للإتفاق فى هذه القطاعات.

ب- تبلغ تكلفة تطبيق الحد الأدنى للأجور في القطاع الحكومي نحو ١٨,٣ مليار جنيه سنوياً^٢، فضلاً عن ١٤,٨ مليار جنيه سنوياً لتمويل علاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين (٧,٢ مليار جنيه) وبدل مهن طبية (٧,٦ مليار جنيه)، أى ما يقرب إجماليه من نحو ٣٣ مليار جنيه سنوياً.

ج- تم إقرار برنامج لنقل العمالة بدءاً من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، من مختلف أبواب الموازنة إلى الباب الأول للأجور، وهو ما له تبعات مالية أدت إلى زيادة المصروفات العامة بإجمالى تكلفة نحو ١٠ مليار جنيه على مدار أربع أعوام مالية، ومدرج له بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٢,٣ مليار جنيه.

د- زيادة معاش الضمان الإجتماعى لكل أسرة من متوسط شهرى ٢٥٨ جنيه إلى ٣٨٦ جنيه بتكلفة سنوية إضافية بنحو ٦ مليار جنيه لتصل إلى نحو ١١ مليار جنيه فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥، يتم خلالها مضاعفة عدد المستفيدين إلى ٣ مليون أسرة. وقد ارتفع هذا المعاش فى بعض الحالات (أسرة مكونة من ٤ أفراد) من ٣٠٠ إلى ٤٥٠ جنيه شهرياً.

هـ- زيادة الإستثمارات الموجهة لتطوير وتحديث البنية الأساسية عن معدلات التنفيذ فى السنوات الماضية لتبلغ إجمالى الإستثمارات الحكومية نحو ٦٧,٢ مليار جنيه، منها ٤٥ مليار جنيه ممولة من موارد الخزائنة بزيادة ٣٠,٨% عن العام المالى الجارى ٢٠١٣/٢٠١٤.

^٢ وهو ما يمثل تكلفة زيادة الحد الأدنى للأجور فى المرحلة الأولى إلى ٧٠٠ جنيه شهرياً بإجمالى تكلفة ١٠,٤ مليار جنيه، وفى المرحلة الثانية إلى ١٢٠٠ جنيه شهرياً بإجمالى تكلفة نحو ٧,٩ مليار جنيه.

ويتضح مما سبق أن إجمالي الإلتزامات الناتجة فقط عن تطبيق الحد الأدنى للأجور وتحسين دخول الأطباء والمعلمين ونقل وتثبيت العمالة ومعاش الضمان الإجتماعى، بالإضافة إلى تحقيق النسب المستهدفة فى الدستور للإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى يصل إلى نحو ٥٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وهى إلتزامات ضخمة تتطلب توفير مصادر دائمة ومتجددة للتمويل بحيث تكون مرتبطة بنمو النشاط الإقتصادى للقدرة على الوفاء بهذه الإلتزامات فى المدى المتوسط.

٣ - الإصلاحات المالية فى مشروع الموازنة

فى ضوء ما تم عرضه حول الموقف المالى والأداء الإقتصادى لمصر خلال الفترة الماضية، وفى ظل الإلتزامات المستجدة السابق عرضها والتي تلقى بأعباء إضافية على الموازنة العامة للدولة، فإن تنفيذ إجراءات إصلاحية على جانبي الإيرادات والمصروفات لخفض العجز وتحقيق الإستدامة المالية أصبح ضرورة قصوى وليس إختياراً، لتحقيق وفر مالى فى عجز الموازنة يتراوح بين ٩٠ - ١٠٠ مليار جنيه، من موارد مالية لها صفة الإستدامة والإرتباط بالنشاط الإقتصادى، وأخرى قد لا تكون لها صفة الهيكلية مثل بيع الأراضى والتراخيص والمنح (بنسبة لا تزيد عن ٢٠% من المبالغ المطلوبة).

ويمكن تلخيص أهم الأسباب الإقتصادية والإجتماعية لضرورة تطبيق إصلاحات مالية فى أسرع وقت فى ثلاثة أسباب رئيسية:

الأول: تحقيق العدالة الإجتماعية؛ من خلال توفير موارد إضافية يمكن من خلالها الإنفاق على البرامج الإجتماعية للصحة والتعليم والدعم النقدي للفقراء، بالإضافة إلى زيادة الإستثمارات في البنية الأساسية خاصة في الخدمات العامة ذات الأهمية الكبيرة لمتوسطى ومنخفضى الدخل مثل الإسكان الإجتماعى والمواصلات العامة. وتعتبر هذه البرامج الإجتماعية وسيلة أساسية للخروج من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، ولا تستطيع الدولة في الوضع الحالى التوسع في هذا النوع من الإنفاق بدون إيجاد موارد إضافية يتحمل العبء الأكبر منها الأغنياء في إطار العدالة في توزيع الدخل.

الثانى: زيادة معدلات النمو الإقتصادى والتشغيل؛ فإن إستعادة الثقة في الوضع المالى والإقتصادى في مصر في الوقت الحالى هو محدد رئيسى لزيادة إستثمارات القطاع الخاص المحلى وعودة تدفقات رؤوس الأموال إلى مصر، ولا شك أن تنفيذ إجراءات مالية لخفض مستويات عجز الموازنة ومعدلات الدين العام سوف يؤكد جدية الحكومة في تحقيق الإنضباط المالى، وبالتالي يزيل شكوك المستثمرين حول قدرة الإستدامة المالية للدولة، وبما ينعكس على زيادة حجم الإستثمارات وفرص العمل، وتدفق النقد الأجنبى في مصر. كما أن خفض عجز الموازنة سوف يسمح بتحرير موارد في الإقتصاد وخاصة من خلال الجهاز المصرفى لتمويل القطاع الخاص ليتيح التوسع في إستثماراته أو إقامة إستثمارات جديدة بدلاً من توجيه هذه الموارد لتمويل عجز الموازنة، كما من شأن ذلك أن ينعكس إيجابياً على خفض تكلفة التمويل. ومن ناحية أخرى فإن الإصلاحات المالية سوف تسمح بزيادة موارد الدولة وبالتالي القدرة على

تمويل حجم أكبر من الإستثمارات العامة وهو من شأنه زيادة معدلات النمو وفرص العمل بشكل مباشر، بالإضافة إلى تحديث البنية الأساسية والتي لها أثر إيجابي محفز لتشجيع الإستثمارات الخاصة.

الثالث: تحقيق العدالة بين الأجيال؛ فإن معدلات الدين العام التي بلغت في نهاية ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٩٣,٨% من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تتفاقم في حالة إستمرار عجز الموازنة عند معدلاته المرتفعة، وهو ما يحمل الأجيال القادمة بأعباء متزايدة لخدمة هذا الدين، كما أن توجيه نحو ربع الإنفاق العام كمصروفات فوائد في الموازنة العامة للدولة يأتي على حساب إمكانية الإستفادة من هذه الموارد في تمويل برامج تنموية أكثر فائدة للمجتمع.

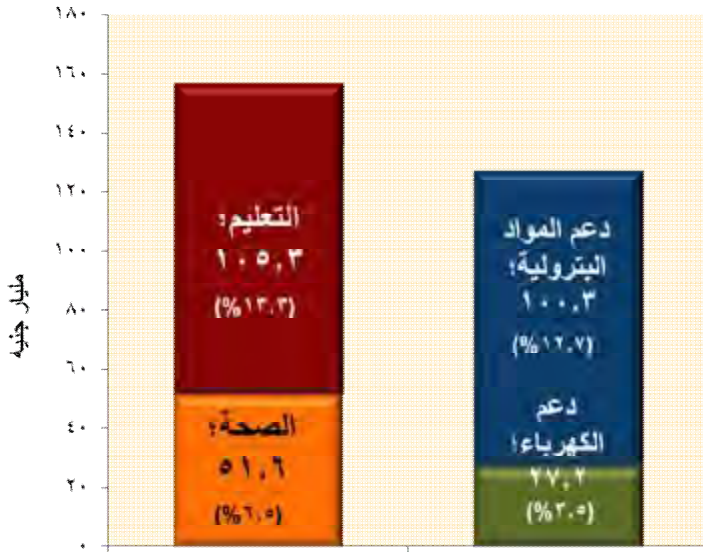
وتتمثل أهم الإصلاحات المطلوب اتخاذها والتي يشملها مشروع الموازنة فيما يلي:

أ - ترشيد دعم الطاقة:

ويعتبر من أهم الإصلاحات التي ينبغي أن تبدأ الحكومة في تطبيقها بشكل فوري نظراً لضخامة مبلغ الدعم الموجه للطاقة (بترو، كهرباء) الذي بلغ خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ١٢٩ مليار جنيه ويتوقع أن يبلغ نحو ١٤٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وهو ما يستنزف موارد الدولة ويتسبب في صعوبة توفير المنتجات البترولية للسوق المحلية مما يؤثر بشكل ملحوظ على العديد من القطاعات خاصة الصناعية، وعلى إمكانية انتظام تيار الكهرباء، بالإضافة إلى حرمان القطاعات الإجتماعية الحيوية من موارد مهمة تسهم في التنمية البشرية وتحقيق العدالة الإجتماعية.

وعند اتخاذ إجراءات إصلاحية في مجال الطاقة (بتترول وكهرباء) بأثر صافى على الموازنة بنحو ٤١ مليار جنيه فمن المقدر أن يبلغ دعم المواد البترولية في مشروع موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ١٠٠,٣ مليار جنيه وبحيث يتحقق فائض في العلاقة بين الموازنة العامة وهيئة البترول بنحو ٧,٢ مليار جنيه في صالح الخزنة العامة، وأن يبلغ دعم الكهرباء نحو ٢٧,٢ مليار جنيه.

شكل (١٠): الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة يفوق الإنفاق على دعم الطاقة (المواد البترولية والكهرباء) في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤



شكل (٩): الإنفاق على دعم الطاقة (المواد البترولية والكهرباء) يفوق الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢



ويظهر الشكل السابق حدوث تحول مهم في هيكل الإنفاق على دعم الطاقة مقارنة بالإنفاق على التعليم والصحة قبل تنفيذ الإجراءات الإصلاحية في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ على سبيل المثال، وبعدها في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

ويمكن تقسيم الإصلاحات المهمة لترشيد الدعم على ثلاثة محاور كالتالى:

- بدء المرحلة الأولى من الإصلاح السعري: تطبيق المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح السعري التدريجى الذى أعدته وزارة البترول للتنفيذ على المدى المتوسط. وتتضمن هذه المرحلة تصحيح العلاقة بين الأسعار النسبية للمنتجات البترولية لتناسب مع كفاءتها فى توليد الطاقة.

- رفع كفاءة استخدام الطاقة: ويشمل تقديم دعم لعدد من القطاعات لمساعدتها على التحول من المصادر التقليدية للطاقة إلى استخدام الطاقة النظيفة الصديقة للبيئة وأساليب الإضاءة الذكية، وهو ما يعد أيضاً من عوامل الجذب الإضافية بالنسبة لقطاع السياحة على سبيل المثال، على أن يتم فى المقابل رفع الدعم عن السولار المقدم لهذه القطاعات. كما يشمل إستبدال استخدام الفحم بدلاً من المازوت كمصدر للطاقة لبعض الصناعات، وتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل، وتطوير مصادر الطاقة البديلة وفى مقدمتها الطاقة الشمسية.

- تطبيق نظام الكروت الذكية: الإسراع فى تطبيق نظام الكروت الذكية لتوزيع السولار والبنزين، وحل التحديات أمام تطبيق هذا النظام وتحديد موعد نهائى للتنفيذ بهدف منع التهريب، وبناء قاعدة للمعلومات عن الإستهلاك والتوزيع، دون وضع حدود للكميات أو الاسعار فى البداية، وبحيث يستخدم هذا النظام بعد ذلك كأداة لإستهداف الدعم وضمان وصوله لمستحقه.

- الإصلاحات الهيكلية والمالية بقطاع البترول: وتشمل رفع كفاءة استخدام المواد البترولية، وإصلاح الهياكل المالية لهيئة البترول والشركات التابعة لقطاع البترول، وبحث أساليب لتطوير القطاع وتعظيم موارده، وجذب الإستثمارات الأجنبية فى مجالات البحث والإنتاج.

- مكافحة تهريب المنتجات البترولية: وذلك من خلال خطة مشتركة بين مصلحة الجمارك والهيئة المصرية العامة للبترول ومباحث التهريب الضريبي والجمركى ومباحث التموين وغيرها من الجهات ذات الصلة. وقد استطاعت مصلحة الجمارك ضبط كميات تقدر بنحو ١٦٠ طن بنزين خلال ٤٨ ساعة لشركة واحدة.

ب - الضريبة على الدخل:

مراجعة قانون الضريبة على الدخل بما يسهم في زيادة العدالة الضريبية من خلال توزيع الأعباء على المجتمع خاصة من القادرين وأصحاب الدخول المرتفعة، وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة حدة تصاعدية الضريبة، والحد من التهرب والتجنب الضريبي. وهناك مساحة واسعة لزيادة الدخل من الضرائب خاصة وأن الحصيلة من كافة أنواع الضرائب (دخل - مبيعات - جمارك - دمغة) لا تتعدى ١٥,٢% من الناتج المحلى، بينما ترتفع هذه النسبة بالنسبة للدول المشابهة لمصر إلى نحو ٢٣ - ٢٧% من الناتج المحلى وترتفع بنسب أعلى فى الدول الأكثر تقدماً مثلما سبق الإشارة.

وتشمل تعديلات قانون الضريبة على الدخل إضافة ضريبة سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات بمقدار ٥% إضافية على دخول الأشخاص الطبيعية والإعتبارية التي يتعدى دخلها السنوى ١ مليون جنيه حيث صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ فى هذا الشأن، بالإضافة إلى فرض ضريبة جديدة على الأرباح الرأسمالية وعلى توزيعات الأرباح، والتأكيد على أنه لا توجد فجوات ضخمة بين الربح المحاسبي والوعاء الضريبي، بجانب إدخال أحكام لمواجهة التهرب الضريبي وأهمها إلزام مختلف الجهات الحصول على البيانات المطلوبة من قبل مصلحة الضرائب وتغليظ العقوبات، واستحداث أحكام تحجم التجنب الضريبي الضار، على أن يقع عبء الإثبات على المصلحة، كما تتضمن التعديلات إلغاء نظام الإضافة واستبداله بمنظومة للمعلومات. كما سيتم بالتوازي إلغاء الدمغة على تعاملات البورصة. وتعتبر هذه التعديلات خطوة مهمة نحو زيادة العدالة الضريبية وتوزيع أعباء الإصلاح من خلال توسيع القاعدة الضريبية، ومع تحميل العبء الأكبر للقادرين.

ج - تطبيق الضريبة العقارية على المباني:

تطبيق قانون الضريبة العقارية بعد تعديله فى صالح الممول، حيث ينتظر أن يحقق زيادة متوقعة فى الحصيلة الضريبية بنحو ٣,٥ مليار جنيه يوجه نصف هذه الحصيلة لتنمية المحليات وتطوير العشوائيات مناصفة كما نص القانون.

د - الضرائب على المبيعات:

تعمل الحكومة على تطوير نظام الضريبة على المبيعات خلال العام المالي القادم من خلال استكمال الانتقال الكامل للضريبة على القيمة المضافة لتغطي كافة السلع والخدمات فيما عدا تلك المرتبطة بمكون مرتفع للبعد الاجتماعي فقط، فتظل معفاة كما هي، بجانب توحيد السعر العام للضريبة وتطبيق نظم الخصم على كافة المدخلات للسلع والخدمات الخاضعة مما يحقق العدالة الضريبية، وتبسيط إجراءات الضريبة وتوحيدها مع إجراءات الضريبة العامة على الدخل مما ييسر إدارة النظام الضريبي على الممول والمصلحة. كما تتضمن التعديلات تخفيض غرامات التأخير وتطبيق المواد الإجرائية في ضريبة الدخل عدا ما يرتبط بطبيعة ضريبة المبيعات.

هـ - إصلاحات أخرى:

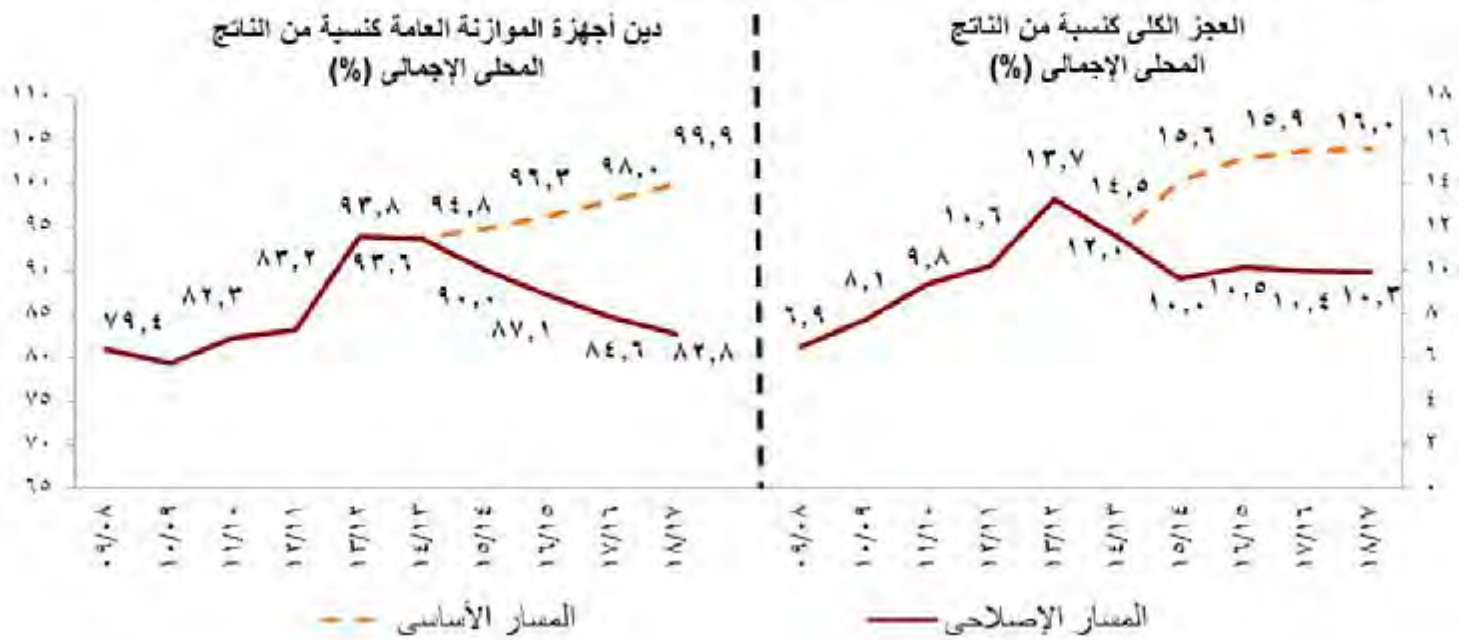
- مراجعة الرسوم التي لم تتحرك منذ عقود طويلة لاستيلاء حقوق المجتمع في ثروات الدولة والتأكد على عدالة النظم الموكول بها بما يصب في صالح المجتمع والاستثمار في أن واحد، وتشمل إصدار قانون استغلال المناجم والمحاجر الذي يتضمن تنظيم مشاركة القطاع الخاص في هذا النشاط، وزيادة الإيجار السنوي لتراخيص البحث والحماية والاستغلال، بالإضافة إلى فرض إتاة على الانتاج السنوي طبقاً لنوع الخام، وهو إجراء هام لحماية الثروة الطبيعية لمصر وتعظيم حق المجتمع منها، بالإضافة إلى تحقيق العدالة بين الأجيال خلال الحفاظ على حقوقها ونصيبها من الثروات الناضبة للبلاد.

- ترشيد بنود الإنفاق العام خاصة تكاليف إدارة المال العام من خلال تطوير نظم المدفوعات الحكومية والرقابة على المال العام وإعادة صياغة إدارة الخزنة العامة للدولة والوحدات الحسابية، وتطوير منظومة المشتريات الحكومية بما يرفع من كفاءتها.

٤ - تقديرات الأداء المالي على المدى المتوسط:

مع تطبيق الإجراءات الإصلاحية السابق الإشارة إليها، فمن المتوقع أن ينخفض عجز الموازنة العامة للدولة في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يبلغ الدين العام نحو ٩٠% من الناتج المحلي، وبحيث ينخفض العجز إلى نحو ١٠,٤% من الناتج المحلي في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وأن يصاحبه إنخفاض في الدين العام إلى نحو ٨٤,٦%.

شكل (١١): تقديرات المسار الأساسي والإصلاحى للعجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالى %)



وتأخذ هذه التقديرات على المدى المتوسط في الاعتبار الإستمرار في تنفيذ إجراءات ترشيد دعم المواد البترولية بصور مختلفة، بالإضافة إلى تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة، وفي نفس الوقت الإلتزام بالوفاء بالإستحقاقات الدستورية في زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمي، وزيادة الإنفاق العام، وتقديم الدعم النقدي، والحفاظ على مستوى مرتفع للإستثمارات الحكومية لتطوير وتحديث البنية الأساسية.

ورغم أن مستوى العجز يظل مرتفعاً مما قد يستدعي القيام بمزيد من الإصلاحات المالية والهيكلية، ومع ضرورة زيادة معدلات النمو الإقتصادي، إلا أن تنفيذ المسار الإصلاحى يعتبر ضرورة مقارنة بمسار العجز والدين العام في حالة عدم إتخاذ الإصلاحات، كما يوضح شكل (١١)، والذي يمثل مستوى غير قابل للإستمرار من حيث التمويل، فضلاً عن تأثيراته الإقتصادية السلبية الأخرى.

وتعتبر الإجراءات الإصلاحية خطوة مهمة نحو تحقيق الإستقرار المالى والإقتصادي من خلال السيطرة على معدلات العجز في الموازنة العامة ومعدلات الدين العام على المدى المتوسط، بما يسمح بزيادة تدفق رؤوس الأموال، وتقليل تكلفة الإقتراض للحكومة والقطاع الخاص، وزيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير فرص عمل، وتقليل معدلات الفقر، وتحرير مزيد من الموارد للإتفاق الإجتماعى.

الفصل الثاني

أسس تقديرات استخدامات وموارد مشروع الموازنة العامة للدولة (طبقاً للتقسيم الاقتصادي) للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥

السيد / رئيس الجمهورية

أتشرف أن ألقى الضوء على أهم جوانب مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ .

مليار جنيه	
٧٨٩,٤	• قدرت إجمالي المصروفات بمبلغ
٥٤٨,٦	• و قدرت إجمالي الإيرادات بمبلغ
٢٤٠,٨	• ومن ثم فإن العجز النقدي للموازنة قدر بمبلغ
(٠,٨)	• وبإضافة أثر صافي حيازة بعض العمليات الرأسمالية التي قدرت بمبلغ
٢٤٠,٠	• يكون العجز الكلي لمشروع الموازنة

ويشكل العجز الكلي المشار إليه نسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في السنة المالية المقبلة في ظل معدل نمو حقيقي مستهدف في حدود ٣,٢٪ .

ويوضح الجدول التالي المصروفات والإيرادات المتاحة لها والعجز وفقاً لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة بالموازنة والموازنة المعدلة والتقديرات الأولية لنتائج السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ، ومقارنة أيضاً بالنتائج الفعلية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ :

جدول رقم (٦)
المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣			التغير (٣-١)	الوزن النسبي %	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	فعلي
		موازنة	موازنة معدلة	متوقع						
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)						
المصروفات العامة	٧٨٩,٤٣١	٦٨٩,٣٢٧	٧٤٢,١٣٢	٧٣٧,٠٣١	٤٧,٢٩٩	٥٨٨,١٨٨	٤٧٠,٩٩٢	٤٠١,٨٦٦		
١- الأجور وتعويضات العاملين	٢٠٧,٢٤٣	١٧١,١٥٩	١٨٣,٧٩٩	١٨٠,٧٩٢	٢٣,٤٤٤	١٤٢,٩٥٦	١٢٢,٨١٨	٩٦,٢٧١		
٢- شراء السلع والخدمات	٣٣,٠٧٠	٢٩,٤٢٤	٣٠,١٨٩	٢٧,٩٦٧	٢,٨٨١	٢٦,٦٥٢	٢٦,٨٢٦	٢٦,١٤٨		
٣- الفوائد	١٩٩,٠١٢	١٨٢,٠٤٦	١٨٢,٠٤٦	١٧٨,١٨٦	١٦,٩٦٦	١٤٦,٩٩٥	١٠٤,٤٤١	٨٥,٠٧٧		
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢٣٣,٨٥٣	٢٠٤,٧٣٩	٢١٢,٣٦٩	٢٣٣,٢٩٤	٢١,٤٨٣	١٩٧,٠٩٣	١٥٠,١٩٣	١٢٣,١٢٥		
٥- المصروفات الأخرى	٤٩,٠٦٤	٣٨,٢٨٠	٣٨,٢٨٠	٣٨,٣٨٣	١٠,٧٨٤	٣٤,٩٧٥	٣٠,٧٩٦	٣١,٣٦٤		
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٦٧,١٨٩	٦٣,٦٧٩	٩٥,٤٤٨	٧٨,٤٠٩	٢٨,٢٦٠	٣٩,٥١٦	٣٥,٩١٨	٣٩,٨٨١		
الإيرادات العامة	٥٤٨,٦٣٢	٥٠٥,٤٩٩	٥٦٩,١٢٦	٥٠٦,٦٤٧	٢٠,٤٩٤	٣٥٠,٣٢٢	٣٠٣,٦٢٢	٢٦٥,٢٨٦		
١- الإيرادات الضريبية	٣٦٤,٢٩٠	٣٥٨,٧٢٩	٣٥٨,٧٢٩	٢٨٧,٤٨٧	٥٠,٥٦١	٢٥١,١١٩	٢٠٧,٤١٠	١٩٢,٠٧٢		
٢- المنح	٢٣,٤٩٢	٢٠,٣٥٨	٦٥,٩٨٥	١١٧,١٩٦	٤٢,٤٩٣	٥٠,٢٠٨	١٠,١٠٤	٢٠,٢٨٧		
٣- الإيرادات الأخرى	١٦٠,٨٥٠	١٤٤,٤١٣	١٤٤,٤١٣	١٠١,٩٦٤	١٦,٤٣٧	٩٣,٩٩٦	٨٦,١٠٨	٧٠,٩٢٨		
العجز النقدي (المصروفات - الإيرادات)	٢٤٠,٧٩٩	١٨٣,٨٢٨	١٧٣,٠٠٦	٢٣٠,٣٨٥	٦٧,٧٩٣	٢٣٧,٨٦٥	١٦٧,٣٧٠	١٣٦,٥٨٠		
صافي حيازة الأصول المالية	٨٢٧-	٢,٢١٧	١٢,٦٨٩	١٢,٨٣٧	١٣,٥١٧-	١,٨٥٤	٦٦٥-	٢,١٢٠-		
العجز الكلي	٢٣٩,٩٧٢	١٨٦,٠٤٥	١٨٥,٦٩٥	٢٤٣,٢٢٢	٥٤,٢٧٦	٢٣٩,٧١٩	١٦٦,٧٠٥	١٣٤,٤٦٠		
العجز الأولي	٤٠,٩٦٠	٣,٩٩٩	٣,٦٤٩	٦٥,٠٣٦	٣٧,٣١١	٩٢,٧٢٤	٦٢,٢٦٤	٤٩,٣٨٣		
الناتج المحلي الإجمالي	٢,٤٠٣,٣٥٠	٢,٠٣٣,٤٢٢	٢,٠٣٣,٤٢٢	٢,٠٣٣,٤٢٢		١,٥٥٦,٢٠٠	١,٥٥٦,٢٠٠	١,٣٧١,٨٠٠		
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي	%٢٢,٨	%٢٤,٩	%٢٨,٠	%٢٤,٩		%٢٠,٠	%١٩,٦	%١٩,٣		
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي	%٣٢,٨	%٣٣,٩	%٣٦,٥	%٣٦,٢		%٣٣,٥	%٣٠,٥	%٢٩,٣		
نسبة العجز النقدي إلى الناتج المحلي	%١٠,٠	%٩,٠	%٨,٥	%١١,٣		%١٣,٦	%١٠,٨	%١٠,٠		
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي	%١٠,٠	%٩,١	%٩,١	%١٢,٠		%١٣,٧	%١٠,٨	%٩,٨		
نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي	%١,٧	%٠,٢	%٠,٢	%٣,٢		%٥,٣	%٤,٠	%٣,٦		

كما توضح التقديرات الى أنه يتعين اتخاذ إجراءات هيكلية على جانبي الإيرادات والمصروفات تقدر جملتها بنحو ٥% من الناتج المحلي على مدار الثلاث سنوات بين ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى نهاية ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى يمكن الإبقاء على مستوى معدلات العجز عند ٤,١٠% من الناتج المحلي والاحتياجات التمويلية لمستويات يمكن تدبيرها دون التأثير السلبي على باقي الأنشطة الاقتصادية ، أو حقوق الأجيال القادمة في التنمية .

جدول رقم (٧) تقديرات الموازنة العامة خلال الأجل المتوسط

(القيمة بالمليار إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٤/٢٠١٣/٢٠١١		٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٧/٢٠١٦	
	فنى	متوقع	بدون إصلاحات	شامل إصلاحات	بدون إصلاحات	شامل إصلاحات	بدون إصلاحات	شامل إصلاحات
إجمالي الإيرادات	٣٥٠,٣	٥٠٦,٦	٤٧٦,٢	٥٤٨,٦	٤٩٤,٤	٥٦٣,١	٥٤٢,٢	٦١٧,٧
إجمالي المصروفات	٥٨٨,٢	٧٣٧,٠	٨٢٧,٤	٧٨٩,٤	٩٣٤,٧	٨٦٠,٠	١,٠٧٣,٧	٩٦٣,٧
العجز الكلى	٢٣٩,٧	٢٤٣,٢	٣٤٨,٣	٢٤٠,٠	٤٤١,٨	٢٩٨,٤	٥٣٣,٦	٣٤٨,١
نسبة إلى الناتج المحلي	١٣,٧	١٢,٠	١٤,٥	١٠,٠	١٥,٦	١٠,٥	١٥,٩	١٠,٤
إجمالي الدين العام لأجهزة الموازنة العامة	١٦٤٥,٤	١٩٠٥,٤	٢٤٧٦,٠	٣١٦١,٥	٣١٣٤,٤	٢٤٧٤,٤	٣٤٩٠,٠	٣٨٣٨,٩
نسبة إلى الناتج المحلي	٩٣,٨	٩٣,٧	٩٤,٨	٩٠,٠	٩٦,٣	٨٧,١	٩٨,٠	٨٤,٦

المصدر: وزارة المالية

الاستخدامات (الإنفاق العام)

يتضح من الصورة الإجمالية للاستخدامات أو ما يعبر عنه بالإنفاق العام للدولة، أن إجمالي هذه الاستخدامات يصل في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى نحو ١٠١٦,٦ مليار جنيه توزع على ثلاثة مكونات رئيسية هي:

- * **المصرفيات** وتبلغ ٧٨٩,٤ مليار جنيه بنسبة ٣٢,٨ % من الناتج المحلي الإجمالي .
- * **حيازة الأصول المالية** وتبلغ ١١,٢ مليار جنيه بنسبة ٠,٥ % من الناتج المحلي الإجمالي .
- * **سداد أقساط القروض** وتبلغ ٢١٥,٩ مليار جنيه بنسبة ٩,٠ % من الناتج المحلي الإجمالي .

أولاً: - المصرفيات:

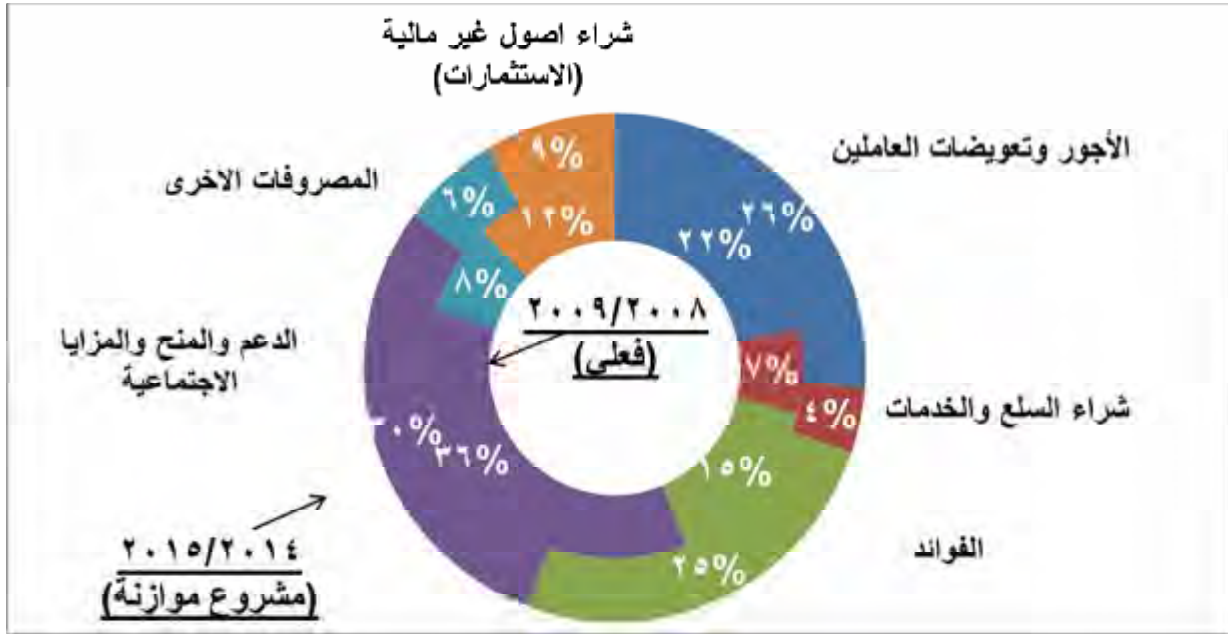
تبلغ تقديرات المصرفيات في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٧٨٩,٤٣١ مليون جنيه (٣٢,٨ % من الناتج المحلي) مقابل نحو ٧٤٢,١٣٢ مليون جنيه (٣٦,٥ % من الناتج المحلي) مقدر لها في الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، بزيادة قدرها ٤٧,٢٩٩ مليون جنيه بنسبة زيادة ٦,٤ %، وبزيادة بلغت نحو ٥٢,٤٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,١ % عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة نحو ٧٣٧,٠٣١ مليون جنيه (٣٦,٢ % من الناتج المحلي)

من الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات مرجعها في الأساس الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور والزيادة في فاتورة الدعم، فضلاً عن ارتفاع تكلفة خدمة الدين العام وزيادة الأعباء التي تتحملها الخزنة العامة للمساهمة في صناديق المعاشات . الا ان مشروع موازنة العام المالى الجارى راعى زيادة الاستثمارات الممولة من الخزنة العامة بنسبة كبيرة بلغت ٣٠,٨% لتصل الى ٤٥,٠ مليار جنيه ، تعد من اكبر معدلات الزيادة التى حدثت فى تاريخ الموازنة العامة ليس فقط لدعم الخطة الاستثمارية للدولة ، وإنما أيضاً لتعويض المنح والموارد الاستثنائية التى حصلت عليها الدولة خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ، وحتى لا يحدث انخفاض مفاجئ فى الإنفاق الاستثماري مما يؤثر على تنفيذ المشروعات .

توضح المؤشرات أن الأهمية النسبية للأجور ارتفعت من ٢٢% فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٢٦,٣% فى مشروع موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ ، كما ارتفعت الأهمية النسبية للفوائد من ١٥% الى ٢٥,٢% من جملة الإنفاق العام خلال ذات الفترة، فى حين إنخفضت الأهمية النسبية للإستثمارات من ١٢,٤% الى ٨,٥% رغم الجهود الكبيرة لمحاولة الزيادة فى الإنفاق على هذا الجانب الهام.

كما يلاحظ من هيكل الإنفاق المعروض توجه الحكومة للسيطرة على فاتورة دعم الطاقة فى الوقت الذى رفعت فيه مخصصات دعم المواد الغذائية ومعاشات الضمان الإجتماعى على النحو الذى تبينه الإحصائيات المعروضه تفصيلاً فى عرض تفاصيل الباب الخاص بذلك .

بالتالي فإن التعامل مع الإختلالات الهيكلية فى توزيع أولويات الإنفاق العام أصبح ضرورة لا ترفاً أو اختياراً نظراً لعدم استدامة الوضع الحالي خاصة وإن انعكاساته على التنمية وتحسين جودة الحياة للإنسان المصرى أصبحت جلية .



تمثل مصروفات الموازنة الجانب الأعظم من حجم الاستخدامات بالموازنة العامة للدولة؛ إذ تبلغ في مشروع الموازنة المعروض نحو ٧٨٩,٤ مليار جنيه من إجمالي الاستخدامات البالغة ١٠١٦,٦ مليار جنيه، يتم عرضها وفقاً للتقسيم الإقتصادي الذي يوضح كل باب من أبواب الموازنة العامة على أساس نوع الاستخدام (أجور - شراء سلع وخدمات ... الخ) وكذلك وفقاً للتقسيم الوظيفي الذي يوضح الاعتمادات المدرجة لكل قطاع من القطاعات (مثل الصحة - التعليم - البيئة - الإسكان والمرافق ... الخ)

(أ) المصروفات وفقاً للتصنيف الاقتصادي

تتمثل أهم عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الاقتصادي للموازنة العامة للدولة فيما يأتي:

- * الأجور وتعويضات العاملين.
- * شراء السلع والخدمات.
- * الفوائد.
- * الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.
- * المصروفات الأخرى.
- * شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".

يوضح الجدول التالي المصروفات في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالموازنة المعدلة والمتوقع للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ ومقارنة أيضاً بالنتائج الفعلية لثلاث سنوات :

جدول رقم (٨)
المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤			البيان
فعلي			متوقع			قيمة	نسبة	التغير	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي	مشروع موازنة			
							%		%		%				
٩٦.٢٧١	١٢٢.٨١٨	١٤٢.٩٥٦	١٨٠.٧٩٢	١٢,٨	٢٣.٤٤٤	٢٤,٨	١٨٣.٧٩٩	٢٦,٣	٢٠٧.٢٤٣					* الأجور وتعويضات العاملين	
%٧,٠	%٧,٩	%٨,٢	%٨,٩				%٩,٠		%٨,٦					نسبة إلى الناتج المحلي	
٢٦.١٤٨	٢٦.٨٢٦	٢٦.٦٥٢	٢٧.٩٦٧	٩,٥	٢.٨٨١	٤,١	٣٠.١٨٩	٤,٢	٣٣.٠٧٠					* شراء السلع والخدمات	
%١,٩	%١,٧	%١,٥	%١,٤				%١,٥		%١,٤					نسبة إلى الناتج المحلي	
٨٥.٠٧٧	١٠٤.٤٤١	١٤٦.٩٩٥	١٧٨.١٨٦	٩,٣	١٦.٩٦٦	٢٤,٥	١٨٢.٠٤٦	٢٥,٢	١٩٩.٠١٢					* الفوائد	
%٦,٢	%٦,٨	%٨,٤	%٨,٨				%٩,٠		%٨,٣					نسبة إلى الناتج المحلي	
١٢٣.١٢٥	١٥٠.١٩٣	١٩٧.٠٩٣	٢٣٣.٢٩٤	١٠,١	٢١.٤٨٣	٢٨,٦	٢١٢.٣٦٩	٢٩,٦	٢٣٣.٨٥٣					* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	
%٩,٠	%٩,٧	%١١,٢	%١١,٥				%١٠,٤		%٩,٧					نسبة إلى الناتج المحلي	
٣١.٣٦٤	٣٠.٧٩٦	٣٤.٩٧٥	٣٨.٣٨٣	٢٨,٢	١٠.٧٨٤	٥,٢	٣٨.٢٨٠	٦,٢	٤٩.٠٦٤					* المصروفات الأخرى	
%٢,٣	%٢,٠	%٢,٠	%١,٩				%١,٩		%٢,٠					نسبة إلى الناتج المحلي	
٣٩.٨٨١	٣٥.٩١٨	٣٩.٥١٦	٧٨.٤٠٩	٢٩,٦-	٢٨.٢٦٠-	١٢,٩	٩٥.٤٤٨	٨,٥	٦٧.١٨٩					* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	
%٢,٩	%٢,٣	%٢,٣	%٣,٩				%٤,٧		%٢,٨					نسبة إلى الناتج المحلي	
٤٠١.٨٦٦	٤٧٠.٩٩٢	٥٨٨.١٨٨	٧٣٧.٠٣١	٦	٤٧.٢٩٩	١٠٠	٧٤٢.١٣٢	١٠٠	٧٨٩.٤٣١					الإجمالي	
%٢٩,٣	%٣٠,٥	%٣٣,٥	%٣٦,٢				%٣٦,٥		%٣٢,٨					نسبة إلى الناتج المحلي	

الأجور وتعويضات العاملين

يقدر الباب الأول " الأجور وتعويضات العاملين " في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بنحو ٢٠٧،٢٤٣ مليون جنيه (٨,٦% من الناتج المحلي) لتمويل أجور نحو ٦ مليون موظف وعامل بأجهزة الموازنة العامة للدولة^١ مقابل ١٨٣،٧٩٩ مليون جنيه (٩,٠% من الناتج المحلي) بالربط المعدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بزيادة قدرها ٢٣،٤٤٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٢,٨% ، بزيادة تبلغ ٢٦،٤٥١ عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ١٨٠،٧٩٢ مليون جنيه (٨,٩% من الناتج المحلي) بنسبة زيادة قدرها ١٤,٦%.

يلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ٢٦,٣% من إجمالي مصروفات التشغيل في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها ٧٨٩،٤٣١ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ٢٠,٤% من إجمالي الإنفاق العام لمشروع الموازنة العامة للدولة والمقدر بمبلغ ١،٠١٦،٦٠٦ مليون جنيه.

قد روعي في هذا الشأن :

كافة التعديلات الحتمية وفقاً لأحكام القوانين والقرارات مثل العلاوة الدورية والعلاوة التشجيعية واثـر ضم العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم (١٢٨) ٢٠٠٩ بنسبة ١٠% إلى المرتب الأساسي في ٢٠١٤/٧/١، فضلاً عن العلاوة الخاصة بالترقيات والزيادة في المزايا التأمينية المترتبة علي تلك التعديلات بتكلفة تبلغ نحو ١٠,٦ مليار جنيه.

١/ تشمل أجهزة الموازنة العامة كل من الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية العامة .

تكاليف تقنين أوضاع العاملين المتعاقدين على كافة أبواب الموازنة وكذا الصناديق والحسابات الخاصة بتكلفة تبلغ نحو ٢,٣ مليار جنيه.

تكاليف تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٤ بتقرير علاوة الحد الأدنى للأجور لتحقيق العدالة الاجتماعية بتكلفة تقدر بنحو ٧,٩ مليار جنيه .

تكاليف تطبيق القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم عمل أعضاء المهن الطبية بالجهات الحكومية غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة بتكلفة تقدر بنحو ٧,٦ مليار جنيه .

تكاليف تحسين أحوال المعلمين بتقرير علاوة للمعلمين مقابل الأعباء الوظيفية طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٤ بتكلفة تقدر بنحو ٧,٢ مليار جنيه.

تكاليف انتخابات مجلس النواب بتكلفة تقدر بنحو ١,٠ مليار جنيه .

تجدر الإشارة الى بعض الحقائق التالية :-

- استيعاب نحو ٦ مليون موظف وعامل في القطاع الحكومي كدرجات مشغولة فعلاً (بخلاف ٠,٦ مليون موظف وعامل بالهيئات الاقتصادية) بما يوفر الأمان لنحو ٢٤ مليون مواطن يمثلون هؤلاء العاملين وأسرهم.

• مواصلة منح العلاوات الاجتماعية للعاملين التي بلغت منذ عام ١٩٨٨/٨٧ وحتى العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ نسبة ٣٥٥% من المرتبات الأساسية ، شاملة الزيادة التي تقرر اعتباراً من يوليو ٢٠١٣ وقدرها ١٠% من الأجر الأساسي.

• إن هناك زيادات متتالية في حجم الأجور التي تتحملها الموازنة العامة للدولة، فقد كانت الأجور في الموازنة العامة للدولة عام ١٩٨١/٨٠ نحو ١،٤٥٢،٦ مليون جنيه ثم وصلت في عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ٧،١١٨،٤ مليون جنيه، ثم بلغت في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ٢٨،٠٦٦،٥ مليون جنيه والآن تقدر في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بنحو ٢٠٧،٢٤٣ مليون جنيه.

* **توزيع الأجور المقدرة في مشروع الموازنة المعروض على أغراضها الأساسية على النحو الآتي:**

جدول رقم (٩)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤			البيان
فعلي			متوقع	التغير		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤		الوزن النسبي	مشروع موازنة	الوزن النسبي			
				نسبة	قيمة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة						
				%		%		%							
١٧,٩١٧	١٩,٩٥٩	٢٤,٠٠٦	٢٦,٧١٣	٦,٣	١,٧٩٩	١٥,٥	٢٨,٤٣١	١٤,٦	٣٠,٢٣٠					* الوظائف الدائمة	
١,٧٤٨	٢,١٢٤	١,٩٨٣	٢,٤٠٩	٠,٣-	٧-	١,٣	٢,٤٠١	١,٢	٢,٣٩٤					* الوظائف المؤقتة	
٣٥,٠٩٣	٥٢,٧٢٩	٦١,٢٩٣	٧٧,٥٥٢	١٥,٧	١١,٦٤٧	٤٠,٤	٧٤,٢٠٠	٤١,٤	٨٥,٨٤٧					* المكافآت /١	
٩,٩٨١	١١,٢٠٧	١٧,٣١٧	٢٢,٣٠٠	١٩,٥	٣,٩٢٠	١٠,٩	٢٠,٠٦٢	١١,٦	٢٣,٩٨١					* البدلات النوعية /٢	
١١,٣٩٦	١١,٣٩٧	١١,٦٨١	١٩,٠٥١	٣٠,٣	٦,٢٦١	١١,٢	٢٠,٦٦٤	١٣,٠	٢٦,٩٢٥					* المزايا النقدية	
٢,١٣٥	٢,٥٠٩	١,٩١٥	٢,٩٧٣	٦,٣	١٧٨	١,٦	٢,٨٥٠	١,٥	٣,٠٢٨					* المزايا العينية	
٩,١٠٣	١١,٥٨٩	١٣,٦٧٥	١٧,٣٣٦	٩,٩	١,٧٣٢	٩,٥	١٧,٤٩٩	٩,٣	١٩,٢٣١					* المزايا التأمينية /٣	
٨,٨٩٩	١١,٣٠٣	١١,٠٨٥	١٢,٤٥٨	١١,٨-	٢,٠٨٦-	٩,٦	١٧,٦٩٢	٧,٥	١٥,٦٠٦					* باقى أنواع الأجور والاحتياطي	
٩٦,٢٧١	١٢٢,٨١٨	١٤٢,٩٥٦	١٨٠,٧٩٢	١٣	٢٣,٤٤٤	١٠٠	١٨٣,٧٩٩	١٠٠	٢٠٧,٢٤٣					الإجمالي	
%٧,٠	%٧,٩	%٨,٢	%٨,٩				%٩,٠		%٨,٦					نسبة إلى الناتج المحلي	

- ١/ مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادرات الخاصة، مكافآت الامتحانات، وتكاليف حافز اثابة إضافي .
- ٢/ مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مهن طبية .
- ٣/ مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل .

شراء السلع والخدمات

تشمل هذه الاعتمادات متطلبات إدارة دولا ب العمل الحكومي بما في ذلك مستلزمات الأدوية والأغذية للمستشفيات والمدارس كما تحتوي على نفقات الصيانة والمقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً اعتمادات المياه والكهرباء بمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق، وكذلك تكاليف طبع الكتاب المدرسي.

تضمن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٣٣،٠٧٠ مليون جنيه (١,٤% من الناتج المحلي) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل ربط معدل يقدر بنحو ٣٠،١٨٩ مليون جنيه (١,٥% من الناتج المحلي) في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بزيادة قدرها ٢،٨٨١ مليون جنيه بنسبة زيادة ٩,٥% ، وبزيادة تبلغ ٥،١٠٣ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٢٧،٩٦٧ مليون جنيه (١,٤% من الناتج المحلي) بنسبة زيادة قدرها ١٨,٢%.

تمثل الاعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٤,٢% من إجمالي مصروفات التشغيل في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها ٧٨٩،٤٣١ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ٣,٢% من إجمالي الإنفاق العام لمشروع الموازنة العامة للدولة المقدر بمبلغ ١،٠١٦،٦٠٦ مليون جنيه.

يوضح الجدول التالي توزيع هذه الاعتمادات على مكوناتها الأساسية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥؛ مقارنة بالربط المعدل والمتوقع للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤:

جدول رقم (١٠)
شراء السلع والخدمات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤			البيان
فعلى			متوقع			التغير			٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤			
						نسبة	قيمة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي	مشروع موازنة				
						%		%		%					
٤٠٠٣١	٤٠٢٩٩	٥٠٧٠٤	٧٠٠٠٤	٩,٠	٥٨٢	٢١,٤	٦٠٤٥٠	٢١,٣	٧٠٠٣١	* الخامات ^{١/}					
٨٧١	٩٥٤	١٠٠١٦	٧٣٥	١,٣	١٢	٣,٢	٩٧٤	٣,٠	٩٨٦	* وقود وزيوت وقوى محرقة للتشغيل					
٨٥	٨١	٨٦	٨٧	٠,٤	٠	٠,٤	١١٠	٠,٣	١١١	* وقود وزيوت لسيارات الركوب					
٦٠٦	٦٠٧	٦٣٤	٨٩٨	٠,٢	٢	٣,١	٩٤٥	٢,٩	٩٤٧	* قطع غيار ومهمات					
٣٠٤٢١	٣٠٥٣١	٣٠٣٥٢	٣٠٨٢٠	٢,٢	٨١	١٢,٣	٣٠٧٠٦	١١,٥	٣٠٧٨٧	* الإلتارة					
٤٢٥	٦٢٩	٦٠٥	٦٠٢	٣٠,٦	١٨٧	٢,٠	٦١٠	٢,٤	٧٩٦	* المياه					
٣٠٣٣٦	٣٠١٩٤	٣٠٥٦٦	٣٠٤٥٣	١٠,٣	٤٣٨	١٤,٠	٤٠٢٢٨	١٤,١	٤٠٦٦٦	* الصيانة					
٨٤٢	١٠١٨٥	١٠٣٧٠	١٠١٩٨	٠,٦	٧	٤,٠	١٠٢٢٢	٣,٧	١٠٢٣٠	* نفقات الطبع					
٢٠١١٢	٢٠١٠٦	٢٠٣٢٩	٢٠٥٤٤	٩,٥	٢٥٢	٨,٨	٢٠٦٥٤	٨,٨	٢٠٩٠٥	* النقل والانتقالات					
٢٤٨	٢٥٥	٢٤٠	٢٤٢	١٦٥,٦	٥٦٨	١,١	٣٤٣	٢,٨	٩١٢	* البريد والإتصالات					
١٠٢٠١	٨٤١	١٨٧	١٧٥	٠,٣	١	٠,٩	٢٨٢	٠,٩	٢٨٢	* نفقات تنفيذ أحكام قضائية					
٤٠٤٥٥	٣٠٦٤٨	٢٠٦٦٧	٢٠٠٧٣	٥,٨	١٢٢	٧,٠	٢٠١٢١	٦,٨	٢٠٢٤٣	* شراء سلع وخدمات للصناديق والحسابات الخاصة					
٤٠٥١٦	٥٠٤٩٥	٤٠٨٩٦	٥٠١٣٦	٢٠,١	٨٢٥	١٣,٦	٤٠١١١	١٤,٩	٤٠٩٣٦	* باقى بنود الباب الثانى					
٠	٠	٠	٠	٠,٠	١٩٨-	٨,١	٢٠٤٣٥	٦,٨	٢٠٢٣٨	* إحتياطيات عامة					
٢٦٠١٤٨	٢٦٠٨٢٦	٢٦٠٦٥٢	٢٧٠٩٦٧	١٠	٢٠٨٨٠	١٠٠	٣٠٠١٨٩	١٠٠	٣٣٠٠٧٠	الإجمالى					
%١,٩	%١,٧	%١,٥	%١,٤				%١,٥		%١,٤	نسبة إلى الناتج المحلى					

١/ تشمل النفقات على الادوية والامصال والطعوم ، والاغذية للمدارس والمعاهد والمرضى وبعض فئات العاملين ، والمواد الخام الاخرى لمستلزمات التشغيل .

يلاحظ أن الاعتمادات المقدرة لشراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة المعروض تتمثل أساساً فيما يلي:

* المواد الخام :

يبلغ المدرج للمواد الخام نحو ٧,٠٣١ مليون جنيه في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل ٦,٤٥٠ مليون جنيه بالربط المعدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ أي بزيادة قدرها ٥٨٢ مليون جنيه بنسبة زيادة ٩٪، وبزيادة تبلغ ٢٧ مليون عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٧,٠٠٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٠,٤٪.

تتمثل المواد الخام في المتطلبات التالية :

مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤ مليون جنيه	ربط معدل ٢٠١٤/٢٠١٣ مليون جنيه	متوقع ٢٠١٤/٢٠١٣ مليون جنيه
- الأدوية والأموال والطعام	٣,٣٩٧	٣,٣٩٥
- الأغذية للمدارس والمعاهد والمرضى وبعض فئات العاملين	٢,٠٧٠	١,٦٨٢
- المواد الخام الأخرى لمستلزمات التشغيل	١,٥٦٤	١,٣٧٣
الإجمالي	٧,٠٣١	٦,٤٥٠
		٧,٠٠٤

• الإنارة:

قدّرت اعتمادات الإنارة في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٣,٧٨٧ مليون جنيه مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ قدره ٣,٧٠٦ مليون جنيه بزيادة قدرها ٨١ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢,٢٪ بخفض يبلغ نحو ٣٣ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٣,٨٢٠ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٠,٩ % وتشمل هذه الاعتمادات تكاليف إنارة الشوارع وتكاليف الإنارة الخاصة بالمباني الحكومية سواء الوزارات أو المحافظات والمديريات التابعة لها والهيئات الخدمية العامة .

• المياه:

بلغت اعتمادات المياه في مشروع موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٧٩٦ مليون جنيه مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ قدره ٦١٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٨٦ مليون جنيه بنسبة زيادة ٣٠,٦٪ وبزيادة تبلغ نحو ١٩٤ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٦٠٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٢,٢ % لمواجهة تكاليف إستهلاك المياه لكافة الجهات الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة سواء الوزارات أو المحافظات والمديريات التابعة لها والهيئات الخدمية العامة مع مراعاة ضوابط الترشيح اللازمة.

• نفقات الصيانة:

تتضمن اعتمادات مشروع موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٤،٦٦٦ مليون جنيه نفقات الصيانة مقابل ٤،٢٢٨ مليون جنيهه بالربط المعدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بزيادة قدرها ٤٣٨ مليون جنيه بنسبة ١٠,٣٪ وبزيادة تبلغ نحو ١،٢١٣ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٣،٤٥٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٥,١٪.

تتمثل هذه النفقات أساساً في نفقات الصيانة لتطهير وسائل الري والصرف، وصيانة مرافق وشبكات وترميم المباني والإنشاءات، وصيانة الطرق والجسور والكباري، وصيانة الآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها.

* نفقات طبع ودوريات وحقوق التأليف:

يتضمن مشروع موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ مبلغ ١،٢٣٠ مليون جنيه لنفقات الطبع مقابل ١،٢٢٢ مليون جنيهه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ أي بزيادة قدرها ٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٠,٦٪ وبزيادة تبلغ نحو ٣٢ مليون جنيهه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ١،١٩٨ مليون جنيهه بنسبة زيادة قدرها ٢,٧٪، ومن الجدير بالذكر أن نفقات الطبع تتمثل أغلبها في طبع الكتب المدرسية لنحو ١٨ مليون طالب بكافة المراحل الدراسية حيث يتم طباعة نحو ٢٨٠ مليون كتاب مدرسي.

* النقل والانتقالات:

تبلغ الاعتمادات المخصصة للنقل والانتقالات للعاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (الجهاز الإداري - الإدارة المحلية - الهيئات العامة الخدمية) في مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢,٩٠٥ مليون جنيه مقابل ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٢,٦٥٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٥١ مليون جنيه بنسبة ٩,٥% وبزيادة تبلغ نحو ٣٦١ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٢,٥٤٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,٢% لمواجهة معدلات الزيادة الطبيعية.

وتتمثل الاعتمادات المخصصة لذلك فيما يأتي:

مشروع موازنة	ربط معدل
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
مليون جنيه	مليون جنيه
٢,٠٥٩	١,٩١٦
* المقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية	
٥٩١	٤٩٧
* نقل وانتقالات وبدل انتقال للسفر بالداخل	
١٧٣	١٦٢
* نقل وانتقالات وبدل انتقال للسفر بالخارج	
٨٢	٧٩
* أخرى	
٢,٩٠٥	٢,٦٥٤
الإجمالي	

الفوائد

هي الفوائد المستحقة على الاقتراض الحكومي باعتباره أحد المصادر التي تلجأ إليه الحكومة لتمويل أنشطتها، وهي غالباً ما تكون فوائد مستحقة على أدوات دين محلية سواء قصيرة أو طويلة الأجل، أو على قروض لتمويل مشروعات الخطة العامة للدولة.

وتُقدَّرُ الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ١٩٩،٠١٢ مليون جنيه (٨,٣% من الناتج المحلي) مقابل ١٨٢،٠٤٦ مليون جنيه (٩,٠% من الناتج المحلي) ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بزيادة قدرها ١٦،٩٦٦ مليون جنيه بنسبة زيادة ٩,٣% وبزيادة تبلغ نحو ٢٠،٨٢٦ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ١٧٨،١٨٦ مليون جنيه (٨,٨% من الناتج المحلي) بنسبة زيادة قدرها ١١,٧%.

وتشكل فوائد القروض نسبة ٢٥,٢% من إجمالي الاعتمادات المخصصة لمصروفات التشغيل في موازنة الدولة والبالغة ٧٨٩،٤٣١ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ١٩,٦% من إجمالي الإنفاق العام في مشروع الموازنة العامة والذي يقدر بنحو ١،٠١٦،٦٠٦ مليون جنيه.

وتمثل هذه الفوائد خدمة إجمالي الدين العام والذي يبلغ رصيده وفقاً لأحدث التقديرات نحو ١،٨٦٤،١٧٧ مليار جنيه وينقسم الدين العام الى :-

مليار جنيه	
دين عام داخلي بنسبة ٨٩%	١،٦٦٢،٥١١
دين عام خارجي بنسبة ١١%	٢٠١،٦٦٦
الإجمالي	<u>١،٨٦٤،١٧٧</u>

ويوضح الجدول التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالربط المعدل والنتائج المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣:

جدول رقم (١١)
الفوائد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	التغير		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤		البيان
				متوقع	نسبة	قيمة	النسبة	الوزن النسبي	الوزن النسبي	
					%		%		%	(١) - الفوائد الخارجية
٣,٣٤٧	٣,٣٦٨	٣,٨٤٩	٥,٩٦٦	٩,٣	٦٨٨	٤,١	٧,٣٨٩	٤,١	٨,٠٧٧	* فوائد الدين العام الخارجى
٦٨	٥٠	٤٨	٥٩	١٨,٨-	١٤-	٠,٠	٧٢	٠,٠	٥٩	* فوائد خارجية تسدها الجهات
٣,٤١٦	٣,٤١٨	٣,٨٩٦	٦,٠٢٥	٩,٠	٦٧٥	٤,١	٧,٤٦٢	٤,١	٨,١٣٦	جملة (١)
										(ب) - الفوائد المحلية
٩,٢٢٢	١١,١٥٠	٢٢,١٩١	٣٣,١٣٦	٦,٨	٢,٠٣٠	١٦,٤	٢٩,٩٤١	١٦,١	٣١,٩٧١	* فوائد سندات البنك المركزى
٢٦,١٦٣	٣٦,٢٩٤	٥١,٢٥٢	٥٦,٤٨٩	٩,٩-	٦,٦٩٣-	٣٧,٢	٦٧,٧١٩	٣٠,٧	٦١,٠٢٦	* فوائد الأذون على الخزنة العامة
١٩,٧٠٥	٢٥,٠٠٥	٣٧,٤٠٧	٤٧,٢١١	٣٩,١	١٧,٣٢١	٢٤,٣	٤٤,٢٩٨	٣١,٠	٦١,٦١٩	* فوائد سندات الخزنة المصرية
٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٥٤٠	١٠٠,٠-	٥٤٠-	٠,٣	٥٤٠	٠,٠	٠	* فوائد سندات الزيادة فى رؤوس أموال البنوك
٣,٧٥٦	٩,٨٠٦	١١,٦٨٦	١١,٩٠٠	٤٠,٩	٣,٧٧٥	٥,١	٩,٢٢٥	٦,٥	١٣,٠٠٠	* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين
١٦,١٧٩	١٦,٣٢٢	١٧,٧١٦	١٩,١٢٢	٦,١	١,١٦١	١٠,٥	١٩,١١١	١٠,٢	٢٠,٢٧٢	* فوائد صكوك صناديق المعاشات ^{١/}
٤٢٣	٢١٩	٠	٠	٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	* فوائد السندات المحلية
٥,٨٩٣	١,٨٦٢	٢,٥٢٧	٣,٧٦٤	٢٠,٣-	٧٦٢-	٢,١	٣,٧٥١	١,٥	٢,٩٨٩	فوائد أخرى متنوعة
٨١,٦٦١	١٠١,٠٢٣	١٤٣,٠٩٩	١٧٢,١٦١	٩,٣	١٦,٢٩١	٩٥,٩	١٧٤,٥٨٥	٩٥,٩	١٩٠,٨٧٦	جملة (ب)
٨٥,٠٧٧	١٠٤,٤٤١	١٤٦,٩٩٥	١٧٨,١٨٦	٩	١٦,٩٦٦	١٠٠	١٨٢,٠٤٦	١٠٠	١٩٩,٠١٢	الإجمالى
%٦,٢	%٦,٨	%٨,٤	%٨,٨				%٩,٠		%٨,٣	نسبة إلى الناتج المحلى

الفوائد على صكوك صناديق المعاشات معفاة من الضرائب .

وتقدر الاحتياجات التمويلية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ١,٢١٠,٩ مليار جنيه وهو ما يمثل العجز الكلي المقدر وسداد الأقساط بالإضافة الى اهلاكات الأدون والسندات ، ويتم تمويل هذه الاحتياجات من السوق الأولى للأوراق المالية الحكومية القابلة للتداول من خلال نظام المتعاملين الرئيسيين فى آجال قصيرة متمثلة فى أدون الخزانة التى تتنوع آجالها بين ٩١، ١٨٢، ٢٧٣، ٣٦٤ يوم بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ، واجال طويلة متمثلة فى سندات الخزانة والذى يمتد استحقاقها بين ١,٥ سنة (سندات صفرية الكوبون) و ٣، ٥، ٧، ١٠ سنوات.

وتنتهج وزارة المالية إستراتيجية لإدارة الدين العام فيما يخص دول الإصدار من شأنها مراعاة التوافق بين إطالة عمر الدين العام (والذى يبلغ حالياً ١,٧٣ سنة) لتفادى مخاطر إعادة التمويل وتكلفة خدمة الدين، كما تلتزم بخلق نقاط استرشادية لبناء منحنى العائد.

كما تستهدف وزارة المالية من خلال جدول الإصدار للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ إصدار أدون بنسبة ٧٠% من إجمالي الإصدارات وسندات بنسبة ٣٠% بالمقارنة بـ ٧٨% للأدون و ٢٢% للسندات فى جدول إصدار العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ حيث تم توفير ٩٣٨,٦ مليار جنيه من السوق الأولى للأوراق المالية الحكومية القابلة للتداول.

وتجدر الإشارة الى أن الفوائد على القروض الإستثمارية توجه فى معظمها لصناديق المعاشات والبالغ قدرها ٢٠,٢٧٢ مليون جنيه، وذلك التزاماً من الدولة بأداء حقوق صناديق المعاشات من عائد على استثمار أموالها لدى الدولة نقداً بدلاً من رسملتها لدى بنك الاستثمار القومى كما كان يحدث فى السابق، وهو ما يتيح للصناديق تدفقات نقدية مستقرة ومستدامة لتمويل التزاماتها الشهرية تجاه أصحاب المعاشات.

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

بلغت تقديرات الباب الرابع " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٣٣,٨٥٣ مليون جنيه (٩,٧% من الناتج المحلي) ، أي بزيادة تقدر بنحو ٢١,٤٨٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٠,١% عن ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ البالغ نحو ٢١٢,٣٦٩ مليون جنيه (١٠,٤% من الناتج المحلي) ، وبزيادة تبلغ نحو ٥٥٩ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٢٣٣,٢٩٤ مليون جنيه (١١,٥% من الناتج المحلي) بنسبة زيادة قدرها ٠,٢%.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن اعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ تتمثل في الاعتمادات الأساسية التالية:

١٦٣,٤٥٣	مليون جنيه	* الدعم السلعي
٥٥,٦٨٥		* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية
١,٥٧٢		* الدعم والمنح لمجالات التنمية
٨,٨٨١		* الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية
٤,٢٦٢		* اعتمادات واحتياطات للدعم والمساعدات المختلفة

٢٣٣,٨٥٣

الإجمالي

ويوضح الجدول التالي توزيع تلك الاعتمادات على بنودها الرئيسية مقارنة بالربط المعدل والنتائج المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ :

جدول رقم (١٢)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤			البيان
فقطى			متوقع	نسبة	قيمة	الوزن النسبى	الموازنة المعدلة	الوزن النسبى	مشروع موازنة	الوزن النسبى	مشروع موازنة	الوزن النسبى	مشروع موازنة		
														* الدعم السلعى :	
٣٢٠٧٤٣	٣٠٠٢٨٢	٣٢٠٥٥١	٣٤٠٦٣٤	%٢,٣	٧٢٣	%٢٠,٨	٣٠٠٨٣٤	%١٣,٥	٣١٠٥٥٧					- دعم السلع التموينية	
٢٩٣	٣٧٨	٨٦٩	٨٥٤	%١٢,٦	٣٧٥	%٢,٠	٢٠٩٧٨	%١,٤	٣٠٣٥٣					- دعم المزارعين	
٦٧٠٦٨٠	٩٥٠٥٣٥	١٢٠٠٠٠٠	١٣٠٠٤٠٠	%٠,٧	٦٥٦	%٦٧,٣	٩٩٠٥٩٥	%٤٢,٩	١٠٠٠٢٥١					- دعم المواد البترولية	
١٠٠٨٣	.	٨٠٥٥٠	١٣٠٢٨٠	%١٠٥,١	١٣٠٩٦٢	%٩,٠	١٣٠٢٨٠	%١١,٦	٢٧٠٢٤٢					- دعم الكهرباء	
٩٣	٩٣	٩٣	١٨٠	%٥٤,٢-	٣٥٥-	%٠,٤	٦٥٥	%٠,١	٣٠٠					- دعم الادوية والبان الأطفال	
٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	%٠,٠	.	%٠,٥	٧٥٠	%٠,٣	٧٥٠					- دعم شركات المياه	
١٠٢٠٦٤٢	١٢٧٠٠٣٨	١٦٢٠٨١٤	١٨٠٠٠٩٨	%١٠,٤	١٥٠٣٦١	%١٠٠,٠	١٤٨٠٠٩١	%٦٩,٩	١٦٣٠٤٥٣					إجمالى الدعم السلعى	
														* الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية :	
٨٧١	١٠٠٩٠	١٠٢٣٧	١٠٤٣٤	%٣,٨	٥٤	%٦٧,٥	١٠٤٣٤	%٠,٦	١٠٤٨٨					- دعم نقل الركاب	
٢١٠	١٩٠	١٨٢	٢٠٠	%٢٠,٠-	٥٠-	%١١,٨	٢٥٠	%٠,١	٢٠٠					- دعم اشتراكات الطلبة	
٤٠٠	٤١١	٦٣٥	٨٠٠	%٦,٧	٥٠	%٣٥,٣	٧٥٠	%٠,٣	٨٠٠					- دعم الخطوط غير الاقتصادية	
.	.	.	.		١٠٧٥٠	%٠,٠	.	%٠,٧	١٠٧٥٠					- الأثر المترتب على تطبيق الضريبة العقارية	
.	.	٢٥	١٢٠	%١٣,٣-	١٦-	%٠,١	١٢٠	%٠,٠	١٠٤					- دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	
.	.	١٠٦	١٦٠	%٤,٦	٧	%٠,١	١٦٠	%٠,١	١٦٧					- دعم التأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسى	
٢٢٢	٢٤٨	٢٣٤	٢٤٠	%٠,٠	.	%٠,٢	٢٤٠	%٠,١	٢٤٠					- دعم التأمين الصحى على الطلاب	
.	.	.	.	%١٠٠,٠-	١٠٥٠٠-	%١,٠	١٠٥٠٠	%٠,٠	.					- دعم التأمين الصحى الشامل	
١٠٩٢٩	٢٠٤٦٣	٣٠٦٣٠	٥٠٠٠٠	%٢٣٠,٩	٧٠٤٦٧	%١٥٢,٣	٣٠٢٣٤	%٤,٦	١٠٠٧٠٠					- معاش الضمان الإجتماعى	
٤٧	٤٨	٤٨	٤٢	%٠,٠	.	%٢,٥	٥٣	%٠,٠	٥٣					- معاش الطفل	
٣٠٤٣٨	٦٠٢٠٠	١٦٠٣٥١	٢٩٠٢٠٠	%١٣,٧	٤٠٠١٣	%١٣٧٥,٠	٢٩٠٢٠٠	%١٤,٢	٣٣٠٢١٣					- مساهمات فى صناديق المعاشات	
٧٠٤	٦٥٧	٧٤٨	١٠٠٠٥	%٣,٩	٣٨	%٤٦,٦	٩٩٠	%٠,٤	١٠٠٢٩					- مزايا إجتماعية أخرى	
٥٠٣١٩	٥٠٣٠٤	٥٠٠١٤	٥٠٣٨٢	%٢,٢	١٢٧	%٢٧٣,٨	٥٠٨١٤	%٢,٥	٥٠٩٤٠					- المنح	
١٣٠٦٣٩	١٦٠٦١١	٢٨٠٢١٢	٤٣٠٥٨٣	%٢٧,٣	١١٠٩٤٠	%١٩٦٦,١	٤٣٠٧٤٥	%٢٣,٨	٥٥٠٦٨٥					إجمالى الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية	
														* الدعم والمنح لمجالات التنمية :	
.	.	.	.	%٦٦,٧-	٤٠٠-	%٢٨,٣	٦٠٠	%٠,١	٢٠٠					- دعم تنمية الصعيد	
٥٩٣	٨٢٨	٧٢٢	٧٣٣	%٦,٣-	٥٠-	%٣٧,٧	٨٠٠	%٠,٣	٧٥٠					- دعم فائدة القروض الميسرة	
١٠٥٥٢	١٠٥٠٠	٣٥٠	١٠٠	%٥٠,٠-	١٥٠-	%١٤,١	٣٠٠	%٠,١	١٥٠					- دعم إسكان محدودى الدخل	
٢١٨	٤٠٩	٢٠١	٣٢٩	%٥,٥	١٨	%١٥,٥	٣٢٩	%٠,١	٣٤٧					- صندوق مركبات النقل السريع	
١٥٨	٥٠	٢٠	١٣٥	%٥٨,٣-	١٧٥-	%١٤,١	٣٠٠	%٠,١	١٢٥					- التدريب	
٢٠٥٢٠	٢٠٧٨٦	١٠٢٩٣	١٠٢٩٧	%٣٢,٥-	٧٥٧-	%١٠٩,٦	٢٠٣٢٩	%٠,٧	١٠٥٧٢					إجمالى الدعم والمنح لمجالات التنمية	
														* الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية :	
٣٠٠	٧٥	٢٤١	١٠٥٦٧	%٨٦,٧-	٢٠٦٠٠-	%١٤١,٣	٣٠٠٠٠	%٠,٢	٤٠٠					- دعم المناطق الصناعية	
٣٠٢١٣	٢٠٥٩٥	٣٠٠٦٧	٣٠٠٠٠	%١٦,١-	٥٠٠-	%١٤٦,٠	٣٠١٠٠	%١,١	٢٠٦٠٠					- دعم تنشيط الصادرات	
٤٤٣	٤٦٠	٩٣٨	١٠٢٤٠	%٧٦,٥	٩١٨	%٥٦,٥	١٠٢٠٠	%٠,٩	٢٠١١٨					- دعم الانتاج الحربى	
.	.	٣	٣	%١٠٠,٠-	٣-	%٠,١	٣	%٠,٠	.					- الهيئة العامة للخدمات الحكومية	
.	.	١٧	٣٥٠	%٧٥,٠	٢٦٣	%١٦,٥	٣٥٠	%٠,٣	٦١٣					- صندوق دعم نشاط التمويل العقارى	
.	.	.	.	%٢٠,٠-	٢٥٠-	%٥٨,٩	١٠٢٥٠	%٠,٤	١٠٠٠٠					- دعم التحول للطاقة النظيفة	
.	.	.	٧٩٢	%١,٣	١٩	%٦٩,٧	١٠٤٨١	%٠,٦	١٠٥٠٠					- برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	
٣٩٢	٧٠	٩	٨٦٦	%٣٨,١-	٤٠٠-	%٤٩,٤	١٠٠٥٠	%٠,٣	٦٥٠					- بنود أخرى	
٤٠٣٤٧	٣٠١٩٩	٤٠٢٧٤	٧٠٨١٨	%٢٢,٣-	٢٠٥٥٤-	%٥٣٨,٤	١١٠٤٣٤	%٣,٨	٨٠٨٨١					إجمالى الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية	
١٢٢٠٦٤٨	١٤٩٠٦٣٥	١٩٦٠٥٩٣	٢٣٢٠٧٩٦	%١١,٧	٢٣٠٩٩١	%٢٧١٤,١	٢٠٥٠٥٩٩	%٩٨,٢	٢٢٩٠٥٨٩					جملة الدعم	
٤٧٧	٥٥٨	٥٠١	٤٩٨	%١٢,٨-	٦١-	%٢٢,٤	٤٧٦	%٠,٢	٤١٥					* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات	
.	.	.	.	%٣٨,٩-	٢٠٤٤٧-	%٢٩٦,٤	٦٠٢٩٥	%١,٦	٣٠٨٤٨					* متطلبات إضافية واحتياطيات	
١٢٣٠١٢٥	١٥٠٠١٩٣	١٩٧٠٠٩٣	٢٣٣٠٢٩٤	%١٠,١	٢١٠٤٨٣	%٣٠٣٣,٠	٢١٢٠٣٦٩	%١٠٠,٠	٢٣٣٠٨٥٣					الإجمالى	
%٩,٠	%٩,٧	%١١,٢	%١١,٥			%١٠,٤			%٩,٧					نسبة إلى الناتج المحلى	

وبتحليل أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية يتبين ما يأتي:

أولاً : الدعم السلعي

(١) دعم السلع التموينية:

يقدر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بنحو ٣١،٥٥٧ مليون جنيه، وذلك مقابل مبلغ ٣٠،٨٣٤ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بزيادة قدرها ٧٢٣ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢,٣٪ وبخفض يبلغ نحو ٣،٠٧٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٣٤،٦٣٤ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٨,٩% وإذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن هناك مبلغ ٢٦٠٠ مليون جنيه، ضمن مفردة دعم المحاصيل الزراعية ببند دعم المزارعين لدعم محصول القمح المحلي موسم ٢٠١٥، تصبح إجمالي الاعتمادات المقدرة لدعم السلع التموينية نحو ٣٤،١٥٧ مليون جنيه ويصبح الخفض عن المتوقع نحو ٤٧٧ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٤%.

ويتضمن دعم السلع التموينية نحو ١٨,٥ مليار جنيه لدعم رغيف الخبز (نحو ٧٧ مليار رغيف سنوياً) ؛ سواء من القمح المستورد أو القمح المحلي بخلاف دعم محصول القمح المحلي مع الأخذ في الاعتبار أثر تطبيق منظومة الخبز الجديدة، كما تتضمن اعتمادات السلع التموينية نحو ١٣,٥ مليار جنيه لدعم سلع البطاقة التموينية (السكر والزيت والأرز) والتي يستفيد منه نحو ١٨,٩ مليون أسرة لعدد ٦٦,٧ مليون فرد ويتم توزيع تلك السلع عن طريق ٢٥ ألف بديل تمويني.

ويوضح الجدول التالي الدعم المخصص للسلع التموينية وتوزيعاته على السلع:

جدول رقم (١٣)
دعم السلع التموينية
بمشروع السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

التغيير		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤		البيان
نسبة	قيمة	الكميات	موازنة معدلة	الكميات	مشروع موازنة	
%		ألف طن		ألف طن		أولاً : السلع الأساسية :
						١ - دعم الخبز
٢٢,٩ -	٢,٧١٠ -	٥,٠٠٠	١١,٨١٤	٤,٣١٥	٩,١٠٤	- القمح المستورد
٦,٤	٤٦٤	٣,٧٠٠	٧,٢١٢	٣,٥٠٠	٧,٦٧٦	- القمح المحلى
١٠٠,٠ -	٤٢٠ -	٢٥٠	٤٢٠	٠	٠	- الذرة الشامية
٠,٠	١١٠ -	١,٠٠٠	١,٨٧٧	١,٠٠٠	١,٧٦٧	- دقيق مناقصات
١٣,٠ -	٢,٧٧٦ -		٢١,٣٢٣		١٨,٥٤٧	جملة دعم الخبز
٣٤,١	١,٥٨٠	٧٢٨	٤,٦٤١	١,١٥٠	٦,٢٢١	٢ - الزيت التموينى
١٥,٤	٦٨٩	١,٤٥٦	٤,٤٦٧	١,٤٧٤	٥,١٥٦	٣ - السكر
١١,٩ -	٢٨٢ -	١,٣١٢	٢,٣٦٣	١,٣٠٠	٢,٠٨١	٣ - الأرز
٢٤,٥	٧٨٩ -		١١,٤٧١		١٣,٤٥٨	جملة دعم السلع الأساسية
						(يخصم)
٧٧ -	١,٥١٢		١,٩٦٠ -		٤٤٨ -	محصلة الإيرادات والمصروفات
٢,٣	٧٢٣		٣٠,٨٣٤		٣١,٥٥٧	صافى دعم السلع التموينية

(٢) دعم المزارعين:

تماشياً مع أهداف السياسة المالية للدولة في رفع المعاناة عن صغار المزارعين، تقوم الدولة بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات وتحمل جانباً من أعباء مواجهة بعض الآفات الزراعية وتساهم في خفض أسعار التقاوي، بالإضافة إلى تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتحمل الخزنة العامة في سبيل ذلك فروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

وتبعاً لذلك فقد بلغت تقديرات دعم المزارعين مبلغ ٣،٣٥٣ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، ويتضمن هذا المبلغ ٢،٦٠٠ مليون جنيه لدعم المحاصيل الزراعية نتيجة توجه الدولة لشراء محصول القمح موسم ٢٠١٥ من الفلاحين بأسعار تزيد عن متوسط الأسعار العالمية؛ وذلك لتشجيع المزارعين على زراعة المحاصيل الإستراتيجية، ومن المقدر أن يتم تسويق كميات تبلغ نحو ٤,٠ مليون طن من القمح المحلى لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية لاستخدامها في إنتاج الخبز المدعم.

(٣) دعم المواد البترولية:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية في مشروع الموازنة المعروض نحو ١٠٠،٢٥١ مليون جنيه مقابل ٩٩،٥٩٥ مليون جنيه ربط معدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بزيادة قدرها ٦٥٦ مليون جنيه بنسبة زيادة ٠,٧% والتي كانت تفترض حدوث اجراءات إصلاحية ولم تنفذ، بخفض يبلغ نحو ٣٠،١٤٩ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ١٣٠،٤٠٠ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٢٣,١%.

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج.

وكما سبق الإشارة فإن الحكومة تتجه نحو خفض دعم الطاقة والتخارج منه على مدى ٣-٥ سنوات مع إعطاء الحماية اللازمة للفقراء ومحدودي الدخل وأبناء الطبقة المتوسطة بتدرج مناسب.

وجدير بالذكر أن خفض دعم الطاقة وترشيده لا ينحصر فقط في زيادة الأسعار، وإنما يتم من خلال تطبيق عدة آليات لتحقيق المستهدف منه مثل:

- ◆ تطبيق نظام بطاقات ذكية لتوزيع مواد الوقود والبوتاجاز.
- ◆ زيادة كفاءة محطات توليد وشبكات توزيع الكهرباء.
- ◆ الاعتماد بصورة متزايدة على مصادر متعددة للطاقة وعلى رأسها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- ◆ التوجه نحو إنتاج واستيراد الأدوات الكهربائية والمنزلية الموفرة للطاقة.
- ◆ تحريك الأسعار تدريجياً في إطار مدروس بعناية.

ويوضح الجدول التالي الدعم المقرر للمواد البترولية في مشروع الموازنة المعروض:

جدول رقم (١٤)
دعم المنتجات البترولية
بم شروع السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الوزن النسبي	الدعم	إيرادات البيع	التكاليف	الكمية	اسم المنتج
%	مليون جنيهه	مليون جنيهه	مليون جنيهه	ألف طن	
%١٩,١	١٩١١٦	١١٢٠	٢٠٢٣٦	٤٠٠٠	بوتاجاز
%٢٠,١	٢٠١٤٧	١٤٣٣٥	٣٤٤٨٢	٦١٠٠	بنزين
%٠,١	٥٣	٢٦	٧٩	١٥	كيروسين
%٤٤,٨	٤٤٩٠٤	٢٥١٢٠	٧٠٠٢٤	١٣٠٠٠	سولار
%١٦,٠	١٦٠٣١	٢٨٨٦٠	٤٤٨٩١	١٣٢٠٠	مازوت
%١٠٠,٠	١٠٠٢٥١	٦٩٤٦١	١٦٩٧١٢		الإجمالي

(٤) دعم الكهرباء:

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٢٧،٢٤٢ مليون جنيه مقابل ١٣،٢٨٠ مليون جنيه ربط معدل ومتوقع بموازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بزيادة قدرها ١٣،٩٦٢ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٠٥,١% لتغطية فروق أسعار المواد البترولية المستخدمة لإنتاج الكهرباء.

(٥) دعم الأدوية وألبان الأطفال:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأدوية وألبان الأطفال وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة وقد بلغت تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤.

(٦) دعم شركات المياه:

بلغت تقديرات دعم شركات المياه نحو ٧٥٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ وهو نفس المبلغ المعتمد والمتوقع في موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣.

هذا ويتمثل دعم مياه الشرب أساساً في الفرق بين إيرادات واستخدامات شركات المياه لتغطية العجز الجاري في موازنتها؛ لتغطية الفرق بين السعر الاقتصادي للمياه وسعر البيع لها طبقاً للتعريفة المقررة، وذلك استناداً إلى ما تضمنته قرارات إنشاء تلك الشركات من تحمل الخزانة العامة بقيمة هذا الفرق؛ لتحقيق سياسة الدولة بتوصيل مياه الشرب النقية لكافة المناطق.

هذا بخلاف ما يدرج سنوياً من إستثمارات من خلال الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى وجهاز مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى بالقاهرة الكبرى والإسكندرية، حيث يتم زيادة أصول الشركات التابعة بما يتم الانتهاء من تنفيذه سنوياً من تلك الاستثمارات مقابل تغطية رؤوس أموالها بذات القدر دون تحمل الشركات لأية أعباء مقابل تلك الاستثمارات.

ثانياً : الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية

(١) دعم نقل الركاب:

ويتمثل فى كل من :-

أ- الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية وذلك لتغطية جزء من العجز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية، وذلك مراعاة للفئات محدودة الدخل وقد بلغت تقديرات دعم نقل الركاب مبلغ ٤٨٨،١ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بزيادة قدرها ٥٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ٣,٨% عن الربط المعدل والمتوقع بموازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ البالغ نحو ١,٤٣٤ مليون جنيه.

ب- دعم اشتراكات طلبة المدارس والجامعات والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية حيث تسهم الخزانة العامة في تحمل الفرق بين التكلفة الفعلية وبين الاشتراكات المدعمة للطلبة، وقد بلغت تقديرات دعم اشتراكات الطلبة نحو ٢٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حيث يبلغ متوسط أعداد طلاب المدارس والجامعات المستفيدين من هذا الدعم نحو ١٠٠ ألف طالب سنوياً.

ج- دعم خطوط السكك الحديدية غير الاقتصادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصلاح الخلل فى الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط خاسرة تحقق إيرادات للهيئة تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة فى تحمل الفرق بين التكلفة الفعلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ مبلغ ٨٠٠ مليون جنيه لمواجهة خسائر الهيئة عن تشغيل هذه الخطوط بكافة المحافظات حيث بلغت نحو ٨٤٠ قطار للمسافات القصيرة و٧٦ قطار للمسافات الطويلة بإجمالي يبلغ ٢٧٤٨٠ قطار/رحلة شهرياً.

(٢) دعم التأمين الصحى :

تعمل الدولة جاهدة على توفير الخدمات الصحية فى مجالاتها المتكاملة من خلال الارتقاء بمستوى الأداء فى المرافق الأساسية التي ترتبط بالصحة العامة وتعزيز المستشفيات العامة بالأخصائيين، وقد بلغت تقديرات دعم التأمين الصحي مبلغ ٥١١ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل ٥٢٠ مليون جنيه متوقع بموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

وفيما يلي أهم هذه البرامج (الخدمات) :-

دعم التأمين الصحي علي الطلاب:

تبلغ الاعتمادات المقدرة لدعم التأمين الصحي على الطلاب نحو ٢٤٠ مليون جنيه وذلك لمواجهة التأمين الصحي على نحو ٢٠,٥ مليون طالب.

أ- دعم التأمين الصحي علي المرأة المعيلة :

تبلغ الاعتمادات المقدرة لدعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ مبلغ ١٠٤ مليون جنيه وقد بلغ عدد المستفيدين نحو ٥٢٠ ألف امرأة معيلة وفقاً لبيانات الهيئة العامة للتأمين الصحي وذلك تنفيذاً للقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٢ بشأن التأمين الصحي على المرأة المعيلة والذي تتضمن في مادته الرابعة أن تتحمل الخزانة العامة بواقع ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

ب- دعم التأمين الصحي علي الأطفال دون السن المدرسي:

تبلغ الاعتمادات المقدرة لدعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي مبلغ ١٦٧ مليون جنيه لعدد يبلغ نحو ١٤ مليون طفل وفقاً لبيانات الهيئة العامة للتأمين الصحي وذلك تنفيذاً للقانون رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٢ بشأن التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي والذي تضمن بأن تتحمل الخزانة العامة للدولة الاشتراكات السنوية بواقع ١٢ جنيه عن كل طفل.

إطاراً : تطوير نوعية الخدمات الصحية

لمقابلة الاستحقاقات الدستورية الخاصة بزيادة الموارد المخصصة للتعليم والصحة، تعتزم الحكومة توجيه الجانب الأكبر من هذه الموارد الإضافية إلى برامج تستهدف تحسين مستوى ونوعية الخدمات الصحية في المستشفيات والوحدات التابعة للدولة، وتضمن استفادة الفئات الأولى بالرعاية من هذه الخدمات. وتعمل الحكومة حالياً بمساندة البنك الدولي، على صياغة هذه البرامج بحيث يتم تطبيقها تبعاً على الأقاليم المصرية المختلفة حسب استعداد المستشفيات والوحدات الصحية فيها من الناحية الفنية.

ومن المخطط البدء في تحسين مستوى الخدمة الصحية في ثماني محافظات في الصعيد؛ وهي محافظات الأقصر، أسوان، قنا، سوهاج، أسيوط، المنيا، الفيوم، وبني سويف. وسيعمل البرنامج على تأهيل ٨ مستشفيات عامة، و ٨ مستشفيات مركزية، و ٣٤٠ وحدة صحة الأسرة؛ مما يؤدي إلى توفير خدمة صحية ذات جودة مقبولة في معظم محافظات الصعيد. وتقدر إجمالي التكلفة السنوية لهذا البرنامج في المحافظات المذكورة حوالى ٣٠٠ مليون جنيه مصري.

ويجرى دراسة تمويل برنامج آخر للإصلاح في القطاع الصحي يتكامل مع البرنامج السابق ويتضمن تقديم الرعاية الصحية للفقراء في هذه المحافظات الثمانية. وتتم تغطية الفقراء على أساس قيام الحكومة بدفع تكلفة الاستخدام الفعلي للخدمة الصحية (payment upon actual utilization)، وذلك لتعذر دفع اشتراكات تأمين صحي ثابتة في ظل الظروف الضاغطة لموازنة الدولة التي تعاني من عجز مالي مزمن. وتشمل التغطية جميع أمراض الرعاية الأولية، و ٢٠ مرض من أمراض الرعاية الثانوية (الأمراض الأكثر شيوعاً). وتقدر تكلفة برنامج توفير الخدمة الصحية للفقراء بحوالى ٥٦٠ مليون جنيه مصري سنوياً. وسيتم التعرف على الفقراء المستحقين لهذا الدعم في هذه المحافظات من خلال آليات استهداف جديدة يتم الانتهاء من إعدادها لاستخدامها في جميع برامج الرعاية الاجتماعية للوصول إلى الفئات المستهدفة.

ومن الجدير بالذكر أن النجاح في هذين البرنامجين يعد خطوة أساسية للتمهيد لتطبيق نظام شامل للتأمين الصحي، يرتكز على مستوى مناسب ونوعية لائقة من الخدمات الصحية، وقدرة على التعرف على الفئات الأولى بالرعاية، وفصل الوظائف المختلفة في قطاع الصحة (تقديم الخدمة، تقديم التمويل، الرقابة، إلخ..).

(٣) مخصصات لمعاش الضمان الاجتماعي ومعاش الطفل وغيرها:

قدر بمشروع الموازنة المعروض مبلغ ١٠,٧٥٣ مليون جنيه لمعاش الضمان الاجتماعي ومعاش الطفل مقابل ٥,٠٤٢ مليون جنيه متوقع بموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

ومن الجدير بالذكر أن عدد الأسر المستفيدة من المعاش وفق البيانات الواردة من وزارة التضامن الاجتماعي قد بلغ نحو ١,٥ مليون أسرة موزعاً على النحو التالي :

عدد أفراد الأسرة	متوسط قيمة المعاش الشهري للأسرة	عدد الأسر المستفيدة
فرد واحد	٣٢٣	٤٧٢,٧٨٨
فردين	٣٦٠	٢٨٣,٦٦١
ثلاث أفراد	٤١٣	٣٤٧,٦٨٤
أربع أفراد	٤٥٠	٣٩٦,٥٨٥
الجملة		١,٥٠٠,٧١٨

هذا وتستهدف الحكومة مضاعفة أعداد المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي.

(٤) المزايا الاجتماعية لصناديق المعاشات:

وهي تمثل جزء من مستحقات المعاشات طرف وزارة المالية عن العلاوات المقررة لأصحاب المعاشات والمعاشات الخاصة التي تتحملها الخزنة قد التزمت الخزنة العامة للدولة خلال الثلاث سنوات الماضية بزيادة هذه المساهمات مما يعضد قدرة صندوق المعاشات بالوفاء بكامل التزاماتها وسدادها نقداً بشكل منتظم.

هذا وتبلغ الاعتمادات المقدرة لصناديق المعاشات بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٣٣،٢١٣ مليون جنيه مقابل ٢٩،٢٠٠ مليون جنيه ربط معدل ومتوقع بموازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ .

(٦) المنح والمساعدات:

وهي برامج تمويل للأغراض الإنسانية والاجتماعية وتبلغ ٥،٩٤٠ مليون جنيه مقابل ٥،٣٨٢ مليون جنيه متوقع بموازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ موزعة كالاتي:

مليون جنيه

مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
٢٥٣٨	* علاج المواطنين ومرضى الفشل الكلوي وإعانات الإسعاف وغيرها
٦٥٣	* مساعدات من ريع الأوقاف
٥٥٤	* مساعدات الشباب والرياضة
٢٣٦	* مساعدات المهجرين وأسر المقاتلين والمساعدات الشهرية للأسر الفقيرة وغيرها
٧٩	* إعانات المعاهد الأزهرية وطلاب الابتدائي بالأزهر ومكاتب تحفيظ القرآن والطلبة الوافدين بالأزهر
٢٨٩	* مكافآت نهاية الخدمة للعاملين بالمؤسسات الصحفية والمساعدات لحل مشاكل المؤسسات الصحفية ومخصصات وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع
٣٣٥	* إعانات لصناديق الرعاية الاجتماعية للعاملين ونقابة التجار وغيرها
٣٣	* إعانات العلاقات الثقافية الخارجية وصندوق دعم المعاهد العليا ونقابة المعلمين
٣٦	* علاج ورعاية ضباط الشرطة والمحالين للمعاش وأسرههم
١١٥	* الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية
٤٧٩	* صندوق دعم الطيران
٩	* صندوق التنمية الثقافية
١٦	* صندوق مباني الخارجية
٥٦٨	* جهات أخرى
٥،٩٤٠	جملة المنح والمساعدات

ويلاحظ أن جانباً من هذه المنح والمساعدات لها مقابل بالإيرادات مثل ريع الأوقاف.

إطار ٢ : توسيع تغطية مساعدات الضمان الاجتماعى

إعادة توزيع الدعم على نحو يكفل حماية أفضل للفقراء والمعرضين للفقير

تزايدت المطالبات الشعبية والسياسية بتحقيق العدالة الاجتماعية خلال السنوات الثلاث الماضية. وحيث أن السياسة المالية هي الأداة الأساسية لإعادة توزيع الدخل وتحقيق تكافؤ الفرص لكسر حلقة توارث الفقر وتقليل التفاوت الاجتماعى، حرصت الحكومة فى إعداد موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ على الإستناد إلى اعتبارات العدالة الاجتماعية رغم القيود المالية الصعبة التى تفرضها التحديات الاقتصادية القاسية التى يواجهها الاقتصاد المصرى، وبحيث نضمن الإستدامة المالية مع تسارع النمو الاقتصادى.

وفى هذا الإطار، قررت الحكومة تخصيص ١٠,٧ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ لمساعدات الضمان الاجتماعى بالمقارنة بحوالى ٥ مليار جنيه متوقع إنفاقه فى العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، أى زيادة الموارد المخصصة لهذه المساعدات بأكثر من ضعفى مستواها. وفى ظل قرار الحكومة بزيادة المبالغ الشهرية لمساعدات الضمان الاجتماعى بـ ٥٠% بدءاً من يناير ٢٠١٤، ستكفى هذه الزيادة فى المخصصات لتغطية أكثر من ٨٢٥ ألف أسرة فقيرة ليصل إجمالى عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج إلى ٢,٣ مليون أسرة، أى أقل قليلاً من نصف عدد الأسر الفقيرة فى مصر .

وقد أمكن تدبير هذه الموارد من حصيلة إصلاح منظومة الدعم العيني فى مجال الطاقة، والتى لم يعد هناك شك فى حتمية إصلاحها، ليس فقط لعدم استدامتها مالياً (قدرة الموارد العامة المتاحة على الاستمرار فى تغطية الدعم)، ولكن أيضاً لعدم كفاءة المنظومة لما يشوبها من معدلات عالية لتسرب الموارد خارجها (تهريب إلى دول مجاورة)، وعدم فعاليتها (لا يستفيد منها قطاع هام من الفقراء، والذين يستفيدون منهم ينخفض ما يذهب إليهم من الدعم عما يذهب للأغنياء). فعلى سبيل المثال، أكثر من ٧٠% من دعم البنزين يذهب إلى أغنى ١٠% من المصريين، وحوالى ٦٠% من دعم الغاز الطبيعى و أكثر من ثلث دعم الكهرباء إلى الأغنى

٢٠%. وقد ركزت الخطوات الأولى لإصلاح منظومة الدعم على تلك المنتجات التي ترتفع فاتورة دعمها ويزيد فيها نصيب استفادة الشرائح الدخلية العالية عن استفادة الفئات الأولى بالرعاية بشكل ملموس، مع تأجيل إصلاح أسعار البوتجاز والكبروسين التي يستفيد منها الفقراء أكثر نسبياً.

وتعتزم الحكومة تغطية جميع الأسر التي يثبت استحقاقها لبرامج الأمان الإجتماعي، بما في ذلك مساعدات الضمان الاجتماعي، مع زيادة مستوى ونطاق المساندة، وذلك كلما توفرت موارد من إصلاح برامج الدعم الأخرى التي تعاني من عدم كفاءة اقتصادية وعدم فعالية اجتماعية. وسيتم استخدام آلية استهداف جديدة تتيح رفع كفاءة وفعالية برنامج مساعدات الضمان الاجتماعي الحالي، من خلال استهداف الأسر الأكثر استحقاقاً وفقاً لمعايير موضوعية.

ثالثاً : الدعم والمنح لمجالات التنمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

بلغت تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٧٥٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ قدره ٨٠٠ مليون وبخفض قدره ٥٠ مليون جنيه وبنسبة خفض قدرها ٦,٣%، وبزيادة تبلغ ١٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٧٣٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢,٣%، ومن ثم تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة والمشروعات التصديرية وغيرها، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض.

ويوضح الجدول الآتى تفاصيل دعم فروق فوائد القروض الميسرة بمشروع الموازنة المعروض :-

(مليون جنيه)

موازنة ٢٠١٤/٢٠١٣	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
		قروض بنك الاستثمار القومى
٢٨٦,٢	٢٦٩,٨	إسكان المحافظات
٢,٧	٢,١	شركات الإسكان والتعمير
٠,٢	٠,٢	مشروعات استصلاح الاراضى
٢,١	٠,٦	المشروعات التصديرية وضمان الصادرات (الشركة المصرية لضمان الصادرات)
٦,٠	٦,٠	المشروعات التصديرية وضمان الصادرات (الشركة المصرية لضمان الصادرات)
٠,٦	٠,٦	المناطق الصناعية بالمحافظات
٧٤,٢	٧٢,٨	هيئة المجتمعات العمرانية
١٩,٣	٢٠,٦	تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك الإستثمار القومى)
٠,٧	٠,٠	الجهات التابعة لوزارة الإسكان
٤,٠	٣,٩	صندوق تمويل المساكن
٢٠٤,٠	٠,٠	أخرى (تحت حساب متأخرات مستحقة لبنك الاستثمار القومى)
٦٠٠,٠	٣٧٦,٦	جملة بنك الاستثمار القومى
١٢٢,٠	١٠٨,٩	هيئة تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك التعمير والاسكان والبنك العقارى المصرى العربى)
٢٥,٠	٢٥,٠	بنك التعمير والإسكان
٠,١	٠,١	البنك العقارى المصرى العربى
٠,٠	١٦٠,٠	مستحقات هيئة التعاونيات عن قروض الزلزال
٥٢,٩	٧٩,٤	أخرى
٨٠٠,٠	٧٥٠,٠	الإجمالى العام

(٢) دعم إسكان محدودي الدخل:

تستهدف وزارة المالية توفير الاعتمادات المالية لاستكمال وتسليم كافة الوحدات الخاصة بالمشروع القومي لإسكان محدودي الدخل، وقد أدرج مبلغ ١٥٠ مليون جنيه لهذا الغرض في مشروع موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ قدره ٣٠٠ مليون جنيه وبخفض قدره ١٥٠ مليون جنيه وبنسبة خفض قدرها ٥٠%، وبزيادة تبلغ ٥٠ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ١٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٠%، وهو المبلغ المقدر لإنهاء كافة الأعمال المتعلقة بهذا المشروع.

ومن الجدير بالذكر أن المشروع القومي للإسكان بدأ خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وكان مقرر له ان ينتهي خلال ست سنوات أى فى العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢، وقد بلغت إجمالي الاعتمادات المالية التي تم تدبيرها لهذا المشروع منذ بدايته وحتى نهاية العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٧٣٥٢ مليون جنيه وقد تم تنفيذ نحو ٤٤٩ الف وحدة سكنية على مستوى كافة محافظات الجمهورية من خلال مجموعة من المحاور على النحو التالي :-

(بألف وحدة سكنية)

عدد الوحدات	بيان
٢٥٤,٥	محور التمليك
٨٧,٨	محور أبني بيتك
٢٨,٨	محور الأولى بالرعاية
١٨,٩	محور القرى الأكثر فقراً
٤٢,٢	محور الإيجار
٣,٠	محور بيت العائلة
١٣,٨	محور البيت الريفي
<hr/>	<hr/>
٤٤٩,٠	الإجمالي

(٣) دعم صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٧٠) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء صندوق تمويل شراء مركبات النقل السريع حيث يقوم الصندوق بإحلال سيارات التاكسي القديمة بسيارات أخرى جديدة، وقد تم إدراج مبلغ ٣٤٧ مليون جنيه لهذا الغرض بمشروع الموازنة المعروض، هذا ويقوم الصندوق بتقديم مزايا مالية على النحو التالي:

سداد مبلغ (٥٠٠٠) جنيه مقابل تخريد سيارة التاكسي القديمة.

تخفيض ثمن السيارة الجديدة بما يعادل قيمة الضريبة العامة على المبيعات المستحقة عليها، حيث يقوم الصندوق بسداد هذه الضريبة نيابة عن المستفيد، وتقدر في المتوسط بنحو (٨٣٠٠) جنيه في مرحلتى المشروع الأولى والثانية، ونحو (٩٥٠٠) جنيه للسيارة الواحدة في المرحلة الثالثة من المشروع.

الإعفاء الجمركى للمكونات المستوردة اللازمة لتصنيع السيارات الجديدة، وتبلغ قيمتها في المتوسط (١٠٠٠) جنيه.

تخفيض قيمة القسط الشهرى المستحق للبنك على كل صاحب تاكسي بمبلغ (٥٥٠) جنيه مقابل الحصول على حق الإعلان على السيارة فى المرحلتين الأولى والثانية فقط، وذلك خلال مدة القرض (٥ سنوات).

فضلاً عن امتيازات أخرى يقدمها شركاء المشروع، وبذلك تصل جملة هذه الامتيازات إلى (٧٠٠٠٠) جنيه للسيارة الواحدة.

ويبلغ إجمالى الأعباء المالية التى تحملتها وزارة المالية منذ

بداية المشروع فى إبريل ٢٠٠٩ حتى ٣٠/٤/٢٠١٤ المبالغ الآتية :

مليون جنيه	
٢٠٩	مقابل تخريد السيارات القديمة
٣٥١	قيمة الضريبة العامة على المبيعات
٣٧	الإعفاء الجمركى
٧٣١	مقابل الإعلان
٣٦	الفوائد الناتجة عن تأجيل الأقساط المستحقة على العملاء عن الأشهر من يناير وفبراير ومارس ٢٠١٢ إلى نهاية مدة القرض
١,٣٦٤	الإجمالى

رابعاً : الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية

(١) دعم المناطق الصناعية:

بلغت تقديرات دعم المناطق الصناعية نحو ٤٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ قدره ٣,٠٠٠ مليون وبخفض قدره ٢,٦٠٠ مليون جنيه ونسبة خفض قدرها ٨٦,٧ % ، وبخفض يبلغ ١١٦٦,٦ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ١٥٦٦,٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧٤,٥ % .

وقد بلغ عدد المناطق المرفقة طبقاً لبيانات صندوق دعم إنشاء وترفيق المناطق الصناعية نحو ٣٥ منطقة صناعية على مستوى ٢٣ محافظة من محافظات الجمهورية وقد بلغ ما تم تدبيره خلال السنوات السابقة وحتى العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ لترفيق تلك المناطق نحو ٣,٧ مليار جنيه.

ويرجع سبب الزيادة في بند دعم المناطق الصناعية في الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى صدور قرارى رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم (١٠٥) لسنة ٢٠١٣، والقانون (١٧) لسنة ٢٠١٤ بفتح اعتمادين إضافيين بتلك السنة المالية متضمنين مبالغ تقدر بنحو ٣,٠٠٠ مليون جنيه وذلك لرفع كفاءة الخدمات المقدمة وتحسين مستوى المناطق الصناعية وتشجيع الاستثمارات فى القطاع الصناعى.

(٢) دعم تنشيط الصادرات:

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ مبلغ ٢,٦٠٠ مليون جنيه لدعم الصادرات المصرية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدعم المشار إليه يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم الصادرات من كل من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

وجدير بالذكر ان النظام الجديد للحوافز التصديرية يعتمد

على مايلي :-

- ١ - حوافز إضافية جديدة للمساعدة من خلال تحسين الهيكل الصناعي - المساهمة في التحويل إلى القطاع الرسمي - فتح أسواق جديدة وهامة.
- ٢ - مساندة إضافية لصالح المنشآت محدودة التصدير وخاصة الصغيرة من خلال حوافز خاصة لا يحصل عليها سوى المنشآت محدودة التصدير وخاصة الصغيرة منها.
- ٣ - مساندة مالية غير مباشرة للقطاع ككل من خلال بنية خدمية يستفيد منها القطاع كله.
- ٤ - مساندة مالية مباشرة على مستوى المنشأة من خلال استمرار المساندة القائمة ولكن بشروط ومواصفات أفضل.

وتتطوى مكونات النظام المقترح للحوافز التصديرية على:

(أ) برامج قطاعية تتكون مما يلي :-

- ١ - حوافز أساسية تتضمن المحتوى المحلى (حد أقص ٦% للمناطق الداخلية، ٥% للمناطق الحرة).
- ٢ - حوافز إضافية تتضمن (منشآت الصعيد والحدود بنسبة ١,٥% - المنشآت محدودة التصدير من ١% إلى ٢% - الأسواق التى تتسم بغياب الصادرات المصرية ١% - المساهمة فى التغيل من ٠,٥ إلى ٢% - تشجيع الروابط بين المنشآت ١,٥%).

(ب) برامج أخرى تتكون مما يلي :

- ١ - البرنامج المطور لمساندة المعارض.
- ٢ - برنامج مساندة النقل إلى أفريقيا.
- ٣ - برنامج تعزيز البنية الخدمية للتصدير.

خامساً : الاحتياجات العامة للدعم

وتكون بخلاف التقديرات المدرجة للمتطلبات الإضافية والاعتمادات الإجمالية الأخرى المدرجة بموازنات الجهات والتي تبلغ فى مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٤,٢٦٣ مليون جنيه لمواجهة ما يستجد من احتياجات خلال العام للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وتوزع كما يلي:

<u>مليون جنيه</u>
٣,٨٤٨
٤١٥
<u>٤,٢٦٣</u>

- احتياطي عام
- اعتمادات إجمالية

(الإجمالى)

المصروفات الأخرى

تبلغ تقديرات المصروفات الأخرى بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٤٩,٠٦٤ مليون جنيه (٢,٠% من الناتج المحلي) مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ قدره ٣٨,٢٨٠ مليون (١,٩% من الناتج المحلي) وبزيادة قدرها ١٠,٧٨٤ مليون جنيه ونسبة زيادة قدرها ٢٨,٢% ، وبزيادة تبلغ ١٠,٦٨١ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٣٨,٣٨٣ مليون جنيه (١,٩% من الناتج المحلي) بنسبة زيادة قدرها ٢٧,٨% .

ومن أهم مصروفات هذا الباب تقديرات الدفاع والأمن القومي واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل القضاء والمحكمة الدستورية بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات الدولية.

شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات "

بلغت تقديرات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ مبلغ ٦٧،١٨٩ مليون جنيه (٢,٨% من الناتج المحلى) مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ قدره ٩٥،٤٤٨ مليون (٤,٧% من الناتج المحلى).

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة من موارد الخزانة العامة خلال العام المالى الجديد ٢٠١٤/٢٠١٥ تبلغ نحو ٤٥ مليار جنيه مقابل ٣٤,٤ مليار جنيه خلال العام المالى الجارى ٢٠١٣/٢٠١٤، أى بزيادة ٣٠,٨%، وهى من أعلى معدلات النمو التى طرأت على هذا المكون. وقد تقرر ت تلك الزيادة الإستثنائية بهدف تجنب حدوث إنخفاض ضخم فى مخصصات الإستثمار مقارنة بالعام المالى الجارى والذى شهد تمويلاً إستثنائياً من منح وإستخدام لودائع كانت طرف البنك المركزى المصرى.

والاستثمارات المشار إليها هي الاستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة حسبما اتفق عليه مع وزارة التخطيط والتعاون الدولى وتعتمد فى تمويل الجانب الأكبر منها على مصادر رأسمالية متنوعة وبعض المنح والقروض.

جدول رقم (١٤)
شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"

مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤		البيان
%	مليون جنيه	
٤٧,٤	٣٤,٤٩٦	الجهاز الإداري
١٠,٥	٦,٥٤٦	المحليات
٤٠,٠	٢٤,٨٤٧	الهيئات الخدمية
٠,٥	٣٠٠	تعويضات فروق الأسعار للمقاولين
١,٦	١,٠٠٠	الاحتياطيات
١٠٠	٦٧,١٨٩	الإجمالي

ويوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (١٦)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا نكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	التغير		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
				متوقع	فعلي	(٢-١)	(٣-١)		
						(٣)	(٢)	(١)	
									* مباني وإنشاءات :
٢٩١	١٨٥	٤٦٢	١٢,٨٨٠	٨,٣٠٥-	٢,٠٤٥	١٨,٠٨٥	٧,٧٣٥	٩,٧٨٠	X مباني سكنية
٦,٨٦٦	٥,٣٧٧	٥,٥٢٩	١٣,٠٠٤	٢,٩٢٠-	٨٩-	١٦,١٠١	١٣,٢٧٠	١٣,١٨١	X مباني غير سكنية
١٧,٦٥٨	١٦,٢١٨	١٦,٤٥٢	٣٢,١٨٧	١٢,١٥٦-	٢,٧٤٠	٣٦,٧٩٢	٢١,٨٩٦	٢٤,٦٣٦	X تشييدات
٢٤,٨١٤	٢١,٧٨٠	٢٢,٤٤٢	٥٨,٠٧٢	٢٣,٣٨٠-	٤,٦٩٦	٧٠,٩٧٨	٤٢,٩٠١	٤٧,٥٩٧	جملة
									* الات ومعدات ووسائل نقل :
٤٨٦	٤٢٢	١,٠٤٣	١,٦٠٣	٤٣-	٤٣-	١,٦٤٦	١,٦٤٦	١,٦٠٣	X وسائل نقل
٨٦	١١٤	٤٩	١٨٩	٢٩	٢٩	١٨٩	١٨٩	٢١٩	X وسائل انتقال
٦,٨٤٢	٥,٦٨٦	٧,٢٤٢	١١,٥٤٨	٣,٨١٨-	١,٣٧٠-	١٣,٠٥٠	١٠,٦٠٣	٩,٢٣٢	X الآت ومعدات
١٢٤	٩٨	١٤٥	٢٨١	٨٥	٨٥	٢٨٣	٢٨٣	٣٦٨	X عدد وادوات
٩١٣	٨٤٨	٩٤٣	١,٤٩٥	١٧٦	١٧٦	١,٥٦٧	١,٥٦٧	١,٧٤٣	X تجهيزات
٨,٤٥٠	٧,١٦٨	٩,٤٢٢	١٥,١١٦	٣,٥٧٠-	١,١٢٣-	١٦,٧٣٥	١٤,٢٨٨	١٣,١٦٥	جملة
									* أصول ثابتة أخرى :
٣٨	٤٨	٦٧	٤٨	١	١	٤٨	٤٨	٤٩	X ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)
٣٨	٤٨	٦٧	٤٨	١	١	٤٨	٤٨	٤٩	جملة
٣٣,٣٠٣	٢٨,٩٩٧	٣١,٩٣١	٧٣,٢٣٧	٢٦,٩٥٠-	٣,٥٧٤	٨٧,٧٦١	٥٧,٢٣٧	٦٠,٨١١	إجمالي الأصول الثابتة
									* الاصول الطبيعية :
٤٩٤	٥٦٨	٧٧٦	١,١٠٨	٦٩-	٦٩-	١,١٠٨	١,١٠٨	١,٠٤٠	X شراء أراضي
١٤	١٥	٣٣	٣٠	٢٧٩	٢٧٩	٣٠	٣٠	٣٠٩	X تمهيد وأستصلاح أراضي
٥٠٨	٥٨٣	٨٠٩	١,١٣٩	٢١٠	٢١٠	١,١٣٩	١,١٣٩	١,٣٤٩	جملة
٣٢	٧٩	٣٣	١٩	٩	٩	١٩	١٩	٢٨	X فوائد سابقة على بدء التشغيل
٥٩١	٢٦٣	٢٦٠	٥٦٧	٢٥	٢٥	٥٩٢	٥٩٢	٦١٧	X البعثات
١,٩٠٣	١,٥٢٧	١,٧١٣	١,٩١٦	٣٤٨-	٣٠٣-	٢,٢٠٥	٢,١٦٠	١,٨٥٧	X ابحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية
٣,٥٠٤	٤,٤٦٨	٤,٧٧١	١,٢٣٣	٦-	٦-	١,٢٣٣	١,٢٣٣	١,٢٢٧	X دفعات مقدمة
٤٠	.	.	٣٠٠	.	.	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	X تعويضات المقاولين عن فروق أسعار
.	.	.	١,٢٠٠-	.	.	٢,٢٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	X إحتياطات عامة
٣٩,٨٨١	٣٥,٩١٨	٣٩,٥١٦	٧٨,٤٠٩	٢٨,٢٦٠-	٣,٥٠٩	٩٥,٤٤٨	٦٣,٦٧٩	٦٧,١٨٩	إجمالي الاستثمارات
%٢,٩	%٢,٣	%٢,٣	%٣,٩			%٤,٧	%٣,١	%٢,٨	نسبة إلى الناتج المحلي

كما أن الاستثمارات المشار إليها موزعة على المشروعات المدرجة بالخطة سواء كانت مشروعات جديدة أو إستكمال لمشروعات قائمة وذلك على النحو التالي :-

مشروع موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥		البيان
%	مليون جنيه	
٦١,٧	٤١,٤٤١,٤	إستكمال مشروعات قائمة مشروعات جديدة إحلال وتجديد توسع
٣٤,١	٢٢,٩٥٧,٠	
٣,٢	٢,١٤٥,٢	
١,٠	٦٤٥,٢	
١٠٠,٠	٦٧,١٨٨,٨	الإجمالي

والجدول التالي يوضح توزيع هذه الإستثمارات على البرامج الرئيسية للإستثمارات لأهم الجهات بخطة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ ومصادر تمويلها (جدول رقم ١٧) :

الاجمالي بالمليون	مصادر التمويل			البرنامج
	مشاركة القطاع الخاص	منح/ذاتي/قروض	تمويل الخزانة العامة	
٩١٢,٨	٠,٠	١١٥,٥	٧٩٧,٣	(١) الزراعة واستصلاح الأراضي
٢٤٣,٧	٠,٠	٠,٠	٢٤٣,٧	- استصلاح الأراضي
٤٤٣,١	٠,٠	٩٠,٥	٣٥٢,٦	- تنمية خدمات الإنتاج النباتي (إرشاد ، بحوث)
٢٢٦,٠	٠,٠	٢٥,٠	٢٠١,٠	- تنمية الخدمات البيطرية والسمكية
٢٧٣٦,٠	٠,٠	١٢٩,٠	٢٦٠٧,٠	(٢) الري
١٥٣١,٠	٠,٠	١٥,٠	١٥١٦,٠	- شبكات الري والصرف ومحطاتها
٥٢٨,٠	٠,٠	١٥,٠	٥١٣,٠	- تأهيل ودعم مرافق الري والسد العالي والشواطئ المصرية
٦٧٧,٠	٠,٠	٩٩,٠	٥٧٨,٠	- تنمية الموارد المائية
٤٦٧,٨	٠,٠	٣٥٤,٤	١١٣,٤	(٣) الصناعة والتجارة الخارجية
١٨,٠	٠,٠	٠,٠	١٨,٠	- المراقبة والجودة
٦١,٧	٠,٠	٤,٧	٥٧,٠	- التدريب والتكنولوجيا
٣٤٠,٠	٠,٠	٣٣٤,٥	٥,٥	- الخدمات الصناعية وتوطين المدابغ
٤٨,١	٠,٠	١٥,٢	٣٢,٩	- تنمية الصادرات والتجارة الخارجية
٣٨١,١	٠,٠	٢٩,٣	٣٥١,٨	(٤) الكهرباء
٢٣٠,٦	٠,٠	٢٢,١	٢٠٨,٥	- محطات وشبكات
١٥٠,٥	٠,٠	٧,٢	١٤٣,٣	- الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية واخرى

الاجمالي بالمليون	مصادر التمويل			البرنامج
	مشاركة لقطاع الخاص	منح/ذاتي/قروض	تمويل الخزنة العملة	
٦٨٥٩,٥	٠,٠	٣٣,٠	٦٨٢٦,٥	(٥) النقل
٢٧٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٧٥٠,٠	- انشاء وتطوير شبكة الطرق الرئيسية والكبرى
١٧٧٥,٣	٠,٠	٠,٠	١٧٧٥,٣	- الطرق
٩٧٤,٧	٠,٠	٠,٠	٩٧٤,٧	- الكبرى
٣٧٠,٣	٠,٠	٢٣,٠	٣٦٨٠,٣	- استكمال وتطوير خطوط مترو الأنفاق
٢٦٤٣,٣	٠,٠	٢١,٠	٢٦٢٢,٣	- الخطوط الجديدة (الثالث والرابع)
١٠٦٠,٠	٠,٠	٢,٠	١٠٥٨,٠	- تطوير وتحديث الخطين الأول والثاني
٢٣٥,٩	٠,٠	٠,٠	٢٣٥,٩	- تطوير وتحديث الموانئ البحرية
١٧٠,٣	٠,٠	١٠,٠	١٦٠,٣	- رفع كفاءة النقل النهري واخرى
١٩٤١٠,٧	١٥٠٠,٠	٧٨٦٠,٥	١٠٠٥٠,٢	(٦) الاسكان والمرافق التنموية العمرانية ومنه :
١٥٣,٠	٠,٠	٠,٠	١٥٣,٠	- الاستهداف الجغرافي لتنمية القرى الأكثر فقراً
٧٩١٦,٠	١٥٠٠,٠	٣٤٤,٠	٦٠٧٢,٠	مياه الشرب والصرف الصحي
٢٥٣٩,٢	٠,٠	٦٥,٠	٢٤٧٤,٢	- مياه الشرب
١٧٩٢,٢	٠,٠	٦٥,٠	١٧٢٧,٢	- الهيئة القومية
٧٤٧,٠	٠,٠	٠,٠	٧٤٧,٠	- الجهاز التنفيذي
٥٣٧٦,٨	١٥٠٠,٠	٢٧٩,٠	٣٥٩٧,٨	- الصرف الصحي
٢٦١٧,٨	٠,٠	٢٦٨,٠	٢٣٤٩,٨	- الهيئة القومية
٢٧٥٩,٠	١٥٠٠,٠	١١,٠	١٢٤٨,٠	- الجهاز التنفيذي
١٩٩٤,٧	٠,٠	١٦,٥	١٩٧٨,٢	- تنمية عمرانية واخرى
٩٥٠٠,٠	٠,٠	٧٥٠٠,٠	٢٠٠٠,٠	- البرنامج القومي للاسكان الاجتماعي
١٠٢٠٧,٧	١٠٥٠,٠	١٢٩٥,١	٧٨٦٢,٦	(٧) التعليم والبحث العلمي (شاملاً صندوق التعليم)
٤٠٣٤,١	٠,٠	١٣٢,٩	٣٩٠١,٢	- قبل الجامعي (وزارة التربية والتعليم)
٢١٢٩,٢	٠,٠	٥١,٦	٢٠٧٧,٦	- منشآت ومنه :
٤٢٩,١	٠,٠	٠,٠	٤٢٩,١	- تنمية قرى الاستهداف الجغرافي
١٩٠٤,٩	٠,٠	٨١,٣	١٨٢٣,٦	- تطوير ويشمل :
٢٧٥,٠	٠,٠	٠,٠	٢٧٥,٠	- تطوير التعليم الاساسي
٨٨١,٧	٠,٠	٠,٠	٨٨١,٧	- تطوير التعليم الفني
١٣١,٠	٠,٠	٢١,٠	١١٠,٠	- تطوير التعليم الثانوي
٣٧٦,٠	٠,٠	٠,٠	٣٧٦,٠	- محو الأمية
١٣٢,٥	٠,٠	٢٦,٥	١٠٦,٠	- تطوير الديوان العام والادرات التعليمية
١٠٨,٧	٠,٠	٣٣,٨	٧٤,٩	- اخرى
٥٢٢١,٧	١٠٥٠,٠	١١٣٢,٩	٣٠٣٨,٨	- العالي والجامعي (شاملاً البعثات وصندوق تطوير التعليم)
٢٢٣,٩	٠,٠	١٦٣,٩	٦٠,٠	- صندوق تطوير التعليم (التوسع في المنشآت الجامعية)
٤٩٩٧,٨	١٠٥٠,٠	٩٦٩,٠	٢٩٧٨,٨	- التعليم العالي والجامعي (شاملاً البعثات)
٦١١,٠	٠,٠	١٢,٠	٥٩٩,٠	- البعثات
٤٣٨٦,٨	١٠٥٠,٠	٩٥٧,٠	٢٣٧٩,٨	- وزارة التعليم العالي

الاجمالي بالمليون	مصادر التمويل			البرنامج
	مشاركة القطاع الخاص	منح/ذاتي/قروض	تمويل الخزانة العامة	
٢١٦٢,٦	٠,٠	٤٧٦,٣	١٦٨٦,٣	- المنشآت
٢١٦٢,٤	٠,٠	٤٧٦,٣	١٦٨٦,١	- منشآت جامعية
١٢٠٧,٢	٠,٠	٣٧٥,٢	٨٣٢,٠	- جامعات قديمة
٩٥٥,٢	٠,٠	١٠١,١	٨٥٤,١	- جامعات حديثة
٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢	- منشآت أخرى
٢٠٠٦,٢	١٠٥٠,٠	٤٨٠,٧	٤٧٥,٥	- مستشفيات جامعية
١٧٧٠,٠	١٠٥٠,٠	٣٧٣,٥	٣٤٦,٥	- جامعات قديمة
٢٣٦,٢	٠,٠	١٠٧,٢	١٢٩,٠	- جامعات حديثة
٢١٨,٠	٠,٠	٠,٠	٢١٨,٠	- ضمان الجودة والاعتماد
٩٥١,٩	٠,٠	٢٩,٣	٩٢٢,٦	- البحث العلمي
٥٠٦,٧	٠,٠	٢٠,٦	٤٨٦,١	(٨) الأزهر الشريف والجامعة
٢٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٠٠,٠	- قبل الجامعي
١٥٥,٠	٠,٠	٠,٠	١٥٥,٠	- منشآت
٤٥,٠	٠,٠	٠,٠	٤٥,٠	- تطوير
٣٠٦,٧	٠,٠	٢٠,٦	٢٨٦,١	- العالي والجامعي
٩٢,٦	٠,٠	٠,٧	٩١,٩	- منشآت جامعية
٢١٤,١	٠,٠	١٩,٩	١٩٤,٢	- مستشفيات جامعية
٣٦٢٣,١	٠,٠	٤٣٩,٨	٣١٨٣,٣	(٩) الصحة
٩٣٥,٥	٠,٠	٩٠,٥	٨٤٥,٠	- وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية ومنه :
٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	- الاستهداف الجغرافي لتنمية القرى الأكثر فقراً
٢٢٥٧,٨	٠,٠	٣٤٩,٣	١٩٠٨,٥	- المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة
٣٢٦,٠	٠,٠	٠,٠	٣٢٦,٠	- الرعاية العاجلة والاسعاف
٩٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٠,٠	- البرامج الصحية الوقائية
١٣,٨	٠,٠	٠,٠	١٣,٨	- برنامج السكان وتنظيم الأسرة
٤٣٩٩,٢	٠,٠	٨٦١,٠	٣٥٣٨,٢	(١٠) التنمية المحلية
١٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٥٠,٠	- الاستهداف الجغرافي لتنمية القرى الأكثر فقراً
١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	- ديوان عام الوزارة
٦٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٥٠٠,٠	- صندوق تطوير العشوائيات
٣٦٥٣,٢	٠,٠	٧٦١,٠	٢٨٩٢,٢	- دواوين عموم المحافظات
٤٦,٠	٠,٠	٠,٠	٤٦,٠	- أخرى *
٢٧٣٧,١	٠,٠	١٥٥٨,٩	١١٧٨,٢	(١١) التنمية الثقافية والاجتماعية ومنه :
٦٦,٢	٠,٠	٠,٠	٦٦,٢	- تنمية قرى الاستهداف الجغرافي
٥٠٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٠٠٠,٠	(١٢) خطة تنشيط
١٣٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٣٠٠,٠	(١٣) احتياطات وتعويضات فروق أسعار المقاولين
٨٦٤٧,٢	٤٣٠,٠	١٥١١,٧	٦٧٠٥,٤	(١٤) أخرى
٦٧١٨٨,٨	٢٩٨٠,٠	١٤٢٠٨,٨	٥٠٠٠٠,٠	الاجمالي
٨٤٨,٣	٠,٠	٠,٠	٨٤٨,٣	- تنمية قرى الاستهداف الجغرافي

- وقد تضمنت الخطة مشروعات يتم تمويلها بمبلغ ٢٥٥٠ مليون جنيه من خلال مشاركة القطاع الخاص PPP:

* مشروع مستشفى سموحة المدرج بخطة جامعة الاسكندرية بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه.

* مشروع مستشفى المواساة الجديد المدرج بخطة جامعة الاسكندرية بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه.

* مشروع المستشفى التعليمي الجديد المدرج بخطة جامعة قناة السويس بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه.

- كما تم ادراج مخصصات للبحث العلمى ووزارة التربية والتعليم كاعتماد اجمالى بخطة ديوان عام وزارة التخطيط يتم توزيعها وفقاً لمتطلبات كل منها خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٢٢٥٩٧ مليون جنيه:

* مشروع تنمية البحوث التطبيقية والعلمية بمبلغ ٧٠٠,٠ مليون جنيه .

* مشروعات التنمية لبرامج التعليم ما قبل الجامعى بمبلغ ١٥٥٩,٧ مليون جنيه.

ب - المصروفات وفقاً للتقسيم الوظيفي:

تقضي المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة - والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الاقتصادي لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإداري للجهات والوحدات، كما تعرض المصروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة.

وقد عرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ وجملتها ٧٨٩،٤٣١ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الاقتصادي لأوجه نشاط الدولة، وتم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور، وشراء سلع وخدمات، وفوائد، ودعم ومنح ومزايا اجتماعية ومصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الاستثمارات).

ومن ثم، والتزاماً بالقانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات الموازنة وجملتها ٧٨٩،٤٣١ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، ونظام الأمن العام، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق، والصحة، والشباب والثقافة والشئون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

ويوضح الجدول رقم (١٤) والجدول رقم (١٥) الاعتمادات المخصصة للأنشطة المشار إليها وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة حسبما تضمنه مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة بنظيرتها في الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ وكذلك تطور الإنفاق الفعلي على تلك القطاعات خلال الثلاث سنوات الماضية.

جدول رقم (١٨)
التصنيف الوظيفي لمصروفات الموازنة
وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا نكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	التغيير		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤ مشروع موازنة (١)	الأنشطة الوظيفية
			(٣-١)	(٢-١)	الموازنة المعدلة (٣)	الموازنة (٢)		
فعلى								
١١٦,٨٧٧	١٣٨,٦١٨	١٨٣,٢١٧	١١,٨٣٨	٣٢,٧٢٧	٢٥٨,٢٠٢	٢٣٧,٣١٣	٢٧٠,٠٤٠	* الخدمات العامة
٢٠,٧٢٣	٢٧,٥٨٤	٣٢,٤٠٠	٦,٥٣٦	٦,٥٣٦	٣٢,٤٨١	٣٢,٤٨١	٣٩,٠١٧	* النظام العام وشئون السلامة العامة
٢٥,٦٠١	٢٦,٦٩٢	٢٩,٤٢٠	٥,٣٣٤-	١,٠٢٦-	٤٠,٤٦٨	٣٦,١٦٠	٣٥,١٣٤	* الشئون الاقتصادية
١,١٥٨	١,٤٤٤	١,٤٤٠	١٦٤	١٦٤	١,٤٦٠	١,٤٦٠	١,٦٢٤	* حماية البيئة
١٢,٨٠٠	١١,٤٩٥	١١,٩١٢	١٨,٠٠٤-	٩٣-	٣٩,٩١٥	٢٢,٠٠٤	٢١,٩١١	* الإسكان والمرافق المجتمعية
٢٠,٠٣٨	٢٢,٤٩٢	٢٦,١٢٨	٨,٨٨٨	٩,٦٦٦	٣٣,٥١٤	٣٢,٧٣٦	٤٢,٤٠٢	* الصحة
١٤,٩٦٣	١٧,٤٩٦	١٩,٥٦٤	٤,٥٤١	٤,٥٤١	٢٣,٨١٥	٢٣,٨١٥	٢٨,٣٥٦	* الشباب والثقافة والشئون الدينية
٤٧,٠١٧	٥٦,٤٠٩	٦٦,١٨٠	١٠,٧٦٢	١٣,٤٩٥	٨٣,٥٩٣	٨٠,٨٦٠	٩٤,٣٥٥	* التعليم
١١٣,٨٣٠	١٤٢,٥١٨	١٨٨,٩٦٧	١٩,٥٧٩	٢٥,٧٦٥	١٩٧,٧٣٧	١٩١,٥٥١	٢١٧,٣١٦	* الحماية الإجتماعية
٢٦,٧٢٤	٢٦,٢٤٤	٢٨,٩٦٠	٨,٣٢٩	٨,٣٢٩	٣٠,٩٤٧	٣٠,٩٤٧	٣٩,٢٧٦	* أنشطة وظيفية متنوعة
٣٩٩,٧٣١	٤٧٠,٩٩٢	٥٨٨,١٨٨	٤٧,٢٩٩	١٠٠,١٠٤	٧٤٢,١٣٢	٦٨٩,٣٢٧	٧٨٩,٤٣١	الإجمالي
%٢٩,١	%٣٠,٥	%٣٣,٥			%٣٦,٥	%٣٣,٩	%٣٢,٨	نسبة إلى الناتج المحلي

جدول رقم (١٩)
المصروفات بالتصنيف الوظيفي على مستوى أبواب المصروفات
لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٣/٢٠١٢ فعلى	٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤ مشروع الموازنة	المصروفات الأخرى	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	الفوائد	شراء السلع والخدمات	الأجور وتعويضات العاملين	الأنشطة الوظيفية
	موازنة معدلة	موازنة							
١٨٣,٢١٧	٢٥٨,٢٠٢	٢٣٧,٣١٣	٢٧,٠٠٤٠	٥,٩٨٥	٩,٥٥٦	١٩٨,٦٧٦	١١,٨٦٣	٢٨,٥٨٨	الخدمات العامة *
٣٢,٤٠٠	٣٢,٤٨١	٣٢,٤٨١	٣٩,٠١٧	١,٠٧٠	٣٣٤	٠	١,٩٥١	٣٢,٥٦٦	النظام العام وشئون السلامة العامة *
٢٩,٤٢٠	٤٠,٤٦٨	٣٦,١٦٠	٣٥,١٣٤	٨٧٥	٣,٥٤٨	١٦٦	٤,١٧٨	١٤,٣٦٦	الشئون الاقتصادية *
١,٤٤٠	١,٤٦٠	١,٤٦٠	١,٦٢٤	٥٠	٨	٠	٥٣١	٦٧٤	حماية البيئة *
١١,٩١٢	٣٩,٩١٥	٢٢,٠٠٤	٢١,٩١١	٢٤	٦١٦	١١٣	٢٧٧	٩٠٥	الإسكان والمرافق المجتمعية *
٢٦,١٢٨	٣٣,٥١٤	٣٢,٧٣٦	٤٢,٤٠٢	٦٤٧	٢,٦٤٩	٢٠	٦,٧٥٢	٢٦,٦١١	الصحة *
١٩,٥٦٤	٢٣,٨١٥	٢٣,٨١٥	٢٨,٣٥٦	٥٠٧	٢,١٢٣	٣	١,٥٨٩	٢١,٣٠٥	الشباب والثقافة والشئون الدينية *
٦٦,١٨٠	٨٣,٥٩٣	٨٠,٨٦٠	٩٤,٣٥٥	٨٧٨	١٧٧	٣٣	٥,٧٢٠	٨٠,٠٠٩	التعليم *
١٨٨,٩٦٧	١٩٧,٧٣٧	١٩١,٥٥١	٢١٧,٣١٦	١٨	٢١٤,٨٤٢	٠	١٥٤	٢,١١١	الحماية الإجتماعية *
٢٨,٩٦٠	٣٠,٩٤٧	٣٠,٩٤٧	٣٩,٢٧٦	٣٩,٠١١	٠	٠	٥٥	١٠٨	أنشطة وظيفية متنوعة *
٥٨٨,١٨٨	٧٤٢,١٣٢	٦٨٩,٣٢٧	٧٨٩,٤٣١	٤٩,٠٦٥	٢٣٣,٨٥٣	١٩٩,٠١١	٣٣,٠٧٠	٢٠٧,٢٤٣	الإجمالي
% ٣٣,٥	% ٣٦,٥	% ٣٣,٩	% ٣٢,٨	% ٢,٠	% ٩,٧	% ٨,٣	% ١,٤	% ٨,٦	نسبة إلى الناتج المحلي

ثانياً- حيازة الأصول المالية:

تمثل حيازة الأصول المالية؛ مساهمات الخزنة العامة في بعض الهيئات الاقتصادية التي تعاني خلاً في هيكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزنة لإصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاماً على الخزنة العامة للدولة.

وتقدر الاعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بنحو ١١،٢٣٥ مليون جنيه مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ قدره ٢٤،٠١٤ مليون اي بخفض قدره ١٢،٧٧٨ مليون جنيه ونسبة خفض قدرها ٥٣,٢%، وبخفض يبلغ ٦،٥٠٦ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ١٧،٧٤١ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٣٦,٧%. وترجع أسباب الزيادة في الموازنة المعدلة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ما يلي:

- إنشاء (٢٥) صومعة قمح معدنية ٢,٠٧٠,٠
- إنشاء خطوط إنتاج الأمصال واللقاحات ضمن أصول شركة فاكسيرا ٨٢,٨
- تنفيذ نظم التحكم الآلية والأعمال الإنشائية لعدد (٤٧٩) مزلقان ٧٥٩,٠
- توفير عدد (٦٠٠) أتوبيس نقل عام ركاب ٦٤٥,٨
- برنامج سداد مستحقات الموردين للهيئات الاقتصادية ١,٠٠٠
- برنامج المساهمة في سداد مديونيات شركات الإنتاج الحربى ٦٥٠
- برنامج تطوير مزلقانات السكة الحديد ٧١٠
- برنامج مساندة المصانع المتعثرة ٥٠٠
- برنامج صندوق إعادة الهيكلة ٣٥٠
- برنامج صيانة مرافق وشبكات مياه الشرب والصرف (الشركة القابضة) ٤٠٠

ويوضح الجدول التالي تفاصيل حيازة الأصول المالية :

جدول رقم (٢٠)
حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤			البيان
فعلي			متوقع			التغير		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤		مشروع موازنة	الوزن النسبي		
						نسبة	قيمة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي					
						%		%		%					
١,٧٧٥	١,٩٢١	٣,٤٨٢	٨,٣٢٨	٥٨,٦-	٦,١٩٣-	٤٤,٠	١٠,٥٦٣	٣٨,٩	٤,٣٧١	* مساهمات للهيئات الاقتصادية					
١,٤٦٨	١,١٩٥	١,٦٦٣	٧,١٤٣	٦٠,٧-	٢,٩٢٠-	٢٠,٠	٤,٨١٢	١٦,٨	١,٨٩٢	* مساهمات فى شركات					
١٤٥	٣١٥	٧٩١	١,١٢٩	١٢,٤-	١٦٠-	٥,٤	١,٢٩٥	١٠,١	١,١٣٥	* قروض متنوعة					
٣٦	٢٦٨	٢٩٢	٤٢٢	٧٢,٤-	٢,٦٦٦-	١٥,٣	٣,٦٨٤	٩,١	١٠٠١٨	* مساهمات فى مؤسسات دولية					
٠	٠	٠	٣٥٠	٥٨,٣-	٣٥٠-	٢,٥	٦٠٠	٢,٢	٢٥٠	* مساهمات فى صندوق الهيكلية					
٨٤	٢١١	٨٢	٣٦٩	١٦,٠-	٤٩٠-	١٢,٧	٣,٠٦٠	٢٢,٩	٢,٥٧٠	* أخرى					
٣,٥٠٧	٣,٩١٠	٦,٣١٠	١٧,٧٤١	٥٣,٢-	١٢,٧٧٨-	١٠٠,٠	٢٤,٠١٤	١٠٠,٠	١١,٢٣٥	الإجمالى					
%٠,٣	%٠,٣	%٠,٤	%٠,٩				%١,٢		%٠,٥	نسبة إلى الناتج المحلى					

ثالثاً :- سداد أقساط القروض:

بلغت تقديرات سداد القروض التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢١٥,٩٤٠ مليون جنيه مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ قدره ١١٤,٤٥٤ مليون أي بزيادة قدرها ١٠١,٤٨٦ مليون جنيه ونسبة زيادة قدرها ٨٨,٧%، وبزيادة تبلغ ١٠٧,٦٠٨ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ١٠٨,٣٣٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٩٩,٣%.

وتتمثل أقساط القروض المقررة في مشروع الموازنة فيما يأتي:

جدول رقم (٢١) سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية

(بالمليون جنيه)

التغير	موازنة معدلة ٢٠١٤/٢٠١٣	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
١٥٥,٦	٨٣٦,٧	٩٩٢,٣	- أقساط قروض خارجية معاد إقراضها
-	١١,٣٠٣,٨	١١,٣٠٣,٨	- سداد قروض لمصادر أخرى
٧٥,٩٧٣,٣	٨٧,٥٠٠,٠	١٦٧,٤٧٣,٣	- سندات على الخزنة العامة
٨٠,١٢٨,٩	٩٩,٦٤٠,٥	١٧٩,٧٦٩,٤	جملة سداد القروض المحلية (١)
٢١,٠٣٠,٣	١٤,٢٥٢,٣	٣٥,٦٧٩,٣	• أقساط الدين العام الخارجي
٧٢,٣-	٣٩٢,٠	٣١٩,٧	• أقساط خارجية تسدها الجهات
٢٠,٩٥٨	١٤,٦٤٤,٣	٣٥,٩٩٩,٠	جملة سداد القروض الخارجية (٢)
٢,٢	١٦٩,٥	١٧١,٧	سداد قروض للحسابات والصناديق الخاصة (٣)
١٠١,٤٨٥,٨	١١٤,٤٥٤,٣	٢١٥,٩٤٠,١	الإجمالي (٣+٢+١)

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تنطوي على إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات عجز الموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد صافي الزيادة الحقيقية في الدين العام.

فهذا السداد للقروض والسندات يمثل عامل قوة للموازنة، ويمثل تخفيضاً حقيقياً لحجم الدين العام سواء المحلي أو الأجنبي.

الموارد العامة

يبلغ إجمالي موارد الدولة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ١,٠١٦,٦٠٦ مليون جنيه (٤٢,٣% من الناتج المحلي) موزعة على ثلاث مكونات رئيسية هي:

* الإيرادات العامة: ٥٤٨,٦٣٢ مليون جنيه (٢٢,٨% من الناتج المحلي)

* المتحصلات من حيازة الأصول المالية: ١٢,٣١٣ مليون جنيه (٠,٥% من الناتج المحلي)

* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية: ٤٥٥,٦٦٢ مليون جنيه (١٩% من الناتج المحلي)

ويوضح الجدول التالي الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (٢٢)
الموارد العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١٣/٢٠١٢			٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤			البيان
فعلي			متوقع			التغير		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤					
						نسبة	قيمة	الوزن	موازنة معدلة	الوزن	مشروع موازنة	النسبي			
						%		%		%					
														الإيرادات العامة العامة	
١٩٢.٠٧٢	٢٠٧.٤١٠	٢٥١.١١٩	٢٨٧.٤٨٧	١,٦	٥.٥٦١	٤٠,٧	٣٥٨.٧٢٩	٣٥,٨	٣٦٤.٢٩٠				الإيرادات الضريبية *		
٢.٢٨٧	١٠.١٠٤	٥.٢٠٨	١١٧.١٩٦	٦٤,٤-	٤٢.٤٩٣-	٧,٥	٦٥.٩٨٥	٢,٣	٢٣.٤٩٢				المنح *		
٧٠.٩٢٨	٨٦.١٠٨	٩٣.٩٩٦	١٠١.٩٦٤	١١,٤	١٦.٤٣٧	١٦,٤	١٤٤.٤١٣	١٥,٨	١٦٠.٨٥٠				الإيرادات الأخرى *		
٢٦٥.٢٨٦	٣٠٣.٦٢٢	٣٥٠.٣٢٢	٥٠٦.٦٤٧	٣,٦-	٢٠.٤٩٤-	٦٤,٦	٥٦٩.١٢٦	٥٤,٠	٥٤٨.٦٣٢				جملة الإيرادات العامة العامة		
%١٩,٣	%١٩,٦	%٢٠,٠	%٢٤,٩				%٢٨,٠		%٢٢,٨				نسبة إلى الناتج المحلي		
٥.٦٤٩	٤.٥٧٥	٤.٤٦٨	٤.٥٨٩	٩,٧	١.٠٨٨	١,٣	١١.٢٢٤	١,٢	١٢.٣١٣				* المتحصلات من مبيعات الأصول المالية		
١٦٦.٦١٢	٢٠٣.١٨٠	٣١١.٠٣٥	٣٥١.٨٦٩	٥١,٨	١٥٥.٤١٢	٣٤,١	٣٠٠.٢٤٩	٤٤,٨	٤٥٥.٦٦٢				* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية		
٤٣٧.٥٤٧	٥١١.٣٧٧	٦٦٥.٨٢٦	٨٦٣.١٠٥	١٥,٤	١٣٦.٠٠٦	١٠٠,٠	٨٨٠.٦٠٠	١٠٠,٠	١٠١٦.٦٠٦				إجمالي الموارد العامة		
%٣١,٩	%٣٣,١	%٣٨,٠	%٤٢,٤				%٤٣,٣		%٤٢,٣				نسبة إلى الناتج المحلي		

أولاً :- الإيرادات العامة:

تتمثل جملة الإيرادات العامة في الإيرادات التي يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر للوحدات والجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخل وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية، كما تشمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائد والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قدرت الإيرادات العامة في مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ بنحو ٥٤٨،٦٣٢ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٨,٣% عن المتوقع خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ والذي يقدر بنحو ٥٠٦،٦٤٧ مليون جنيه، وترجع نسبة النمو المحدودة في الإيرادات العامة الى ورود موارد استثنائية في المنح بنحو ١١٧،١٩٦ مليون جنيه خلال العام الجارى مقابل ٢٣،٤٩٢ مليون جنيه فقط في مشروع الموازنة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ اى فرق يصل الى ٩٤ مليار جنيه، وهو ما لم تستطع الزيادة المتوقعة فى الإيرادات الضريبية تعويضه بالكامل نتيجة توقع تعافى النشاط الإقتصادى بشكل متدرج. وبإستبعاد المنح تكون الإيرادات العامة قد نمت بنسبة ٣٤,٨% فى مشروع الموازنة مقارنة بالعام الحالى.

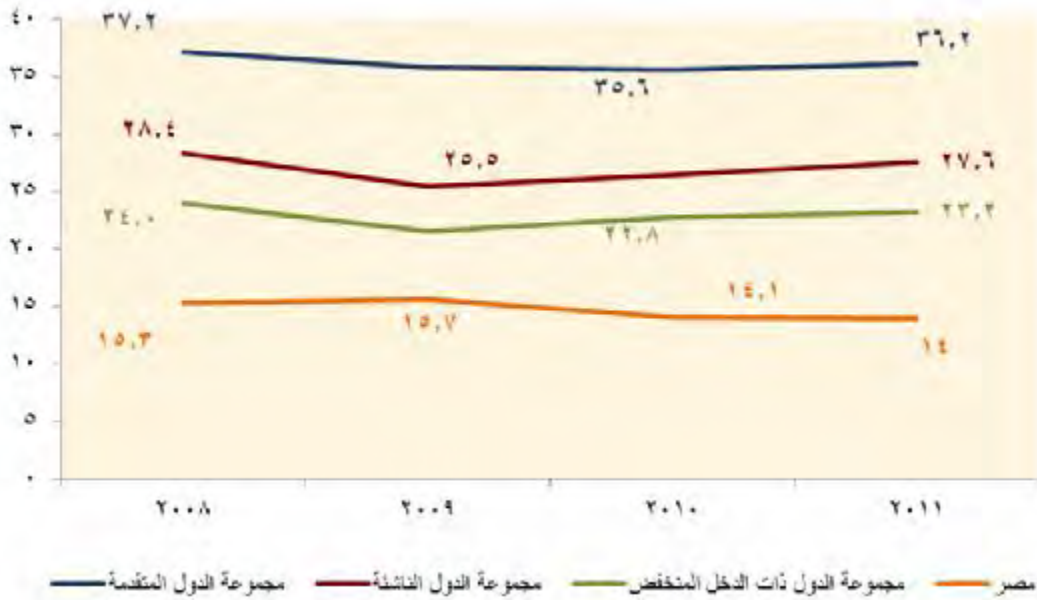
ويوضح الجدول التالي الإيرادات العامة المشار إليها:

(أ) الإيرادات الضريبية:

على الرغم من أن الموارد الضريبية تعد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة لأي دولة، لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلى لصالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يسهم في تمويل الإنفاق الحكومي المتنامي والذي تضطلع به الدولة في مختلف المجالات مما يساهم في تخفيض الأعباء التمويلية على الخزنة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مراعاة البعد الاجتماعي، إلا أن معدلات الضرائب للناتج القومي تعد منخفضة للغاية خاصة إذا ما تم إستبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزي وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية.

ويرجع ذلك في الأساس لأسباب عديدة أهمها وجود عدد من الأنشطة المهمة بالقطاع الرسمي خارج المظلة الضريبية، وكثرة الإعفاءات الممنوحة، ووجود ثغرات تشريعية تسمح بتجنب الضريبة في بعض الأحوال، هذا بالإضافة الى كبر حجم النشاط غير الرسمي بالإقتصاد المصرى وقصور في الإلتزام الضريبي من جانب قطاعات متعددة بالمجتمع ومتطلبات تطوير العمل الضريبي بالمصلحة. ويترتب على ذلك تراجع الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلى أو كنسبة من الإنفاق العام وهو ما يغفل يد الحكومة عن زيادة الإنفاق على مجالات الخدمات

العامة والاستثمار، أو الاضطرار لتمويل هذه الأنشطة عن طريق الاقتراض والاستدانة. ويتطلب ذلك العمل على عدد من المحاور الرئيسية أهمها توسيع القاعدة الضريبية لتشمل الأنشطة التي لا تخاطب محدودى الدخل، ومعالجة الثغرات التشريعية والإدارية التي تسمح بتجنب الضريبة، وتنفيذ الآليات المساعدة على السيطرة على التهرب الضريبى.



وقد بلغت تقديرات الإيرادات الضريبية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٣٦٤,٢٩٠ مليون جنيه (١٥,٢% من الناتج المحلى)، مقابل متوقع قدره ٢٨٧,٤٨٧ مليون جنيه (١٤,١% من الناتج المحلى) خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

ويوضح الجدول التالي تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها في مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ :

جدول رقم (٢٤)
تطور حصيلة الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

معدل النمو عن السنة السابقة (فعليات) %	فعلى		موازنة		السنوات المالية
	النسبة إلى الناتج المحلى	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى	القيمة	
١٢,٨	%١٤,١	٧٥,٧٥٩	%١٤,٨	٧٩,٨٤٢	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢٩,١	%١٥,٨	٩٧,٧٧٩	%١٣,٢	٨١,٦٠٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١٦,٩	%١٥,٣	١١٤,٣٢٦	%١٤,٢	١٠٥,٦٤٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٢٠,٠	%١٥,٣	١٣٧,١٩٥	%١٣,٥	١٢٠,٨٢٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١٩,٠	%١٥,٧	١٦٣,٢٢٢	%١٦,٠	١٦٦,٥٧٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٤,٥	%١٤,١	١٧٠,٤٩٤	%١٢,١	١٤٥,٥٤٤	٢٠١٠/٢٠٠٩
١٢,٧	%١٤,٠	١٩٢,٠٧٢	%١٤,٦	٢٠٠,٤٢٤	٢٠١١/٢٠١٠
٨,٠	%١٣,٤	٢٠٧,٤١٠	%١٥,٠	٢٣٢,٢٣٢	٢٠١٢/٢٠١١
٢١,١	%١٤,٣	٢٥١,١١٩	%١٥,٢	٢٦٦,٩٠٥	٢٠١٣/٢٠١٢
١٥,٤	%١٤,٢	٢٨٩,٧١٩	%١٧,٦	٣٥٨,٧٢٩	٢٠١٤/٢٠١٣
-	-	-	%١٥,٢	٣٦٤,٢٩٠	مشروع ٢٠١٥/٢٠١٤

وبصفة عامة فإن تقديرات الإيرادات الضريبية في مشروع الموازنة توزع على المكونات الأساسية التالية:

**جدول رقم (٢٥)
مكونات الإيرادات الضريبية**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
			متوقع	موازنة معدلة	موازنة		
١٠٤,٩١٤	١١٠,٧٥٢	١٤٣,٨٨٥	١٦٦,٨٢٥	١٩٥,٥٤٥	١٩٥,٥٤٥	٢٠٧,٤٨٠	- الضرائب العامة
%٧,٦	%٧,٢	%٨,٢	%٨,٢	%٩,٦	%٩,٦	%٨,٦	نسبة إلى الناتج المحلي
٦٤,٤٤٠	٧٢,٣٧٠	٧٩,٧٩٣	٩٢,٠١٧	١٢٦,٥٤٩	١٢٦,٥٤٩	١١٨,٤٨٧	- ضرائب المبيعات
%٤,٧	%٤,٧	%٤,٦	%٤,٥	%٦,٢	%٦,٢	%٤,٩	نسبة إلى الناتج المحلي
١٣,٨٥٨	١٤,٧٨٨	١٦,٧٧١	١٧,١٢٨	٢١,٥٤٦	٢١,٥٤٦	٢٠,٦٩٤	- الضرائب الجمركية
%١,٠	%١,٠	%١,٠	%٠,٨	%١,١	%١,١	%٠,٩	نسبة إلى الناتج المحلي
٨,٨٦٠	٩,٥٠٠	١٠,٦٦٩	١١,٥١٧	١٥,٠٨٩	١٥,٠٨٩	١٧,٦٣٠	- باقى الإيرادات الضريبية
%٠,٦	%٠,٦	%٠,٦	%٠,٦	%٠,٧	%٠,٧	%٠,٧	نسبة إلى الناتج المحلي
١٩٢,٠٧٢	٢٠٧,٤١٠	٢٥١,١١٩	٢٨٧,٤٨٧	٣٥٨,٧٢٩	٣٥٨,٧٢٩	٣٦٤,٢٩٠	الإجمالى
%١٤,٠	%١٣,٤	%١٤,٣	%١٤,١	%١٧,٦	%١٧,٦	%١٥,٢	نسبة إلى الناتج المحلي

وباستعراض مكونات الإيرادات الضريبية المشار إليها يتضح ما يأتي:

١ - الضرائب على الدخل من التوظيف:

تبلغ تقديرات الضرائب على الدخل من التوظيف فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٥,٧٩٧ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ١١% عن متوقع العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، وبنسبة نمو قدرها ٢٠,٥% عن الربط المعدل لموازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

ويرجع السبب الرئيسى فى هذا النمو إلى توقع إرتفاع فاتورة الأجور على مستوى الدولة وفى مقدمتها أجور وتعويضات العاملين بالدولة والتي يقدر أن تزيد بنحو ١٤,٦% لتبلغ نحو ٢٠٧,٢٤٣ مليون جنيه فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وذلك أخذاً فى الإعتبار التطبيق الكامل لكل من الحد الأدنى للأجور، وكادر الأطباء، تعديل كادر المعلمين، والعلاوات المقترحة الجديدة للعاملين بالدولة.

**وتوزع الضرائب على الدخل من التوظيف على مكوناتها
على النحو الموضح بالجدول التالي:**

جدول رقم (٢٦)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
			متوقع	موازنة معدلة	موازنة		
							أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :
١١.٢٤٧	١٣.٧٥٦	١٦.٩١٢	٢٠.٢٩٥	١٨.٥١٥	١٨.٥١٥	٢٢.١٠٣	- ضريبة المراتب وما في حكمها
٥.١٦٣	٥.٢٦٣	٦.١٠٠	٨.٩٧٣	٩.٩٢٥	٩.٩٢٥	١١.٥٩٧	- ضريبة النشاط التجارى والصناعى
٣١٤	٣١٧	٣٣٣	٧٥٠	٢.٠١٩	٢.٠١٩	٢.٩٥٠	- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى
١٧٧	١٠٤	٨٧	٢٠٦	٤٩٠	٤٩٠	٥١٩	- ضريبة الثروة العقارية
١٦.٩٠١	١٩.٤٣٩	٢٣.٤٣٢	٣٠.٢٢٤	٣٠.٩٤٩	٣٠.٩٤٩	٣٧.١٦٩	جملة
							ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :
٣٤.٣٠٨	٣٤.٠٧٥	٤٥.٨١٦	١/	٦١.٢٤٩	٦١.٢٤٩	٥٤.٢٥٩	- ضرائب البترول
١٠.٩٠٠	١١.٨٠٠	١٢.١٥٠	١٣.٦٠٦	١٦.٤٠٩	١٦.٤٠٩	١٤.٨٣٥	- ضرائب قناة السويس
.	.	٨.٢٩٠	١/	٦.٠٠٠	٦.٠٠٠	٨.٥٩٢	- ضرائب البنك المركزى
٢٥.٣٣٠	٢٣.٦٧٤	٢٥.٢٧٥	٣١.٨٠٤	٣٧.٦٠٢	٣٧.٦٠٢	٤٨.٤٤٠	- ضرائب باقى الشركات
			٤٧.٨٨٨	.	.	.	- أخرى
٧٠.٥٣٨	٦٩.٥٥٠	٩١.٥٣١	٩٣.٢٩٨	١٢١.٢٦٠	١٢١.٢٦٠	١٢٦.١٢٦	جملة
							ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :
٣.٠٩٣	٣.٦٧٦	٧.٢٠٤	١/	٨.٩٣٨	٨.٩٣٨	١٠.٦٠٣	- من البنك المركزى
٩	١٨	٥	٤	١٨	١٨	٥	- من البنوك التجارية
.	.	.	١٠.٥١٠	.	.	.	- أخرى
٣.١٠٢	٣.٦٩٤	٧.٢٠٨	١٠.٥١٤	٨.٩٥٦	٨.٩٥٦	١٠.٦٠٨	جملة
							رابعاً : ضريبة الدمغة :
٢.١٤٦	٢.٢٥٤	٢.٧٩٦	٢.٩٥٨	٢.٩٠٢	٢.٩٠٢	٣.٦٩٤	- الدمغة على المراتب
٥.٠٦٥	٥.٤٦٥	٥.٢٤٨	٦.٨١١	٨.٦٠٨	٨.٦٠٨	٧.٥٠٠	- الدمغة النوعية
٧.٢١١	٧.٧١٩	٨.٠٤٤	٩.٧٦٩	١١.٥١٠	١١.٥١٠	١١.١٩٤	جملة
							خامساً : باقى الضرائب :
١٩٥	٢٠٢	٢٣٣	٣٠٠	٣٨١	٣٨١	٤٣٤	- ضريبة التضامن الإجتماعى
٦.٧١١	٩.٩٠٣	١٣.١٦٨	٢٢.٤٥٢	١٨.٢٩٣	١٨.٢٩٣	١٨.٨٥٥	- الضرائب على الأذون والسندات
.	.	.	.	٣.٨٤٠	٣.٨٤٠	٢.٦٧٤	- ضرائب الأرباح الرأسمالية
٢٥٧	٢٤٤	٢٦٩	٢٦٨	٣٥٦	٣٥٦	٤٢٠	- أخرى
٧.١٦٣	١٠.٣٤٩	١٣.٦٧٠	٢٣.٠٢٠	٢٢.٨٧٠	٢٢.٨٧٠	٢٢.٣٨٣	جملة
١٠.٤.٩١٤	١١٠.٧٥٢	١٤٣.٨٨٥	١٦٦.٨٢٥	١٩٥.٥٤٥	١٩٥.٥٤٥	٢٠٧.٤٨٠	إجمالى الضرائب العامة
%٧,٦	%٧,٢	%٨,٢	%٨,٢	%٩,٦	%٩,٦	%٨,٦	نسبة إلى الناتج المحلى

٢- الضرائب على المهن الحرة غير التجارية:

تبلغ تقديرات الضرائب على المهن الحرة غير التجارية فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢،٩٥٠ مليون جنيه بنسبة نمو كبيرة تقترب من ثلاث اضعاف المتوقع تحقيقه فى العام المالى الجارى، وبنسبة نمو قدرها ٤٦% عن الربط المعدل لموازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

ويرجع السبب الرئيسى فى ارتفاع معدل النمو المتوقع من هذه الحصيلة إلى قيام مصلحة الضرائب المصرية بإعداد خطة لزيادة الحصيلة من الضرائب على المهن الحرة ومكافحة التهرب، وذلك من خلال زيادة فاعلية الإدارة الضريبية وتطوير قاعدة البيانات وتحفيز الممولين على إصدار الفواتير وتجريم التهرب الضريبى، بالإضافة الى اهتمام الحكومة بتحقيق العدالة فى تحمل الأعباء الضريبية على مستوى المجتمع وفقاً لمبدأ ان كل دخل متحقق ينبغى سداد الضريبة عليه كحق للمجتمع. وتجدر الإشارة الى وجود زيادة فى الوعى المجتمعى نحو الإلتزام بسداد الضرائب كواجب وطنى وكمساهمة فى بناء مستقبل أفضل.

٣- الضرائب على النشاط التجارى والصناعى:

تبلغ تقديرات الضرائب على النشاط التجارى والصناعى فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ١١،٥٩٧ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٩,٢% عن متوقع العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، وبنسبة نمو قدرها ١٦,٨% عن الربط المعدل لموازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

وتجدر الإشارة إلى إنخفاض الحصيلة من الضرائب على النشاط التجاري والصناعي خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ عن تقديرات الموازنة الأصلية والتي أخذت في الحسبان تحسن الحصيلة من هذه الضريبة بعد تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بموجب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ والزيادة التصاعدية في الضريبة من خلال اضافة شريحة جديدة قدرها ٢٥% على الدخل أكثر من ٢٥٠ ألف جنيه، إضافة إلى توحيد سعر الضريبة بنسبة ٢٥% للأشخاص الاعتبارية. ولكن وفقاً للأداء الفعلي خلال هذا العام الجاري وفي ضوء إنخفاض معدلات نمو النشاط الإقتصادي جاءت النتائج مغايرة لهذه التقديرات.

وتشير التقديرات إلى توقع زيادة الحصيلة خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نتيجة تطبيق الإجراءات الإصلاحية في تشريعات ضريبية الدخل، وخاصة ما يلي:-

فرض ضريبة إضافية مؤقتة بنسبة ٥% على دخول الأفراد والشركات التي تتعدى أرباحها ١ مليون جنيه لمدة ثلاث سنوات.

فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية عن ناتج التعامل بنسبة ١٠%.

فرض ضريبة ١٠% على توزيعات الأرباح وتخفض إلى ٥% فى أحوال حددها القانون مع إقرار إعفاء ١٥ ألف جنيه لحماية صغار المستثمرين.

باقى تعديلات قانون الضريبة على الدخل التى تسهم فى توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب والتجنب الضريبى.

٤ - الضرائب على ارباح شركات الاموال:

تبلغ تقديرات الضرائب على أرباح شركات الأموال فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ١٢٦،١٢٦ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٣٥,٢% عن متوقع العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، وبنسبة انخفاض قدرها ٤% عن الربط المعدل لموازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

وتشير تقديرات الضرائب على أرباح الهيئة المصرية العامة للبترو فى مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى أنها ستبلغ نحو ٥٤،٢٥٩ مليون جنيه، وذلك مقابل ٦١،٢٤٩ مليون جنيه فى تقديرات الموازنة المعدلة لعام ٢٠١٣/٢٠١٤.

ومن المقدر أن تحقق إجراءات ترشيد دعم المواد البترولية خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ فائض فى صافى العلاقة بين الخزانة العامة وهيئة البترول (الفرق بين الدعم الموجه للبترول وما يؤول للخزانة

العامّة من هيئة البترول) بنحو ٧,٢ مليار جنيه في صالح الخزّانة العامّة نتيجة توقع إتخاذ إجراءات لترشيد دعم المواد البترولية بداية من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، وذلك مقابل علاقة عجز بلغت نحو ٤٢ مليار جنيه في صالح الهيئة خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وهو تغيير جوهري ينعكس إيجابياً على أداء ومؤشرات الموازنة العامّة للدولة.

هذا ومن المقدر الحصول هذا العام على منح بترولية من دول الخليج خلال شهري يوليو وأغسطس تقدر إجماليتها بنحو ١,٤٠٠ مليون دولار فقط مقارنة بنحو ٧,٧ مليار دولار خلال العام المالي الجاري، وسوف يتم تعويض ذلك من خلال إجراءات ترشيد دعم الطاقة.

وتشير تقديرات الضرائب على أرباح قناة السويس خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى أنها تبلغ نحو ١٤,٨٣٥ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٩% عن متوقع العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وبنسبة إنخفاض قدرها ٦,٩% عن الربط المعدل لموازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وذلك إرتباطاً بتوقعات زيادة حجم التجارة العالمية بنحو ٥,٢% خلال العام القادم مما ينعكس إيجابياً على الحمولات العابرة للقناة، وبما يؤدي إلى زيادة رسوم المرور بقناة السويس بنحو ٨,٥% عن المتوقع خلال العام الجاري لتبلغ نحو ٥,٧ مليار دولار.

وقد بلغت تقديرات الضرائب على أرباح البنك المركزي خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٨،٥٩٢ مليون جنيهه مقابل ٦،٠٠٠ مليون جنيهه في تقديرات الموازنة المعدلة للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. وترجع هذه الزيادة إلى توقع زيادة أرباح البنك المركزي نتيجة ارتفاع العائد على أدون وسندات الخزنة المرتبط بزيادة الإحتياجات التمويلية للموازنة العامة، بالإضافة إلى توقع زيادة عائد القروض والأرصدة لدى البنوك.

وقد بلغت تقديرات الضرائب على باقى الشركات خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٤٨،٤٤٠ مليون جنيهه بنسبة نمو قدرها ٥٢،٣% عن متوقع العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وبنسبة نمو ٢٨،٨% عن الربط المعدل لموازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وذلك نتيجة توقع حدوث تحسن تدريجي في النشاط الاقتصادي، وكذلك توقع تحصيل متأخرات ضريبية على شركات بقطاع البترول بقيمة ١٠ مليار جنيهه، هذا بالإضافة إلى الأثر المالي لتطبيق الإجراءات الإصلاحية في قانون الضرائب على الدخل، والتي سبق توضيحها.

٥- الضرائب على الممتلكات:

تبلغ تقديرات الضرائب على الممتلكات في مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٦،١٥٩ مليون جنيهه بنسبة نمو ضئيلة عن متوقع العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وبنسبة نمو قدرها ٨،٦% عن الربط المعدل لموازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

فقد بلغت تقديرات الضرائب على المباني فى مشروع الموازنة نحو ٣،٦٨٨ مليون جنيه بنسبة نمو كبيرة تصل الى نحو عشرة اضعاف المتوقع تحصيله خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ والذى يقدر بنحو ٣٤٦ مليون جنيه، وذلك نتيجة الأخذ فى الإعتبار الأثر المالى لتطبيق قانون الضرائب العقارية خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ بعد ان تم تأجيل تطبيقه منذ عام ٢٠٠٨، حيث تم إجراء بعض التعديلات التشريعية على نصوصه لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية، وزيادة حدود الإعفاء، والتيسير على المواطنين. وسوف ينعكس الأثر المالى لهذه الضريبة خلال العام المالى المقبل. وتجدر الإشارة الى ان نصف حصيله هذه الضريبة سيتم توجيهه طبقاً لنص القانون لتطوير العشوائيات والخدمات المحلية. وقد أدى تأجيل تطبيق القانون لمدة خمس سنوات إلى حرمان أوجه الإنفاق المشار إليها من موارد تتراوح بين ١٧ - ٢٠ مليار جنيه.

وتبلغ تقديرات الضرائب على العوائد من الأذون والسندات على الخزنة العامة خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ١٨،٨٥٥ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٣% عن الربط المعدل لموازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، وهى حصيله ضريبية ترتبط بتطور الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة للدولة وجدول الإصدارات من الأوراق المالية الحكومية من الأذون وسندات الخزنة.

٦- الضرائب على السلع والخدمات:

تبلغ تقديرات الضرائب على السلع والخدمات في مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ١٦٣،١٣٧ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٨% عن متوقع العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وبنسبة خفض قدرها ٥,٥% عن الربط المعدل لموازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، والذي أخذ في الإعتبار تطبيق إجراءات إصلاحية في ضريبة المبيعات والتحول إلى ضريبة القيمة المضافة، وهي الإجراءات التي لم تنفذ خلال العام المالي السابق.

ويرجع السبب الرئيسي في نمو الضرائب على السلع والخدمات في مشروع الموازنة عن المتوقع تحقيقه خلال العام الجارى إلى التحول لتطبيق منظومة الضريبة على القيمة المضافة وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتخضع السلع والخدمات الى سعر عام موحد للضريبة هذا بالإضافة الى رفع الضريبة القطعية على بعض سلع جدول ١ كالتبغ والسجائر والاتصالات والمشروبات الكحولية.

هذا بالإضافة الى تقدير حدوث تحسن تدريجى فى النشاط الاقتصادى خلال العام المقبل يصاحبه ارتفاع معدلات الاستهلاك والاستثمار العام والخاص، بالإضافة الى تحسن أداء بعض القطاعات الخدمية وعلى رأسها قطاع السياحة مقارنة بالأداء بالسالب خلال العام الجارى.

وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ قد أخذت في الإعتبار جزء من الأثر المالي المتوقع للانتقال إلى التطبيق الكامل لضريبة القيمة المضافة بدلاً من ضريبة المبيعات.

والجدول التالي يوضح أهم أنواع الضرائب على المبيعات:

٧- الضرائب على التجارة الدولية:

تبلغ تقديرات الضرائب على التجارة الدولية فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٠،٦٩٤ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٢١% عن متوقع العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ والذى يقدر بنحو ١٧،١٢٨ مليون جنيه، وبنسبة خفض قدرها ٤% عن الربط المعدل لموازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤. وقد تأثرت الإيرادات الجمركية خلال العام المالى الجارى بإنخفاض حجم النشاط الإقتصادى والضغط على سعر وأسواق الصرف وإنعكاس ذلك على حجم الواردات غير البترولية، حيث إستقرت جملة الواردات خلال الشهور التسعة الأولى من العام المالى الجارى عند ٤٤ مليار دولار وهو يقارب نفس حجم الواردات تقريباً خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد تم إعداد تقديرات ٢٠١٤/٢٠١٥ فى ضوء الأداء المنخفض للحصيلة الجمركية خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ وأخذاً فى الإعتبار حدوث تحسن تدريجى فى نمو النشاط الإقتصادى.

ويوضح الجدول التالى تقديرات الضرائب والرسوم الجمركية:

جدول رقم (٢٨)
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
			متوقع	موازنة معدلة	موازنة		
							* الضريبة على الواردات :
١١,١٩٥	١٢,١٥٤	١٣,٨٢٦	١١,٤٦٥	١٦,٠٦٤	١٦,٠٦٤	١٥,٠١٠	- الضرائب الجمركية القيمة (بخلاف البترول)
١,٨٠٢	١,٨٠١	١,٨٠٠	٤,٤٧٢	٤,٤٧١	٤,٤٧١	٤,٦١٦	- رسوم جمركية على المنتجات البترول
١٢,٩٩٧	١٣,٩٥٥	١٥,٦٢٦	١٥,٩٣٧	٢٠,٥٣٥	٢٠,٥٣٥	١٩,٦٢٦	جملة
٤٥٨	٤٤٠	٤٢٨	٤٨٧	٥٦٩	٥٦٩	٥٥٤	- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان
١٣,٤٥٥	١٤,٣٩٦	١٦,٠٥٤	١٦,٤٢٤	٢١,١٠٤	٢١,١٠٤	٢٠,١٨٠	جملة الضرائب على الواردات
							* الضرائب على التجارة الدولية :
٢٨٩	٣٠٢	٥٩٧	٥٩١	٣١٠	٣١٠	٤٠٠	- الضرائب على الصادر
٩٠	٨١	١٠٢	١٠٢	١٠٠	١٠٠	١٠٢	- إيرادات الغرامات
٢٤	١٠	١٨	١١	٣٢	٣٢	١٢	- إيرادات المضبوطات
٤٠٣	٣٩٢	٧١٧	٧٠٤	٤٤٢	٤٤٢	٥١٤	جملة الضرائب على التجارة الدولية
١٣,٨٥٨	١٤,٧٨٨	١٦,٧٧١	١٧,١٢٨	٢١,٥٤٦	٢١,٥٤٦	٢٠,٦٩٤	إجمالي الضرائب الجمركية
%١,٠	%١,٠	%١,٠	%٠,٨	%١,١	%١,١	%٠,٩	نسبة إلى الناتج المحلي

وتجدر الإشارة إلى أن الضريبة الجمركية لا يجب أن ننظر إليها من منطلق الحصيلة فحسب، فهي وإن كانت تشكل نسبة قليلة من الإيرادات العامة أو في إسهامها في تغطية المصروفات العامة، إلا أن لها أثر اقتصادي يمكن أن يسهم في زيادة الإنتاج وتدعيم الصناعات الوطنية وتحقيق التنافسية العادلة. ومن ثم فإن ما اتخذ من خطوات لإصلاح الضريبة الجمركية وهيكلتها التعريفية الجمركية اعتباراً من عام ٢٠٠٤ ثم التعديلات التي صدرت بموجب القرار الجمهوري رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٩، وآخرها القرار الجمهوري رقم ١٨٤ لسنة ٢٠١٣ قد ساهمت في إعادة هيكلتها التعريفية الجمركية للمساعدة في خفض جانب من الأعباء التي يتحملها المنتجون والمصدرون مستخدمي السلع الوسيطة الداخلة في إنتاجهم وتنشيط الصادرات من ناحية، وزيادة التعريفية الجمركية على السلع ذات الرفاهة، وضبط وتنظيم حركة الواردات من ناحية أخرى.

وتعمل وزارة المالية من خلال مصلحة الجمارك على تنفيذ عدد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين نظم الرقابة على المنافذ الجمركية للحد من ظاهرة التهريب ومن خلال تطوير أجهزة الفحص والكشف بالآشعة، بالإضافة إلى تطوير قاعدة المعلومات وربطها بالمصالح الإيرادية الأخرى، هذا فضلاً عن النتائج الإيجابية لبروتوكول التعاون مع الصين حول تبادل المعلومات عن قيم السلع الحقيقية وما يستتبع ذلك من تحجيم مشكلة تزوير الفواتير.

٨- الضرائب الأخرى:

تبلغ تقديرات الضرائب الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ١٠،٦٠٨ مليون جنيه بنسبة نمو طفيفة قدرها نحو ١% عن متوقع العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ ، وبنسبة نمو قدرها ١٨,٤% عن الربط المعدل لموازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤. وتمثل حصيلته الضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة من البنك المركزى المصرى والتي تفرض بنسبة ٣٢% على عائد السندات التى يصدرها البنك المركزى على الخزانة العامة. وتجدر الإشارة إلى قيام البنك المركزى بإصدار سند على الخزانة العامة بقيمة ٦٠ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣ لمدة ثلاث سنوات بسعر فائدة قدره ١٥,٤٤%، وهو ما إنعكس على زيادة مصروفات الفوائد وفى نفس الوقت إرتفاع الحصيلته من هذا النوع من الضريبة.

(ب) المنح:

روعى عند إعداد مشروع الموازنة العامة عدم الأخذ فى الإعتبار أية منح سوى المنح المؤكدة حتى تاريخه، ويقوم مشروع الموازنة على السيطرة على عجز الموازنة العامة من خلال إجراءات هيكلية حقيقية على جانبى الإنفاق والإيرادات بحيث تعكس إستدامة الوضع المالى من خلال الإعتماد على إجراءات لها ذات الطبيعة. كما تود وزارة المالية بعث رسالة على توجه الحكومة الجاد للسيطرة على عجز الموازنة العامة بشكل يتصف بالإستقرار، وهو ما من شأنه التعجيل بإستعادة الثقة فى الإقتصاد.

وتبلغ تقديرات المنح فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٢٣،٤٩٢ مليون جنيه موزعة بين منح جارية وأخرى استثمارية ورأسمالية، وذلك مقابل ١٩٦،١١٧ مليون جنيه مقدرة كمتوقع للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ وتتمثل أهم عناصرها فى منح نقدية وبتروولية متوقعة خلال العام. وتجدر الإشارة الى انه تم فتح إعتمادين إضافيين خلال العام المالى الجارى بموجب قرارى رئيس الجمهورية بقانون رقمى (١٠٥) لسنة ٢٠١٣، و(١٧) لسنة ٢٠١٤ متضمنين مبالغ جملتها ٦٣،٦٢٧ مليون جنيه لتمويل حزمة من البرامج لتحفيز الإقتصاد ورفع كفاءة الخدمات، بالإضافة إلى المنح البتروولية الواردة من الدول الخليجية الشقيقة.

وتشكل هذه المنح فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ نسبة ٤,٣٪ من إجمالى الإيرادات العامة البالغة ٥٤٨،٦٣٢ مليون جنيه، كما أنها لا تغطي سوى نسبة ٣,١٪ من إجمالى المصروفات العامة البالغة ٧٨٩،٤٣١ مليون جنيه.

(ج) الإيرادات الأخرى:

بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ١٦٠،٨٥٠ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٥٨% عن متوقع العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ والذى يقدر بنحو ١٠١،٩٦٤ مليون جنيه، وبنسبة نمو قدرها ١١،٤% عن الربط المعدل لموازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ والذى يبلغ نحو ١٤٤،٤١٣ مليون جنيه.

بلغت تقديرات الفائض من أرباح الهيئة المصرية العامة للبتترول فى مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٤٢،٧٤٩ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٩،٧% عن الربط المعدل لموازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤. ويؤول فائض أرباح هيئة البترول إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها فى السوق المحلى والتصدير، ومع الأخذ فى الإعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم المواد البترولية فى السوق المحلية.

بلغت تقديرات الفائض من هيئة قناة السويس خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ١٩،١٨٩ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٥% عن متوقع العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ فى ضوء التقديرات الدولية لنمو حركة التجارة الدولية، وبنسبة انخفاض قدرها ١١،٥% عن الربط المعدل لموازنة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، وقد تم تقدير فائض ارباح هيئة القناة فى ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال العام المقبل.

بلغت تقديرات الأرباح من البنك المركزي خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٢،٨٢٦ مليون جنيه مقابل ١٢،٠٣٥ مليون جنيه متوقعة خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤. وترجع الزيادة في أرباح البنك المركزي التي تؤول للخزانة العامة بمشروع الموازنة نتيجة توقع زيادة أرباح البنك من العوائد التي يتم تحصيلها على سندات الخزانة وإرتفاع عائد القروض والأرصدة لدى البنوك.

من ناحية أخرى بلغت تقديرات الفوائض من الهيئات الإقتصادية خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٤،٣٠٢ مليون جنيه بنسبة نمو تتخطى ضعف المتوقع العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وبنسبة نمو قدرها ٤٨،٣% عن الربط المعدل لموازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. وترجع الزيادة المتوقعة في الفوائض المحولة للخزانة العامة من الهيئات الإقتصادية أساساً إلى زيادة الأرباح المتوقعة لهيئة المجتمعات العمرانية نتيجة توسع نشاطها في طرح الأراضي ومشروعات الإسكان مقارنة بالعام الحالي، بالإضافة إلى توقع زيادة الفوائض التي ستؤول للخزانة العامة من الموانئ البحرية مثل الهيئة العامة لميناء الإسكندرية وبورسعيد ودمياط والبحر الأحمر.

بلغت تقديرات الأرباح من الشركات خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٧،٣٦٦ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ١١٠% عن متوقع العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وتتضمن أرباح شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص.

ثانياً : المتحصلات من حيازة الأصول المالية:

تقدر المتحصلات من حيازة الأصول المالية (المحلية والأجنبية) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بنحو ١٢،٣١٣ مليون جنيه مقابل ١١،٢٢٤ مليون جنيه في موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤، وهي عبارة عن أقساط محصلة من الإقراض من شركات قطاع الأعمال العام (شركات الكهرباء) بنحو ٧،٢٥٠ مليون جنيه، والمحصل من أقساط القروض الخارجية المعاد إقراضها من الخزنة العامة بنحو ٤،٤٦٦ مليون جنيه مقابل تسويات مستحقات شركات الكهرباء طرف جهات الموازنة العامة للدولة.

ثالثاً: الاقتراض وإصدار الأوراق المالية:

يمثل الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال العام، وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات الخزنة العامة، حيث يقدر العجز الكلي بمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بنحو ٢٣٩،٩٧٢ مليون جنيه، بينما يبلغ سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية نحو ٢١٥،٩٤٠ مليون جنيه، وبالتالي يصبح المتوقع إصداره من أذون وسندات الخزنة العامة خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٤٥٥،٦٦٢ مليون جنيه، منها نحو ١٠٠ مليون جنيه إقتراض خارجي لتمويل الإستثمارات العامة، ونحو ٦١٣ مليون جنيه قروض خارجية معاد إقراضها عن طريق الخزنة، والباقي البالغ نحو ٤٥٤،٩٤٩ مليون جنيه يتم تغطيته من خلال إصدارات أذون وسندات على الخزنة العامة.

الفصل الثالث

التوازنات المالية الأساسية لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤

السيد / رئيس الجمهورية

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من المصروفات والإيرادات لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ تتضح الصورة الآتية التي تبين كيفية تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة للدولة:

٧٨٩،٤٣١	مليون جنيه * المصروفات: وتتمثل المصروفات في الموازنة العامة للدولة في الأجور، وشراء المستلزمات من سلع وخدمات، وفوائد القروض، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، والمصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".
٥٤٨،٦٣٢	* الإيرادات: وتتمثل الإيرادات في الموازنة العامة للدولة في الإيرادات الضريبية، والمنح المتاحة، والإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، وإيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.
٢٤٠،٧٩٩	* العجز النقدي للموازنة: أنه يترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.
٨٢٧-	* صافي حيازة الأصول المالية: وتمثل ما تدفعه الخزنة العامة من مساهمات أو ما تؤديه من إقراض مطروحاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.
٢٣٩،٩٧٢	* العجز الكلي للموازنة: ويمثل العجز النقدي للموازنة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر تمويله.

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغي تحليل باقي العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالي للموازنة العامة للدولة، وتشمل:-

- * العجز النقدي للموازنة.
- * صافي حيازة الأصول المالية.
- * العجز الكلي للموازنة.
- * إجراءات تمويل العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة.
- * مركز الدين العام المحلي والخارجي.

أولاً : العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدي الظاهر في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة البالغة في مشروع الموازنة نحو ٢٤٠،٧٩٩ مليون جنيه نسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والاحتميات التي تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، والدعم، والمزايا الاجتماعية، ونفقات التعليم، والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه لا بد من البحث عن الإيرادات التي تكفل تخفيض هذا العجز النقدي أو السعي لترشيد

الإففاق العام ذاته، وكلها أمور لها محاذيرها، وإن كانت ضرورية للتخفيف من الحاجة إلى الاقتراض الجديد والحد من الزيادة في الدين العام.

ثانياً: صافي حيازة الأصول المالية:

وفقاً للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة في مساهمات الدولة في رؤوس الأموال للهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدي للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدي.

ومن محصلة الحيازة من الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يُسمَّى بصافي الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ (٨٢٧) مليون جنيه مقابل ١٢،٨٣٧ مليون جنيه متوقع خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

يوضح الجدول التالي عناصر صافي الحيازة من الأصول المالية، والتي يُراعى فيها استبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء المتحصلة عنها والتي تعتبر من عناصر التمويل وفقاً للمفاهيم الدولية، وما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذي يعالج أيضاً وفقاً لذات المنظور:

جدول رقم (٣٠)
صافي حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	التغير		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
			(٣-١)	(٢-١)	متوقع (٣)	الموازنة (٢)		
								حيازة الأصول المالية:
								* وتمثل أساساً في المساهمات في الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات .
٣,٥٠٧	٣,٩١٠	٦,٣١٠	٦,٥٠٦-	١,٩٥٦-	١٧,٧٤١	١٣,١٩١	١١,٢٣٥	يستبعد:
								* المساهمة في صندوق إعادة الهيكلة
٠	٠	٠	١٠٠-	٠	٣٥٠	٢٥٠	٢٥٠	
٣,٥٠٧	٣,٩١٠	٦,٣١٠	٦,٤٠٦-	١,٩٥٦-	١٧,٣٩١	١٢,٩٤١	١٠,٩٨٥	الصافي
								المتحصلات من حيازة الأصول المالية:
								* وتمثل أساساً في الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق الملكية .
٥,٦٤٩	٤,٥٧٥	٤,٤٦٨	٧,٧٢٤	١,٠٨٨	٤,٥٨٩	١١,٢٢٤	١٢,٣١٣	يستبعد:
								* حصيلة الخصخصة
٢٢	٠	١٢	٤٦٥	٠	٣٥	٥٠٠	٥٠٠	
٥,٦٢٧	٤,٥٧٥	٤,٤٥٧	٧,٢٥٩	١,٠٨٨	٤,٥٥٤	١٠,٧٢٤	١١,٨١٣	الصافي
٢,١٢٠-	٦٦٥-	١,٨٥٤	١٣,٦٦٤-	٣,٠٤٤-	١٢,٨٣٧	٢,٢١٧	٨٢٧-	صافي الحيازة

ثالثاً : العجز الكلي للموازنة:

فى ضوء ما تقدم، فإنه بإضافة نتيجة صافي الحيازة من الأصول المالية إلى العجز النقدي نصل إلى العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، الذي يقدر في مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بنحو ٢٣٩،٩٧٢ مليون جنيه (١٠% من الناتج المحلي) بخفض بلغ نحو ٣،٢٥٠ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة للعام المالي الجاري البالغة نحو ٢٤٣،٢٢٢ مليون جنيه (١٢،٠% من الناتج المحلي) بنسبة خفض قدرها ١،٣٪. ومن الجدير بالذكر أن تقديرات العجز للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ قد تضمنت ١١٧،١٩٦ مليون جنيه منح وإيرادات استثنائية بينما تضمن مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٣،٤٩٢ مليون جنيه فقط، بالإضافة إلى زيادة الإلتزامات على جانب المصروفات، والتي من أهمها استكمال تطبيق منظومة الحد الأدنى للأجور، تحسين دخول الأطباء والمعلمين، معاش الضمان الإجتماعي وتحقيق النسب المستهدفة فى الدستور للإتفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى. وإن كان هذا العجز الكلي فى مشروع الموازنة المعروض يمثل نسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالى وفقاً لما يوضحه الجدول التالي:-

جدول رقم (٣١)
العجز الكلي

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
			متوقع	موازنة معدلة	موازنة		
فعلى							
٤٠١.٨٦٦	٤٧٠.٩٩٢	٥٨٨.١٨٨	٧٣٧.٠٣١	٧٤٢.١٣٢	٦٨٩.٣٢٧	٧٨٩.٤٣١	* المصروفات العامة
٢٦٥.٢٨٦	٣٠٣.٦٢٢	٣٥٠.٣٢٢	٥٠٦.٦٤٧	٥٦٩.١٢٦	٥٠٥.٤٩٩	٥٤٨.٦٣٢	* الإيرادات العامة
١٣٦.٥٨٠	١٦٧.٣٧٠	٢٣٧.٨٦٥	٢٣٠.٣٨٥	١٧٣.٠٠٦	١٨٣.٨٢٨	٢٤٠.٧٩٩	العجز النقدي
٢.١٢٠-	٦٦٥-	١.٨٥٤	١٢.٨٣٧	١٢.٦٨٩	٢.٢١٧	٨٢٧-	صافي حيازة الأصول المالية
١٣٤٤.٤٦٠	١٦٦٠.٧٠٥	٢٣٩.٧١٩	٢٤٣.٢٢٢	١٨٥.٦٩٥	١٨٦.٠٤٥	٢٣٩.٩٧٢	العجز الكلي
١.٧٥٣.٣٠٢	١.٧٥٣.٣٠١	١.٧٥٣.٣٠٠	٢.٠٣٣.٤٢٢	٢.٠٣٣.٤٢٢	٢.٠٣٣.٤٢٢	٢.٤٠٣.٣٥٠	النتاج المحلي الإجمالي
%١٥,١	%١٧,٣	%٢٠,٠	%٢٤,٩	%٢٨,٠	%٢٤,٩	%٢٢,٨	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي
%٢٢,٩	%٢٦,٩	%٣٣,٥	%٣٦,٢	%٣٦,٥	%٣٣,٩	%٣٢,٨	نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي
%٧,٨	%٩,٥	%١٣,٦	%١٠,٨,٢	%٨,٢	%٨,٩	%١٠,٠	نسبة العجز النقدي إلى الناتج المحلي
%٧,٧	%٩,٥	%١٣,٧	%١٢,٠	%٩,١	%٩,١	%١٠,٠	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي

رابعاً : إجراءات تمويل العجز الكلي للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة ومواردها مضافاً إليها صافي الحيازة من الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز سيستدعي البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

يتعين هذا الشأن يتعين التفرقة بين أمرين هامين:

الأول : إن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة لا يقف عند حدود العجز الكلي للموازنة العامة للدولة المقدر في مشروع الموازنة العامة بمبلغ ٢٣٩،٩٧٢ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمقدر لها في مشروع الموازنة المعروض ٢١٥،٩٤٠ مليون جنيه.

الثاني : أن صافي الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية في الدين العام المحلي والخارجي، حيث ينبغي أن يُستبعد من الاحتياجات التمويلية الجديدة كل من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها انتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

تبعاً لذلك يكون صافي الاقتراض الذي تحتاجه الموازنة في السنة المالية المقبلة ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٣٩،٧٢٢ مليون جنيه مقابل مبلغ ١٨٥،٧٩٥ مليون جنيه بالربط المعدل بموازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بزيادة قدرها ٥٣،٩٢٧ مليون جنيه كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٣٢)
صافى الإقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
			متوقع	موازنة معدلة	موازنة		
							العجز الكلى
١٣٤.٤٦٠	١٦٦.٧٠٥	٢٣٩.٧١٩	٢٤٣.٢٢٢	١٨٥.٦٩٥	١٨٦.٠٤٥	٢٣٩.٩٧٢	يضاف
٣٢.١٧٤	٣٦.٤٧٥	٧١.٣٢٨	١٠٨.٣٣٢	١١٤.٤٥٤	١١٤.٤٥٤	٢١٥.٩٤٠	سداد أقساط القروض المحلية والخارجية
١٦٦.٦٣٤	٢٠٣.١٨٠	٣١١.٠٤٧	٣٥١.٥٥٤	٣٠٠.١٤٩	٣٠٠.٤٩٩	٤٥٥.٩١٢	إجمالى التمويل
							(يستبعد)
٣٢.١٧٤	٣٦.٤٧٥	٧١.٣٢٨	١٠٨.٣٣٢	١١٤.٤٥٤	١١٤.٤٥٤	٢١٥.٩٤٠	الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط
٢٢	٠	١٢	٣١٥-	١٠٠-	٢٥٠	٢٥٠	صافى حصيلة الخصخصة
١٣٤.٤٣٨	١٦٦.٧٠٥	٢٣٩.٧٠٧	٢٤٣.٥٣٧	١٨٥.٧٩٥	١٨٥.٧٩٥	٢٣٩.٧٢٢	صافى الإقتراض

هذا وقد روعى فى مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة سواء لتغطية العجز الكلى أو لسداد أقساط

القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية :

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣			٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
			متوقع	موازنة معدلة	موازنة		
١٤٦.٩٨٢	١٨٥.٤٩٢	٢٦١.٨٨٧	٣٥١.٤٥٤	٢٩٦.٦٩١	٢٩٦.٦٩١	٤٥٤.٩٤٩	- التمويل بإصدار أذون وسندات
١.٣٧٤	٥.٤٥٥	٢٥.٠٢٩	٤١٦	٣.٥٥٨	٣.٥٥٨	١٠٠	- القروض من المصادر الخارجية
١٨.٢٥٧	١٢.٢٣٣	٢٤.١١٩	٠	٠	٠	٦١٣	- الإقتراض من مصادر أخرى
٢٢	٠	١٢	٣١٥-	١٠٠-	٢٥٠	٢٥٠	- صافى حصيلة الخصخصة
١٦٦.٦٣٤	٢٠٣.١٨٠	٣١١.٠٤٧	٣٥١.٥٥٤	٣٠٠.١٤٩	٣٠٠.٤٩٩	٤٥٥.٩١٢	إجمالى مصادر التمويل

ومن الطبيعى أنه إذا ما توافرت مصادر تمويل بديلة للأذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محل الأذون

والسندات .

خامساً : مركز الدين العام المحلي والخارجي:

لاشك أن العجز في الموازنة العامة للدولة يُعد من الأسباب الرئيسية لزيادة حجم الدين العام، فمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ المعروض يتضمن عجزا كليا بنحو ٢٤٠ مليار جنيه وهو ما يستدعي الاقتراض لتغطيته، ويؤدي بالتالي إلى زيادة الدين العام.

لذلك وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه اقتصادنا القومي، خاصة مع تداعيات الأحداث الجارية وتأثيرها على مواردنا العامة وعلى الدخل القومي فإنه يبقى التحدي الأكبر للسياسة المالية في القدرة على تحجيم الدين العام المحلي والخارجي منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي، خاصة مع الصعوبات التي تواجهها الحكومة في تخفيض حجم الإنفاق العام والذي يرتبط عادة بمتطلبات جماهيرية حتمية سواء بالنسبة للأجور أو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية أو الاستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وعلى الرغم من أن الدين العام يقاس اقتصاديا من خلال ثلاثة مستويات وهي دين أجهزة الموازنة العامة، والدين الحكومي، والدين العام للدولة. إلا أن العنصر الأول وهو دين أجهزة الموازنة العامة للدولة يظل صاحب التأثير الأساسي في قياسات الدين العام.

ومن ثم فقد حرصت السياسة المالية التي تنفذها وزارة المالية على الحد من التزايد النسبي في هذا الدين؛ درءا لآثاره على الدخل القومي وتحجيماً للأعباء المترتبة على خدمة هذا الدين، وتقليلاً لنصيب الأجيال الحالية والمقبلة من هذا الدين.

**والجدول التالي يوضح تطور صافي الدين العام لأجهزة
الموازنة (أي إجمالي دين هذه الأجهزة مطروحاً منه ودائعها
بالبنوك) منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

**جدول رقم (٣٣)
تطور صافي الدين العام**

نسبة صافي الدين إلى الناتج المحلي			الناتج المحلي الإجمالي	صافي الدين العام لأجهزة الموازنة			السنوات المالية
نسبة الدين المحلي والخارجي	نسبة الدين الخارجي	نسبة الدين المحلي		إجمالي	الدين الخارجي	الدين المحلي	
٪	٪	٪	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	
٪٧٣,٨	٪٩,٦	٪٦٤,٢	٧٤٤٨٠٠	٥٤٩٧٤٧	٧١٥٧٥	٤٧٨١٧٢	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٪٦٩,٧	٪١٦,٣	٪٥٣,٥	٨٩٥٥٠٠	٦٢٤٤٥١	١٤٥٧٥٢	٤٧٨٦٩٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٪٦٧,٧	٪١٣,٧	٪٥٤,١	١٠٤٢٢٠٠	٧٠٥٤٧١	١٤٣١٤٥	٥٦٢٣٢٦	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٪٦٧,٢	٪١٢,٢	٪٥٥,٠	١٢٠٦٧٠٠	٨١٠٥٣٤	١٤٦٧١٧	٦٦٣٨١٨	٢٠١٠/٢٠٠٩
٪٧٠,٥	٪١١,٦	٪٥٨,٩	١٣٧١٨٠٠	٩٦٦٨٤٦	١٥٨٧٣٤	٨٠٨١١٢	٢٠١١/٢٠١٠
٪٧٣,٩	٪٩,٩	٪٦٤,١	١٥٤٦٢٠٠	١١٤٢٨٥٦	١٥٢٣٣٣	٩٩٠٥٢٣	٢٠١٢/٢٠١١ حتى ٢٠١٢/٦/٣٠
٪٨٣,١	٪١١,٢	٪٧١,٩	١٧٥٣٣٠٠	١٤٥٧٨٩٦	١٩٦٧٥٥	١٢٦١١٤١	٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠
٪٧٨,٧	٪٩,٨	٪٦٨,٩	٢٠٣٣٤٠٠	١٦١٣٥٩٤	٢٠١٣٧٥	١٤١٢٢١٩	٢٠١٤/٢٠١٣ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١

جدول رقم (٣٤)
تطور صافى الدين العام المحلى والخارجى

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	حتى ٢٠١٣/٦/٣٠
<u>الدين العام المحلى:</u>	
دين أجهزة الموازنة العامة	١,٢٦١,١٤١
دين الهيئات الاقتصادية	٧٠,٩٢١
دين بنك الاستثمار القومى	١٩٩,٦٠٦
جملة	١,٥٣١,٦٦٨
<u>الدين الخارجى الحكومى</u>	١٩٦,٧٥٥
الإجمالى	١,٧٢٨,٤٢٣
الناتج المحلى الإجمالى	١,٧٥٣,٣٠٠
نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى	%٨٧,٤
نسبة الدين الخارجى الحكومى إلى الناتج المحلى	%١١,٢
نسبة إجمالى الدين العام إلى الناتج المحلى	%٩٨,٦

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥

السيد / رئيس الجمهورية

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته، تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدي.
- العجز أو الفائض الكلي.
- مصادر تمويل العجز الكلي.
- تمويل العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدولان التاليان ما يأتي:

١ - الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدي وعجز كلي ومصادر التمويل والعجز الذي سيمول من الخزانة العامة.

٢ - النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٣٥)
موازنة الخزنة العامة
الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا نكر خلاف ذلك)

٢٠١٤/٢٠١٣	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤				البيان
	موازنة معدلة	إجمالي	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	
					# الإيرادات
٣٥٨,٧٢٩	٣٦٤,٢٩٠	٩٥٢	٨٨٣	٣٦٢,٤٥٥	- الضرائب
٦٥,٩٨٥	٢٣,٤٩٢	٥١١	.	٢٢,٩٨١	- المنح
١٤٤,٤١٣	١٦٠,٨٥٠	٢٠٠,٦٤	٦,٢١٢	١٣٤,٥٧٤	- الإيرادات الأخرى
٥٦٩,١٢٦	٥٤٨,٦٣٢	٢١,٥٢٦	٧,٠٩٥	٥٢٠,٠١٠	جملة الإيرادات
					# المصروفات
١٨٣,٧٩٩	٢٠٧,٢٤٣	٢٤,٤٦٣	١٠٤,٣٣٣	٧٨,٤٤٧	- الأجور وتعويضات العاملين
٣٠,١٨٩	٣٣,٠٧٠	٨,١٨٩	٩,٥٢٧	١٥,٣٥٤	- شراء السلع والخدمات
١٨٢,٠٤٦	١٩٩,٠١٢	١٩٠	٢٠٦	١٩٨,٦١٦	- الفوائد
٢١٢,٣٦٩	٢٣٣,٨٥٣	٥,٢١٤	٤٠٥	٢٢٨,٢٣٣	- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٣٨,٢٨٠	٤٩,٠٦٤	٢,٦٢٤	٥٥٠	٤٥,٨٩٠	- المصروفات الأخرى
٩٥,٤٤٨	٦٧,١٨٩	٢٤,٨٤٧	٦,٥٤٦	٣٥,٧٩٦	- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٧٤٢,١٣٢	٧٨٩,٤٣١	٦٥,٥٢٩	١٢١,٥٦٧	٦٠٢,٣٣٥	جملة المصروفات
١٧٣,٠٠٦	٢٤٠,٧٩٩	٤٤,٠٠٢	١١٤,٤٧٢	٨٢,٣٢٥	العجز (الفائض) النقدي
					# صافي حيازة الأصول المالية
١٠,٧٢٤	١١,٨١٣	٧١	.	١١,٧٤٢	- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون الخصخصة)
٢٣,٤١٤	١٠,٩٨٥	١٨٠	.	١٠,٨٠٥	- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزنة في صندوق تمويل الهيكله)
١٢,٦٨٩	٨٢٧-	١٠٩	.	٩٣٧-	صافي حيازة الأصول المالية
١٨٥,٦٩٥	٢٣٩,٩٧٢	٤٤,١١١	١١٤,٤٧٢	٨١,٣٨٨	العجز (الفائض) الكلي
					# مصادر التمويل للعجز الكلي
٢٩٦,٦٩١	٤٥٤,٩٤٩	٤٣,٨٥٩	١١٤,٦٧٤	٢٩٦,٤١٧	= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
.	٦١٣	٦١٣	.	.	* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات
٢٩٦,٦٩١	٤٥٥,٥٦٢	٤٤,٤٧١	١١٤,٦٧٤	٢٩٦,٤١٧	جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
٣,٥٥٨	١٠٠	٥٦	.	٤٤	= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
.	لتتمويل الاستثمارات
٣,٥٥٨	١٠٠	٥٦	.	٤٤	لتتمويل الالتزامات الرأسمالية
٣٠٠,٢٤٩	٤٥٥,٦٦٢	٤٤,٥٢٧	١١٤,٦٧٤	٢٩٦,٤٦١	جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
١١٤,٤٥٤	٢١٥,٩٤٠	٤١٦	٢٠٢	٢١٥,٣٢٢	إجمالي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
١٨٥,٧٩٥	٢٣٩,٧٢٢	٤٤,١١١	١١٤,٤٧٢	٨١,١٣٨	- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية
١٠٠-	٢٥٠	.	.	٢٥٠	صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
					- يضاف صافي حصيلة الخصخصة
١٨٥,٦٩٥	٢٣٩,٩٧٢	٤٤,١١١	١١٤,٤٧٢	٨١,٣٨٨	صافي مصادر تمويل العجز الكلي

جدول رقم (٣٦)
موازنة الخزانة العامة
النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

النتائج			الموارد			الاستخدامات		
الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤	البيان	الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤	البيان	الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
١٧٣,٠٠٦	٢٤٠,٧٩٩	العجز النقدي	٥٦٩,١٢٥	٥٤٨,٦٣٢	إجمالي الإيرادات	٧٤٢,١٣٢	٧٨٩,٤٣١	إجمالي المصروفات
١٢,٦٨٩	٨٢٧-	صافي حيازة الأصول المالية	١٠,٧٢٤	١١,٨١٣	متحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون حصيلة الخصصة)	٢٣,٤١٤	١٠,٩٨٥	حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكلية)
١٨٥,٦٩٦	٢٣٩,٩٧٢	العجز الكلي	٥٧٩,٨٥٠	٥٦٠,٤٤٥	إجمالي الإيرادات ومتحصلات الإقراض	٧٦٥,٥٤٥	٨٠٠,٤١٦	إجمالي المصروفات وحيازة الأصول المالية
١٨٥,٧٩٥	٢٣٩,٧٢٢	صافي الإقتراض	٣٠٠,٢٤٩	٤٥٥,٦٦٢	الإقتراض	١١٤,٤٥٤	٢١٥,٩٤٠	سداد القروض المحلية والإجنبية
١٠٠-	٢٥٠	صافي حصيلة الخصصة	٥٠٠	٥٠٠	حصيلة الخصصة	٦٠٠	٢٥٠	مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكلية
٠	٠		٨٨٠,٦٠٠	١,٠١٦,٦٠٦	الإجمالي	٨٨٠,٦٠٠	١,٠١٦,٦٠٦	الإجمالي

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيد / رئيس الجمهورية

تقضي المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة، بأن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الاستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التي يقوم بها كل من الجهاز الإداري ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وصناديق التمويل.

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفئات الذي يؤول للدولة، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى سيادتكم للتفضل بالنظر.

ولكن ما يهم في هذا المقام هو الإشارة إلى العلاقات بين الخزانة العامة وبين الهيئات الاقتصادية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ والتي تسفر عن:

التغير	الربط المعدل ٢٠١٤/٢٠١٣	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
(٤,٦)	مليار جنيه ١٥٥,٨	مليار جنيه ١٥١,٢	ما يؤول للخزانة العامة من الهيئات الاقتصادية
٣,٧	١٦٥,٤	١٦٩,١	ما تدفعه الخزانة العامة للهيئات الاقتصادية
(٨,٣)	(٩,٦)	(١٧,٩)	الصافي

أي أن المقدر أن يؤول من الهيئات الاقتصادية في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ لحساب الخزانة العامة (١٥١,٢ مليار جنيه) يقل عما تتحمله الخزانة العامة لتلك الهيئات (١٦٩,١ مليار جنيه) بنحو ١٧,٩ مليار جنيه.

وتوضح الجداول أرقام (٣٧) ، (٣٨) ، (٣٩) العلاقة مع الهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٣٧)
بيان إجمالي ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة
وما يؤول إليها بمشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤

(بالالف جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

التغيير		ربط	مشروع	ما يؤول من الموازنة العامة للدولة	التغيير		ربط	مشروع	ما يؤول للموازنة العامة للدولة
-	+	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤		-	+	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	
				<u>الى الهيئات الاقتصادية</u>					<u>من الهيئات الاقتصادية</u>
	٥٠١٠٥٠٧٩٨	١٦٠٠٥٤٧٠٨٥٩	١٦٥٠٦٥٣٠٦٥٧	١- الدعم (الإعانات)	٢٠٦٨٢٠٤٢٨		٦٣٠٥٥٨٠٢١٢	٦٦٠٢٤٠٠٦٤٠	١- فائض الحكومة
١٠٤٢٢٠٨٧٣		٣٠٧٩٣٠٦٣٦	٢٠٣٧٠٠٧٦٣	٢- المساهمات	٩٠٠٦٢٠٤٣٤		٧٩٠٢٣٧٠٢٣٥	٧٠٠١٧٤٠٨٠١	٢- الضرائب الدخلية
	٦٣٠٠٠٠	١٠٠٣٧٠٠٠٠	١٠١٠٠٠٠٠٠	٣- اتحاد الإذاعة والتلفزيون (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)		٦٩٣٠٦٣٨	٤٠٥٠٥٠٨٣٨	٥٠١٩٩٠٤٧٦	٣- الإتساوات (قناة السويس ، هيئة البترول)
٣٩٠٩٦٠		٤٩٠٠٠٠	٩٠٠٤٠	٤- الهيئة القومية للبريد (رسوم وعمولات)	٥٠٠		٥٠٠		٤-الضرائب الدخلية عن سنوات سابقة
						٨٦٦٠٦٩٩	٧٠١٠٥٠٧٠٣	٧٠٩٧٢٠٤٠٢	٥- الرسوم
						٢٠٣٠٩١٨	١٠٤٣٧٠٨٥٨	١٠٦٤١٠٧٧٦	٦- أخرى
١٠٤٦٢٠٨٣٣	٥٠١٦٨٠٧٩٨	١٦٥٠٤٢٧٠٤٩٥	١٦٩٠١٣٣٠٤٦٠	جملة ما تدفعه الخزانة	٩٠٠٦٢٠٩٣٤	٤٠٤٤٦٠٦٨٣	١٥٥٠٨٤٥٠٣٤٦	١٥١٠٢٢٩٠٠٩٥	جملة ما يؤول للخزانة
				صافي العلاقة (زيادة ما يؤول عن ما تدفعه)		٨٠٣٢٢٠٢١٦	٩٠٥٨٢٠١٤٩	١٧٠٩٠٤٠٣٦٥	صافي العلاقة (زيادة ما تدفعه عن ما يؤول)
١٠٤٦٢٠٨٣٣	٥٠١٦٨٠٧٩٨	١٦٥٠٤٢٧٠٤٩٥	١٦٩٠١٣٣٠٤٦٠	الإجمالي	٩٠٠٦٢٠٩٣٤	١٢٠٧٦٨٠٨٩٩	١٦٥٠٤٢٧٠٤٩٥	١٦٩٠١٣٣٠٤٦٠	الإجمالي

جدول رقم (٣٨)
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة مقارنة بين
مشروع العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ وموازنة ٢٠١٣/٢٠١٤

(يعدل جنبه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

التغير	موازنة ٢٠١٤/٢٠١٣	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
			أولاً: ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة
			١- فائض الحكومة من:
٣,٧٦٤,٢١٧	٣٨,٩٨٥,٢٢١	٤٢,٧٤٩,٤٣٨	الهيئة العامة للبترول
-٢,٤٨٤,٥٦٠	٢١,٦٧٣,٤٠٤	١٩,١٨٨,٨٤٤	هيئة قناة السويس
١,٤٠٢,٧٧١	٢,٨٩٩,٥٨٧	٤,٣٠٢,٣٥٨	باقي الهيئات الاقتصادية
٢,٦٨٢,٤٢٨	٦٣,٥٥٨,٢١٢	٦٦,٢٤٠,٦٤٠	إجمالي فائض الحكومة
			٢- ضرائب الدخل من:
-٧٣٩,٨٢٢	٣٢,٤٠٤,٨٢٢	٣١,٦٦٥,٠٠٠	الهيئة العامة للبترول
-٦,٢٥٠,٢٨٢	٢٨,٨٤٣,٩٠٢	٢٢,٥٩٣,٦٢٠	الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبي)
-١,٥٧٤,٠٠٤	١٦,٤٠٨,٩٣٦	١٤,٨٣٤,٨٩٦	هيئة قناة السويس
-٤٩٨,٢٩٠	١,٥٧٩,٥٧٥	١,٠٨١,٢٨٥	باقي الهيئات الاقتصادية
-٩,٠٦٢,٤٣٤	٧٩,٢٣٧,٢٣٥	٧٠,١٧٤,٨٠١	إجمالي الضرائب الداخلية
			٣- الإتاوات من:
٨٦,٠١٣٨	٢,٣١٥,٨٣٨	٣,١٧٥,٩٧٦	الهيئة العامة للبترول
-١٦٦,٥٠٠	٢,١٩٠,٠٠٠	٢,٠٢٣,٥٠٠	هيئة قناة السويس
٦٩٣,٦٣٨	٤,٥٠٥,٨٣٨	٥,١٩٩,٤٧٦	إجمالي الإتاوات
			٤- ضرائب الدخل عن سنوات سابقة
-٥٠٠	٥٠٠	٠	٥- الرسوم:
١,٠١٠,١٨٩	٦,٣١٨,٣٩٨	٧,٣٢٨,٥٨٧	ضرائب ورسوم سلعية
١,٥١٠	٣,٣٠٥	٤,٨١٥	مغادرة الموانئ
٠	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	رسوم مغادرة البلاد طبقاً لقانون ٥٣ لسنة ١٩٨٠
-١,٠٣,٠٠٠	٣١٩,٠٠٠	٢١٦,٠٠٠	رسوم سوميد (هيئة البترول)
-٤٢,٠٠٠	٣٨٥,٠٠٠	٣٤٣,٠٠٠	رسم دمغة نوعي (هيئة البترول)
٨٦٦,٦٩٩	٧,١٠٥,٧٠٣	٧,٩٧٢,٤٠٢	إجمالي الرسوم
			٦- أخرى:
٢١,٧٩٥	٧,٠٦,٩٢٥	٧٢٨,٧٢٠	المحول من هيئة الأوقاف إلى وزارة الأوقاف
-٤٠٠	١٢,٦٠٠	١٢,٢٠٠	المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المراقبات)
٥٠,٢٢	١١٢,٠٢٤	١١٧,٠٤٦	الفوائد المعاد إقرارها التي تؤول للخزانة
١٥١,٤٥٩	٣,٠١,٢٧٤	٤٥٢,٧٣٣	الأساط المعاد إقرارها التي تؤول للخزانة
-٥٠٠	٦٥,٠٠٠	٦٤,٥٠٠	المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى
-٥٠٠	٦٥,٠٠٠	٦٤,٥٠٠	المخصص لقطاع الخدمات الرئاسية
-١,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	إعانات للغير (للمحافظات السياحية)
٢٨,٠٤١	١٥٤,٠٣٦	١٨٢,٠٧٧	تكاليف خدمات المصالح
٢٠٣,٩١٧	١,٤٣٧,٨٥٩	١,٦٤١,٧٧٦	إجمالي أخرى
-٤,٦١٦,٢٥٢	١٥٥,٨٤٥,٣٤٧	١٥١,٢٢٩,٠٩٥	إجمالي ما يؤول إلى الجهاز الإداري للدولة

جدول رقم (٣٩)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية مقارنة
بين مشروع العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ وموازنة
٢٠١٤/٢٠١٣

(بالآلف جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

التغير	موازنة معدلة ٢٠١٤/٢٠١٣	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤	الببــــــــــــــــان
			١ - الدعم (الإعانات) الى :
٦٥٦,٠٦٩	٩٩,٥٩٤,٩٣١	١٠٠,٢٥١,٠٠٠	الهيئة العامة للبتروال
٧٢٣,١٢٢	٣٠,٨٣٣,٩٧٨	٣١,٥٥٧,١٠٠	هيئة السلع التموينية
٧٥٤,٠٠٠	١٦,٠٩٠,٠٠٠	١٦,٨٤٤,٠٠٠	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي
٣,٢٣٢,٠٠٠	١١,٥٢١,٠٠٠	١٤,٧٥٣,٠٠٠	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص.
-٢٥٩,٣٩٣	٢,٥٠٧,٩٥٠	٢,٢٤٨,٥٥٧	باقي الهيئات الاقتصادية
٥,١٠٥,٧٩٨	١٦٠,٥٤٧,٨٥٩	١٦٥,٦٥٣,٦٥٧	إجمالي الدعم (الإعانات)
			٢ - المساهمات :
-١,٤٢٢,٨٧٣	٣,٧٩٣,٦٣٦	٢,٣٧٠,٧٦٣	٣ - اتحاد الإذاعة والتلفزيون (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة) :
٦٣,٠٠٠	١,٠٣٧,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٤ - الهيئة القومية للبريد :
-٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٠	عمولة على المحصل والمنصرف لحساب المصالح الحكومية
٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	رسوم تخليص مراسلات القوات المسلحة
-٩٦٠	١,٠٠٠	٤٠	عمولة على أرصدة الشيكات
١,٠٠٠	٧,٠٠٠	٨,٠٠٠	عمولة على مبيعات وطابع وأوراق الدمغة
-٣٩,٩٦٠	٤٩,٠٠٠	٩,٠٤٠	إجمالي الهيئة القومية للبريد
٣,٧٠٥,٩٦٥	١٦٥,٤٢٧,٤٩٥	١٦٩,١٣٣,٤٦٠	إجمالي ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية

الخاتمة :

السيد / رئيس الجمهورية

لقد حرصت في عرضي المتقدم لمشروع الموازنة العامة للدولة المعروض على سيادتكم أن أؤكد على أن تنفيذ السياسات المالية إنما يسير بخطى متوازنة تحرص كل الحرص على الأبعاد الاجتماعية كسياسة متصلة ومستمرة لحكومتنا، كما يسير في ذات الوقت بخطى متقدمة نحو تحقيق الأبعاد الاقتصادية للوصول لتنمية مستدامة مرتكزة على محاور الإنتاج والاستثمار وتهيئة المناخ الملائم لتنشيط اقتصادنا القومي.

كذلك فقد حرصت في بياني عن مشروع الموازنة العامة للدولة أن تكون المصارحة والمكاشفة والشفافية والواقعية هي نقاط الارتكاز التي تتحاور الحكومة من خلالها، وهو ما يظهر جلياً من خلال:

* تقدير اعتمادات الاستخدامات في الموازنة العامة في إطار إنفاق فعال ورشيد دون إسراف أو تقتير بما في ذلك الاعتمادات الاستثمارية وحرصاً على الالتزام بالحدود المخصصة دون تجاوزات.

* تقدير الموارد العامة المستهدفة في إطار القدرة التكليفية للمجتمع الضريبي وبمراعاة توجه الدولة نحو تنفيذ منظومة متكاملة تأخذ في حساباتها أهمية إعادة هيكلة بعض جوانب النظام الضريبي لإكسابها الفاعلية في الأداء وتحقيق العدالة الضريبية.

* تنفيذ سياسة مالية نشطة من خلال إدارة تدفقات المالية العامة لخزانة الدولة بأسلوب علمي سليم تحرص فيه على السيطرة على الدين

العام وتقليل أعباء خدمته، وفي إطار تخطيط يوازن بين توفير التمويل اللازم من مدخرات حقيقية ومن سياسات الضبط المالي اللازم لتخفيض هذا الدين وربطه بالنتائج المحلى الإجمالي.

* إن حقوق الدولة وملكيته لمؤسساتها لا بد وأن يحقق نتائج مثمرة، وأن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن يكون لصالح الخزنة العامة، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط ببعض منها من أداء في الدور الاجتماعي للدولة.

ولا أغفل أن أشير في هذا المجال إلى أهمية التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالاً لحكم المادة (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة، وذلك تحقيقاً للالتزام المطلوب في الأداء الاقتصادي واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصري والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة.

ويقيني أن التوجهات نحو الإصلاح والتنمية إنما تزداد عمقاً في إطار التشاور والتعاون البناء، وسيساعد ذلك على تحقيق رفعة هذا الوطن وتحقيق الخير لأبناء مصر العزيزة على قلوبنا جميعاً.

والله ولي التوفيق

